مُمارَسَة العَام

عَن المسَاحَات المشتركة في بَيرُوت

كورنيش بيروت، 2014. (تصوير لين الحوت)

قائمة المحتويات

سيران 02

رسم خريطة لمناطق التنزه في بيروت الخمسينات

المشهد الحضري والحق المديني بين «الطبيعة» و«الحيّز العام»

ساحة 10

سيتي إسكايب

فلنذهب إلى الخارج

شارع 16

الشوارع والعامة

تحليل مكاني – اجتماعي للمساحات العامة في منطقة النبعة

مملكة ركن السيارات

التفاوض والسرد كأشكال من ممارسات «ترسيم الحدود»

وضع خرائط للعلامات والإشارات في المدينة

كرة قدم 36

اللعب والمدينة: مجهود جماعي لصنع ملاعب كرة القدم الشعبيّة

على أبواب ملاعب كرة القدم

مبادرات 46

المساحات العامة والممارسات المساحية: مُطالباتٌ من بيروت

لنرجع الدالية لبيروت

المساحات العامة في لبنان، أكثر من عشرون عاماً من النضال المتواصل

بيروت .. مدينة بلا منتزهات

هذا البحر لي

خاتمة 54

الخريطة: منهج ولغة

تحرير: منى فوّاز وأحمد غربية وعبير سقسوق ونادين بكداش

الافتِتاحيَّة

منى فوّاز

إنّ مجرد ذكر «المساحات العامّة» في بيروت يستحضر الكثير من المشاعر المتناقضة. فمن جهة، نرى من يستنكر ندرة هذه المساحات مستنداً إلى العدد المخزي للحدائق والمرافق العامة في المدينة ورداءة وضعها. ويضيف بعضهم أنّ ما يجعل بيروت مدينة قبيحة وغير قابلة للحياة هو ندرة هذه المساحات. كما يربط آخرون بشكل مباشر ما بين تردي مستويات المعيشة في بيروت والنوعية السيئة لمساحاتها العامة، وذلك اعتماداً على فرضيات المصممين والمخططين المدنيين العالميين التي تعتبر أنّ المساحات العامة تلعب دوراً إيجابياً وأساسياً في حيوات المدن (Madanipour 2009)، إذ إنّها إطارٌ صالحٌ للمصالحة الاجتماعية، ومولدٌ لآثار إيجابية على الصحة العامّة. ويذهب بعضهم أبعد من ذلك، فيربطون ندرة هذه المساحات بتفتت المجتمع اللبناني، ويزعمون أنّ هذا الأمر لا تمكن مجابهته إلا إذا تم تأمين الأرضية المناسبة كي تتشكل مصلحة مشتركة (Sennett 1992, Arendt 1998). وللتصدي لهذا الوضع، شهد العقد الأخير فورة في إنشاء المنظمات غير الحكومية التي تناصر فتح الحدائق الموجودة، وحماية المساحات المشتركة، والمطالبة بتحسينها (Harb 2013).

في الجانب الآخر هناك من يبغض المساحات العامّة في بيروت. يشير هؤلاء إلى أنّها أكثر اتساخاً وازدحاماً، ويهوّلون من أخطارها المحتملة والمجهولة، في خضم أزمة اللاجئين الأخيرة. ويرى بعضهم أن هذه المظاهر ما هي إلا انعكاس لوجود قطاع عام فاشل وظيفياً وعاجز عن إدارة المساحات الواقعة تحت سلطته.

ويصوّر بعضٌ آخر هذه الظواهر كنتيجة مشروع مواطنة فاشل، إذ إن سكان المدينة غير القادرين على الشعور بالمصلحة العامّة المشتركة يحافظون على أعلى معايير النظافة داخل بيوتهم، بينما لا يترددون في رمي النفايات من النوافذ. ويجزم أصحاب هذا الرأي أنّ الحل المنطقي هو تخصيص أكبر للمساحة العامة.

التفكير في الفضاء العام

إنّ الموقفين المسيطرين في ما يتعلق بالفضاء العام لمدينة بيروت يعكسان بشكل واضح نقاشات أكاديمية معاصرة. بالفعل، أصبح «الفضاء العام» همّاً شاغلاً للمصممين والمخططين المدنيين منذ عام 1990 على أقل تقدير، وقد جعلوا منه الركن الأساسي في المدن التي يطمحون لإنشائها، والتي تكون قابلة للحياة، خصوصاً بعد شجبهم مسار الخصخصة العالمي الذي رافق صعود صيغ السوق الحر (Madanipour 2009). وهذا ما وضحوه في دراساتهم التي أجريت حول العالم وتوثّق أهمية المساحات العامّة وتأثير خصخصتها، والتغيير في إدارتها وتمويلها، ومعايير تصميمها وغيرها من الاعتبارات (Carmona and Wunderlich 2012). في الوقت عينه، حصر المصممون المدينيون النقاش حول «الفضاء العام» بمنهجين؛ الأول مرتبط تقليدياً بإنسانية رومنطيقية تجعل تصوّرهم لهذه الفضاءات مرتبطاً حصراً بآفاق تمتثل بمعايير ما يسمى بالمجتمعات الديموقراطية، والثاني يعتبر هذه الفضاءات مسرحاً للمفاوضات الدائمة، وذلك تحشيداً لمبدأ «الحق في المدينة» (Koch and Latham 2012).

في الوقت ذاته أدت الأبحاث المبنية على رؤى نظرية نقدية إلى ظهور تحدٍ أساسي للمعنى التقليدي لمفهوم الـ«العام» أو الـ«العمومية»، مما يدعو إلى إعادة النظر في مساواة المساحات العامة بالأماكن «المفتوحة» أو «المتوفرة» (Staeheli and Mitchell 2007). إذ إنّه بينما يتم طرح «الصالح العام» كمبدأ مجرد من أي تمييز، ولذا مشترك بين الجميع، فإنّه في الحقيقة غالباً ما يكون مصنفاً على أساس العرق أو الجنس، أي انتقائي. بالإضافة إلى ذلك، تشكّل الأسئلة التي قد تطرح عن صيغة الـ«عام» تحدياً آخر لإمكانية وجود وصي على الصالح العام. وهذا الأخير ارتبط تاريخياً بالدولة – الأمة الحديثة (Madanipour 2009). أكثر من ذلك، ظهر الفصل الواضح لهذه «المساحات العامّة» عن نظيرتها الخاصة أكثر إبهاماً مما كان مفترضاً، خاصة أنّ الناشطين حاججوا بأن الشخصي هو سياسي، وأتوا بالتالي بالحيّز الحميمي إلى العام، وتحدوا الفصل بين العام والخاص.

ضمن هذه الأسئلة النقدية حول أهمية المساحات العامّة وأهمية السؤال عمّا يشكّل عناصرها «العامّة» و«المكانية»، من الضروري إعادة النظر في الطريقة التي وُصفت بها المساحات العامّة في بيروت والطريقة التي صُممت وفقها، وشكل المعيشة فيها، وكيف أنّ الناشطين سعوا من أجل تغييرها. (التتمّة ص. 29)

رسم خريطة لمناطق التنزه في بيروت الخمسينات

نادين بكداش وعبير سقسوق

«تحكي روايات بيروت وذاكرتها الشعبية أنه كان لسكان بيروت نزهات أسبوعية تسمّى بالـ«سيران»، يقضونها مع أولادهم وأصدقائهم، وكانوا يجهّزون لها لوازم لا بدّ منها. وكانت بعض العائلات تحضر معها صوتياً، أي شاباً من العائلة أو من أصدقائها، يحسن الغناء والعزف» (فاخوري 2003).

لعلّ أكثر النشاطات الترفيهية استمراراً بين سكان بيروت، هي التنزه في نهاية الأسبوع أو أيام العُطل، حينما تقضي العائلة والأصدقاء اليوم خارج المدينة، في مكان قريب من الطبيعة، حيث يتنزّهون، ويلعبون ويزورون بعضهم البعض في الهواء الطّلق. ويُعرف هذا النشاط بالـ«سيران»، وهي ممارسة تبدو واسعة الانتشار في المنطقة، إذ عثرنا على صفحة خاصّة بها على موقع ويكيبيديا تصفها كما يلي: «السيران في عرف أهل الشام هو النُزهة. وهي عبارة عن رحلة قصيرة المسافة، قد تكون حول المدن للذهاب إلى البساتين المحيطة بالمدينة. تكون الرحلة بغرض الاستجمام والاسترخاء، والاهتمام بأصناف الطعام التي يتمّ تحضيرها في الطبيعة، وخصوصاً الشوي. وتخرج العائلة بأكملها فيلعب الأولاد في الطبيعة الجميلة بالقرب من الأنهر والبساتين والأشجار، ويجلس الأهل للاسترخاء وتحضير الطعام بعد ذلك. يشيع في السيران أيضاً تدخين الأركيلة ووسائل التسلية المختلفة».[1]

مدفوعين بالقصص المتكرّرة عن ممارسة السيران، قررنا أن نتحرّى كيف يتذكّر سكّان بيروت، من الكبار في السن، هذا النشاط من أيام طفولتهم / ن. اعتبرنا سنوات الخمسينيات لحظة تاريخية كانت بيروت خلالها إلى حدّ كبير، أصغر مساحةً وأقلّ اكتظاظاً. وبلغ مجموع المقابلات التي أجريناها عشرين مقابلة مفتوحة ومطوّلة، مع عشرين رجلاً وامرأة من المتقدّمين / ات في السن، والذين / اللواتي ترعرعوا في أحياء مختلفة في بيروت. كذلك انتقينا المقابلات لتغطّي مختلف الطوائف والأحياء والاختلافات الثقافية. ومن أجل التركيز على الممارسات والجوانب المتلاشية لمواقع التنزّه هذه، طلبنا من المُجيبين المسنّين أن يصفوا بالتفصيل ما كانوا يفعلون وأي أماكن كانوا يقصدون في أيام العُطل، ونهاية الأسبوع والأعياد في الخمسينيات. ومن ثم اعتمدنا على خريطة الأساس من عام 1940 لتحديد المواقع التي ذكروها في المقابلات.

خلال الوقت القصير الذي أجرينا فيه الدراسة، كان من المستحيل طبعاً إنتاج تحقيق تاريخي شامل عن الاستخدام العام للأماكن المفتوحة في بيروت. وبناءً عليه، لا تسعى هذه الدراسة الى تتبّع تاريخ المساحة العامّة في بيروت، ولا إلى تقديم قراءة شاملة للممارسات فيها خلال الخمسينيات. بدلاً من ذلك، ومدفوعين باهتمامنا بنشاط السيران، حاولنا في مقاربة تاريخية، فهم العلاقة التي جمعت سكان بيروت بالأماكن المفتوحة، من أجل إفادة النقاشات القائمة عن المساحة العامّة. ونهدف من خلال هذا الى تفكيك مفهوم الملكيّة للمساحات العامّة / الخاصّة (Blomley 2004)، عبر إظهار أنه لوقتٍ طويل، لم يؤثّر رَسم الأراضي في السجلات العقارية كأملاك «عامّة» أو «خاصّة»، في الطريقة التي استخدمها بها سكان المدينة. وتُعدّ هذه الملاحظة مهمّة لأنها تسمح لنا بنزع الارتباط التقليدي الذي يحدث في العادة بين تسمية الحيازة واستخدامها: كان (ويجب أن يبقى) ممكناً أن تكون المناطق متاحة لمجموعة واسعة من المستخدمين / ات، على الرغم من كونها ملكيّة خاصّة.

ماذا نتعلّم من هذه المقابلات ومن رسم الخريطة؟

أتاحت لنا عملية رسم الخريطة ملاحظة أن المساحات الترفيهية المفتوحة في الهواء الطّلق، كانت في العادة أماكن طبيعية واقعة في أطراف المدينة، كالبحر على سبيل المثال، بسواحله الرملية والصخرية، وضفاف الأنهار وغابات الصنوبر. وتشهد هذه المساحات على العلاقة الوثيقة التي جمعت بين النشاطات الترفيهية والأماكن الطبيعية المفتوحة، في مخيّلات وممارسات كثير من سكان المدينة. ويمكن التمييز بين نوعين رئيسَين من النشاطات:

السيران

لدى سؤالنا عن النّزه، تحدّث الرجال والنساء المسنّون / ات عن النشاطات في المواقع الطبيعية، وبالتحديد في شاطئ الأوزاعي، حرش بيروت، نهر بيروت، شاطئ الدورة، الدالية / الروشة، شاطئ الرملة البيضاء، الغرّاز (تلّة مشجّرة في منطقة الرمل)، أنطلياس، الحازمية (حيث كان ينبوع مياه) وصخرة الشّاشة (الحوض الخامس في مرفأ بيروت اليوم). وأشارت كل المقابلات تقريباً إلى نشاط السيران.

الاحتفالات الجماعيّة

بالإضافة إلى ذلك، استذكر المُجيبون / ات احتفالات واسعة النطاق كانت تحدث في المناسبات المميّزة التي ضمّت عدداً كبيراً من النشاطات والممارسات الاجتماعية المحددة. فالعيد الكبير في حرش الصنوبر كان شاهداً على قيام عائلات عدّة من قصقص والطريق الجديدة (عائلة العرب بشكل رئيس) بنصب الحنازيق (الأراجيح) لاستضافة الأطفال الكثر الذين كانوا يقصدون الحرش في هذه المناسبة لقضاء الوقت. كذلك ذكر المُجيبون / ات احتفالات «أربعاء أيوب» في الرملة البيضاء، والتي شهدت تجمّع السكان من مختلف أحياء بيروت ومن ثم انطلاقهم / ن في مسيرة نحو الواجهة البحرية، حيث كانت النسوة يقدّمن الأطباق البيروتية التقليدية مثل «المفتّقة»، فيما كان الأولاد يلعبون بالطائرات الورقية. أما عيد الراهب، فكان يُحتفى به يوم الإثنين على طول ينبوع المياه في الحازمية. كذلك احتفى المجتمع الأرمني بـ«يوم المياه» على طول نهر بيروت.

إلى جانب التاريخ الرسمي للمساحات العامة في بيروت والذي يستذكر إنتاج المساحة فيها من خلال إنشاء الساحات والحدائق (مثل ساحة النجمة، والصنائع، وساحة الشهداء)، تُمكّننا المقابلات التي أجريناها من حفر نقوش صغيرة لشكل مختلف من المساحات الخارجية التي كانت مشتركة و«عامّة» بفعل استخدام الناس لها.

إذاً، لطالما وصفت الأعمال الأكاديمية والعلميّة المدينةَ من خلال ساحاتها الحديثة ومنتزهاتها العامّة. ماي دايفي، على سبيل المثال، تُعيد تاريخ «المساحة العامّة» في بيروت إلى الزمن الذي تجاوزت فيه المدينة جدرانها القَرَوَسطيّة في الجزء الثاني من القرن التاسع عشر من خلال تشكيلات مدينية مثل ساحة النجمة (Davie 1997). كذلك كتب باحثون بارزون، مثل سمير خلف، بكثرة عن ساحة البرج كمساحة عامّة بارزة، واحتفى سمير قصير بساحة الشهداء كمساحة عامة حيويّة، من خلال وصف مقاهيها زهيدة الأسعار، ومواخيرها ذائعة الصّيت حول العالم. لكن أيّاً من الأعمال الأكاديمية الموجودة عن المساحة العامّة في بيروت، أو عن تاريخ بيروت بشكل عام، لم يتناول المواقع والممارسات الجماعيّة الواردة في بعض الأعمال الأدبية أو الروايات الشفهيّة. وبالتالي، بدا لنا أن هناك غياباً لتاريخ مديني معيّن لبيروت.[2]

المساحات العامّة والخرائط الأولى

تماشياً مع الأعمال الأكاديمية، تحدّد خرائط بيروت الرسمية العائدة الى الأربعينيات والخمسينيات، حدوداً وتسميات واضحة للساحات العامّة والمنتزهات: ساحة النجمة (الثلاثينيات)، ساحة دباس (الثلاثينيات)، ساحة الشهداء (في خلال العقد 1890)، رياض الصلح (في خلال العقد 1890)، حديقة الصنائع (1907)، حديقة اليسوعية (الثلاثينيات)، وميدان سباق الخيل (خلال العقد 1990)، من دون أي ذكر لمناطق تُستخدم كمساحات عامّة على الرغم من أنها لم تُصنّف كذلك.

وعلى الرغم من ذلك، وجدنا في الخرائط الفرنسية الأولى لبيروت رموزاً ورسومات للمناظر الطبيعية كانت لها دلالات على المساحات المفتوحة المشتركة التي أشار إليها المُجيبون / ات في المقابلات. وهذه الدلالات هي عبارة عن رموز تشير إلى أنواع من التربة، والتشكيلات الصخرية، والرمال، والأشجار، والمياه، والطوبوغرافيا الطبيعية بشكل أوسع. هكذا، أصبحت هذه الرموز عاملاً أساساً في بحثنا عن مواقع التنزّه. وانطلاقاً منها، قمنا بتطوير خريطة للمواقع الطبيعية في بيروت (ص. 4-5)، وبناءً على المقابلات، طوّرنا رمزاً لتحديد المساحات التي اعتاد المُجيبون / ات زيارتها. ويُظهر رسم الخريطة خصائص المشهد الطبيعي، مميّزاً على سبيل المثال، بين السواحل الصخرية، وتلك الرملية وضفاف الأنهار التي تشكّل كونتور بيروت الساحلي. وتمثّل تشكيلات وخصائص هذه المشاهد الطبيعية الأساس الذي ارتكز عليه استخدام هذه المواقع كمساحات ترفيهية جماعيّة. ونتيجة لذلك، لا تعمد الخرائط إلى تحديد المساحات العامّة بشكل منفصل عن المشاهد الطبيعية. بمعنى آخر، هي لا تفرض معياراً لتحديد مساحة عامّة ما، بل إنها تحرص على حفظ الحدود الضبابيّة التي تُميّز هذه المساحات المفتوحة.

وعلى مستوى آخر، أتاح تحديد المساحات الترفيهية الجماعيّة بناءً على المقابلات، قراءةً تُميّز بوضوح هذه المواقع عن المساحات العامّة المرصودة في الخرائط الرسمية. فمن خلال المقابلات، علمنا أن الناس كانوا يتجمّعون في المساحات الخارجية ويستخدمونها من دون إدراك وضع ملكيّتها، وطويلاً قبل أن يطالب أحد بهذه الأراضي بصفتها «ملكيّة خاصّة». وقتذاك، كان الناس يرون في هذه «الأراضي» أو المناطق مشاهد طبيعية تتّسم بالانفتاح وغياب أي نسب محدّد لها. ولطالما أشارت أسماء هذه المساحات إلى مواقع طبيعية مثل: البستان، والكرم (أي كرم العنب) والحقل (Saksouk 2015). ووصف مُستخدِمو / ات هذه المساحات – بحسب كلمات أحدهم / ن – بأنها «مفتوحة»، و«حرّة» و«مشاع»، احتضنت وصانت النشاطات التقليدية والجماعيّة. ولم يرِد في مخيّلة سكان المدينة وقتذاك، أن كثيراً من هذه المساحات هي في الواقع مسجّلة كملكيّة خاصّة.

المساحات الترفيهية المفتوحة في الهواء الطلق والتخطيطات الحديثة

سمح لنا رسم الخرائط برؤية آثار مشاريع التخطيط الحديث على المواقع المحدّدة. للأسف، لم يكتفِ التخطيط الحديث بعدم أخذها بالحسبان، بل عمدت المشاريع الحديثة واسعة النطاق إلى إعادة هيكلة هذه المساحات، وبالتالي إعادة تحديد علاقاتها بمحيطها. فعلى سبيل المثال، فيما وصف أحد سكان الطريق الجديدة حرش بيروت قبل عام 1955 كحرش مفتوح مغروس بأشجار الصنوبر من دون حدود واضحة، ومتّصل بشدّة بمنطقة الطريق الجديدة، تسبّب تنفيذ شبكة طرق حديثة في بيروت في الخمسينيات بإحداث صدع في هذه العلاقة، إذ جرى شقّ طريق سريع بين المنطقة والحرش. وفي النتيجة، تحوّل الحرش إلى حديقة مغلقة بسور وبوابات حديدية. وأمام هذا الواقع، تنهّد أحد السكان قائلاً: «لقد سلبنا شمعون الحرش» (في إشارة إلى الرئيس كميل شمعون الذي كان يترأس البلاد في فترة تنفيذ المشروع).

كذلك لم تسلم رمال وتلال الرملة البيضاء من آثار التخطيط الحديث. فموقع «أربعاء أيوب» وشاطئ بيروت الرئيس تحوّلا، بفعل الإستثمار إلى مربّع سكني فاخر، ما قلّص بحدّة مساحة الشاطئ من خلال مشروع ضمّ وفرز خاصّ للأراضي. وفي الواقع، لطالما شكّلت قمّة التلّ الرملي عاملاً رئيساً في إحياء احتفالات «أربعاء أيوب». وبصورة مماثلة، جرى توسيع مرفأ بيروت بين عامَي 1997 و2007 من خلال ردم الحوض الخامس لإنشاء محطة للمستوعبات بمساحة 200 ألف متر مربع، في مكان الشاطئ التاريخي الحيوي ومرافئ الصيادين في الكرنتينا، وعلى حساب واجهتها البحرية.

ألبومات صور العائلات

بعكس التأريخ والتخطيط الرسميّين، امتلأت ألبومات صور العائلات بصور التُقطت في مواقع مختلفة أوردناها في هذه الدراسة. تعكس ألبومات الصور تنوعاً كبيراً في النشاطات مثل الشواء، والنارجيلة، والتدخين، والرقص، والسباحة، وعزف الموسيقى، ولعب الطاولة، إلخ. باختصار، إن التحويل المؤقت للمساحات الطبيعية بهدف الاستجابة للممارسات المرغوبة لدى الأفراد والجماعات، كان عاملاً جوهرياً في جعلها مساحات عامّة وجزءاً من الإرث الثقافي للمدينة.

كذلك تغيب صور الاحتفالات على النطاق الأوسع، مثل أربعاء أيوب أو احتفالات العيد، والتي كانت تحوّل هذه المواقع من خلال نصب الأراجيح ونشاطات التجوّل في الطرقات والباعة المتجوّلين الذين كانوا يبيعون مختلف أنواع الحلوى، والعصائر، والمخللات والأطعمة والطائرات الورقية.

وتحضر آثار هذه الممارسات في ألبومات صور العائلات وفي الروايات الشفهية حصراً، إذ إن التمثيل الرسمي لبيروت لا يُبنى على الاحتفالات التقليدية التي تجري في المساحات العامّة، ولا على الممارسات اليومية.

الخاتمة

يستمرّ حتى اليوم كثير من الممارسات التي وصفناها في هذا القسم. لكن من أجل أن نفهم كيف جرى تحويلها، لا بدّ من النظر في تاريخ ملكيّة الأرض والتخطيط الحديث. فمعظم الأملاك العامّة (مثل الواجهة البحرية، والحرش، إلخ.) لا تزال مصنّفة «عامّة»، لكنها باتت خاضعة للمراقبة، وعرضة للإغلاق بشكل متكرّر، وفي بعض الأحيان مغلقة تماماً في وجه معظم السكان، كما هو الحال في قضية حرش بيروت (راجع / ي ص. 52-53). أما بالنسبة للمساحات ذات الملكيّة الخاصّة، فجرى تفكيك معظمها للأسف، أما تلك التي بقيت، فتمّ «تجريم» الدخول إليها عبر تطويقها بلافتات وعبارات مثل «ممنوع التجاوز» أو «ممنوع التعدّي».

وعلى الرغم من تفاقم التحكّم في المساحات العامّة في بيروت، لا يزال كثير من المواقع المذكورة أعلاه صامداً ومستخدَماً، كما تثبت بحوث أخرى في هذه المطبوعة (ص.36-43)، وإن كان بأشكال مختلفة ومن قبل جمهور عام مختلف.

الهوامش:

[1] سيران https://ar.wikipedia.org/wiki/i/

[2] للاطلاع على نقد لاطار العمل السائد في سرد تاريخ بيروت من خلال ممارسات النخبة، راجع / ي فوّاز، منى. 2003. Notes on Beirut's Historiography: Towards a People's" History of the City" في: اي. لونغوينيس و س. بييري (محرّر)، *Des Banlieues à la Ville*, Espaceset Acteurs de la Négociation Urbaine. بيروت: مطابع المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، ص. 43 – 51.

المراجع:

عبد اللطيف فاخوري، ع. 2003، منزول بيروت.

Saksouk, A. forthcoming 2015. "Making Spaces for the Public: The Story of Beirut's Dalieh", *Arab Studies Journal*.

Davie, M. 1997. *The History and Evolution of Public Spaces in Beirut's Central District*, Beirut: Solidere Report.

Blomley, N. 2004. *Unsettling the City: Urban Land and the Politics of Property*, London: Routledge.

عين المريسة
من أرشيف إبراهيم نجم، قرابة 1950.

عين المريسة
من أرشيف إبراهيم نجم، قرابة 1960.

دالية الرّوشة
من أرشيف صيّادي ميناء الدّالية، قرابة 1950.

نادين بكداش: مصممة وباحثة مدينية، وهي مؤسسة مشاركة في «استوديو أشغال عامة». تركز أبحاثها على الظاهرة السوسيو – مكانية عبر أساليب متعددة الاختصاصات، وقد استخدمت رسم الخرائط كوسيلة للبحث والتمثيل في عدد من الأبحاث والمشاريع التصميمية. يتضمن ذلك رسم خرائط الأمن في بيروت، ورسم خرائط ملكية الأراضي على طول الساحل في بيروت، والممارسات في الفضاءات العامة، وكذلك خرائط مناصرة. من ضمن أبحاثها عن تبعات ضبط الإيجارات على التغيير المديني وعمليات إخلاء السكان في بيروت، قامت بالمشاركة في إخراج فيلم «رسم خريطة شارع بيهم». تعمل أيضاً كمدرسة لمادة التصميم الغرافيكي في الجامعة اللبنانية.

عبير سقسوق: معمارية وباحثة مدينية. عملت في مشاريع بحثية عدّة، من ضمنها تاريخ الإنتاج المكاني للضواحي غير الرسمية لبيروت، وفي الفترة الأخيرة عن مخيم عين الحلوة للاجئين. تعمل منذ عام 2012 على مفهوم المساحة العامة عبر عملها عن الشاطئ اللبناني. هي مؤلفة ورقة بحثية ستنشر قريباً بعنوان «خلق مساحات للعامة: قصة دالية بيروت». سقسوق تعمل في مجالات التخطيط التنموي أيضاً، والأبحاث المتعددة الاختصاصات عن الفضاء العام واستكشاف أدوات التغيير المديني، وهي مؤسسة مشاركة في «استوديو أشغال عامة» و«مجموعة الدكتافون».

01 **الدامور:** نهار الأحد نعمل «بيكنيك» على طريق صيدا القديمة قبل الدامور. بساتين عالميلتين، وبالرجعة نشتري خس وفاكهة وخضرا. (سكان راس النبع)

02 **بحر الأوزاعي:** من سنين الثلاثينات كنا نشم الهوا على شط الأوزاعي. نستأجر عرزال والنسوان كان عندهم مسبح جنفيص. أنا بتذكر من لما كنت صغيرة. كنا نعمل السيران – نمشي نحنا وأولادنا ومعنا أغراض النزهة والأكل والشرب. كنا نروح عالأوزاعي لأن كان أحسن من غيره. شط الرملة كان فيه تيارات. والجناح بداية من الخمسينات كان كله شاليهات للطبقة الغنية المسيحية، ما كنا نروح عليه. وكمان الأوزاعي كان فيها مدفن الإمام الأوزاعي انعمل بأواخر 1890 وصار معلم. (سكان البسطة / طريق الجديدة)

أهل البرج كانوا يصيفوا عالأوزاعي. كانوا ينصبوا عرازيل من عيدان وقش، لغاية الخمسينات. من بعدها، بدأ العمار. (سكان برج البراجنة)

03 **الغزار:** الغزار هوي مثل الشاي الأخضر، شجر قصب يعني. وكانوا الغزارات يللي بالرمول يعملوا جنبهم فيّ. عشان هيك كانت الناس ترتاح حدهم قبل ما يوصلوا من البرج على بحر الأوزاعي. وفيه ناس كانت تقعد حد الغزار وأولادها تلعب. بس أكتر شي كانت الناس تستعمل الرمول بالليل لما يصير برود. وكان فيه ضوّ من طريق المطار. حتى إنه فيه شباب كانت تدرس على ضو طريق المطار.(سكان برج البراجنة)

نروح كتير عالغزار. كانت سجرية على طريق المطار، جنب محطة الأيتام. الرجال كانت تروح عالشغل ونحنا ناخد الأولاد. كمان كنا كلنا نروح مطرح المدرسة جنب محطة الرحاب. كان فيه بير نعبي منه والأولاد تلعب فوتبول. (سكان حرش القتيل)

04 **الرملة البيضاء:** كانوا أهل المصيطبة وأهل حي اللجا ينزلوا يعملوا أربعة أيوب هونيك. كانت خديجة حدرج معروفة، تعمل إعلان «يا أهالي اعملوا المفتقة والتبولة وانزلوا». كان مهرجان طويل عريض. كنا نحن نجتمع ببيت الجد بتلة الخياط ونتفرج من هونيك على المهرجان. (سكان برج أبي حيدر)

كنا نشارك بأربعة أيوب كل سنة هون عالرمول بالرملة البيضاء. بتذكر كانت أمي تاخد مطبقيات الأكل ونحنا الأولاد نلعب. من طريق الجديدة حتى الرملة البيضاء كانت كلها رمول. فرزوها بالخمسينات على أيام كميل شمعون. البيارتة فقط كانوا يشاركوا. ما بعتقد الناس بالأشرفية والكرنتينا كانوا يعرفوا عن أربعة أيوب. (سكان البسطة / طريق الجديدة)

05 **الدالية:** نزلت أنا وزوجتي صباحية العرس سنة 1957 على مينة الدالية. فيها مسبح صغير طبيعي، مياهه نظيفة. وكان في مقهى تحت (مكان الموفنبيك حالياً) إسمه الغلابيني، كان يروح عليه سامي بك الصلح، ابن عمو لرياض الصلح بطل الاستقلال. (سكان البسطة / طريق الجديدة)

كنا نشتري حمص أخضر ونقعد على التلة المطلة على صخرة الروشة. نقعد ناكل الحمص. كنا نروح مجموعة كبيرة. كنا ننزل عالدالية مشي، ركض، ونحوّش سبع أنواع مختلفة من الأزهار ونحطهم بالمي كل الليل والصبح نغسل وجهنا فيهم. بعدنا منعملها حتى اليوم. (سكان راس بيروت)

كنا أكثر شي – لحد الخمسينات – نسبح بالدالية. بريكة عبد اللطيف كانت أكثر شي مشهورة. عبد اللطيف كان تاجر خشب معروف وكان يسبح هونيك. البريكة بعدها لهلق. وكان فيه واحدة تانية اسمها بريكة الحمير عشان كانوا يغسلوا فيها الخواريف بالعيد. بالستينات بطلنا ننزل عالدالية عشان صارت كلها غربية وناس ما منعرفهم مش من راس بيروت. (سكان قريطم)

كان فيه (مكان الموفنبيك) «قفزة الغزالة» ومغارة الوطاويط. قفزة الغزال هو جون ضيّق يقال إن غزالة نطت من ميل لميل (أي باتجاه الدالية) وما ماتت. أما مغارة الوطاويط، كان فيها شي مليون وطواط يظهروا ببيروت وما يخلوا شي من شجر الأكي دنيا. (سكان برج أبي حيدر)

06 **منطقة مينا شوران:** نسبح مكان السبورتنغ. كان إسمه حمام قمر. كنا نروح ببلاش، ما كان فيه دفع. وكان مطرح الحمام العسكري فيه بيع فخار. بالستينيات صار اسمه سبورتنغ وصار فيه دفع للدخول. (سكان قريطم)

بالخمسينات كنا نسبح بالسبورتينغ بس كان اسمه غير. ما كان فيه دفع. كان في تخشيبات للقهوة والأراكيل ونحنا ننزل عالصخور ونسبح. (سكان الأشرفية)

07 **جل البحر:** عالبحر، عالكورنيش، كان فيه درج حديد، ننزل نسبح عالصخور. كل يوم ننزل بالربيع والصيف الساعة 5:30 / 6 نسبح عالبلاطة بين الـ IC والريفييرا. (سكان راس بيروت)

08 **عين المريسة:** هدوا كتير بيوت وطمروا العين وقت ما وسعوا الكورنيش سنة 1973. قبلها كان خليج عين المريسة من العين للجامع مرسى طبيعي وشاطئ صخري لأهالي المنطقة والصيادين. من سنة 1943 كان مسبح النورماندي عالعين، وجهة أساسية لسكان راس بيروت، وكان في جنبه مقاهي كتيرة، متل مقهى الجمل يللي تم هدمه السنة. (سكان عين المريسة)

09 **بحر الكرنتينا:** كنا نسبح على بحر الكرنتينا، مكان الحوض الخامس حالياً. كان اسم الشط بحر أبو ياسين لأن بالأربعينات كان فيه مطعم أبو ياسين. وكان فيه سبيل ميّ اسمه سبيل السيدة. والشط كان رمل. بحرنا هونيك كان. مش بس نحنا كنا نروح هونيك، كمان فلسطينية ونوّر وأكراد، كل يللي كان ساكن بحيّ المسلخ. (سكان الكرنتينا)

نستأجر شختورة من قهوة الحطب بالدورة ونروح لصخرة الشاشة ونسبح هونيك. صخرة الشاشة بالحوض الخامس، طمروا الشط بالـ1955 لما وسعوا البور. أكتريه منطقة البور كانت شطوط حلوة. ردموها كلها كرمال البور.(سكان عين الرمانة)

10 **نهر بيروت:** إحياء عيد الماء vartavar من عهد الوثنيين تقليد عند الأرمن. نروح على ضفاف النهر ونرش ماء وناكل ونشرب ونغني.

11 **بحر الدورة:** كنا نروح على بحر برج حمود، أجمل شط رملي بلبنان. من وين ما كان يجوا إليه. نمشي كيلومتر بالماء ونضل واقفين. (سكان برج حمود)

كان فيه جنينات وكراسي ليللي بده. وكان فيه شخاتير لشم الهواء، بخمس قروش. الكل كان يجي على بحر الدورة، من آخر الدنيا، من الشرقية والغربية. يجوا بالترامواي بخمس قروش. الناس تجيب أكلها ويعملوا عنازيق للأولاد. كل عيلة تعمل وحدة، حديدتين من كل جهة وحبلة بالنص. ويقعدوا على الحجار ويعملوا منها طاولة. (سكان الدورة)

12 **جسر الباشا:** نهار عيد الراهب (إثنين الراهب) كنا نروح على جسر الباشا (الحازمية). كان فيه ميّ جارية. ناخد التبولة والأغراض معنا. الكل كان يروح هونيك عالعيد. بيت زيدان كانوا يجوا ياخدونا بالمركوب. كان فيه ميّ ومساحة للأولاد يسرحوا. (سكان الأشرفية)

13 **سد البوشرية:** إثنين الراهب كنا نعمل سيران، بآخر الصيام. كنا نروح عالشرقية، على سد البوشرية. فيه بساتين ونبع ميّ ونوفرة. نحنا كنا نشتري أكل من المطعم ونقعد على طاولة بالأجرة من قهوة. فيه ناس غيرنا كانوا يفرشوا بالأرض ويجيبوا أكل من بيتهم. بس نحنا كنا نقعد عالطاولات. (سكان عين المريسة)

14 **نهر أنطلياس:** حد كنيسة مار الياس بأنطلياس، كان فيه بساتين ليمون وأكي دنيا كنا نروح نتنزه فيها. فيه نهر وكانت الناس تكون مصفوفة على النهر من أنطلياس للبحر. يللي عم يسبح ويللي عم يشوي لحمة. وكان فيه ناس تروح مشي من الدورة وناس تاخد بوسطات. كانوا من كل الفئات وكل لبنان. كنا نعرف عشان لابسين على راسن. هلق المنطقة بنايات فخمة وناس ثقالة. (سكان الدورة)

15 **السيوفي:** كنا نتنزه بالسيوفي، قبل ما تصير منتزه. كان كله شجر ومطلة على الجبل مقابله. نقعد، نشم هوا، نمشي بين الشجر. (سكان الأشرفية)

مشاوير على الجبل تحت حديقة السيوفي مع مجموعة أولاد، نحوّش الحميضة وناكلها. كان فيه محطة سكة الحديد مكان الباصات الآن، كمان نلعب فيها. (سكان راس النبع)

16 **حرش بيروت:** حرش بيروت كنا نروح عليه بالعيد. حنازيق وأكل. عربيات تبيع كبيس ومخلل. وحصان وسينما بالخيمة وسحر، وحية وراسها بنت بيطلع من تمها. كان كله شجر صنوبر طويل وقش، ما فيه خضار عن جد. ما في شيه بسلي إذا مش عيد. (سكان برج البراجنة)

حرش العيد والزنزوقة تركنالكن ياها. ولا حدا من راس بيروت كان يروح عالحرش. بدل حرش العيد، كنا نروح على أرض بشارع السادات فيها حنازيق. بحرش بيروت كان فيه السنبك والشخطورة، يروح عليه الصنّاع والدكنجية. (سكان راس بيروت)

ما كنا نروح على حرش العيد. كان بعيد. أهل راس بيروت كانوا لما يقطعوا الصنائع يحسوا بغربة. نحنا كنا بالعيد نروح على العنازيق آخر الحمرا. كان فيه بستان بيت العيتاني. كانت نفيسة عيتاني تجيب العنازيق ونلعب هونيك بالعيد. بحرش بيروت، بيت عرب كانوا المسؤولين عن العنازيق ولهلق عندهم أملاك بالمنطقة. كان فيه أكتر من عيلة تحط عنازيق (مثل قليلات) بس أكتر شي العرب. (سكان قريطم)

ما كنا نعمل «بيكنيك» أو السيران. أبداً. مش من عادات عيلتي. كنا نمشي عالكورنيش والمنارة فقط. وكنا نروح على الحرش بعيد الأضحى، نلعب بالعنازيق. كان يصير حرش العيد جنب شارع سبق الخيل. نحنا كمسيحية كنا نروح على حرش العيد لأن لازم تفهمي كيف كانت راس بيروت. كنا عايشين واحد، مسيحية وإسلام. سكان الأشرفية مثلاً أكيد ما كانوا يروحوا عالحرش. (سكان راس بيروت)

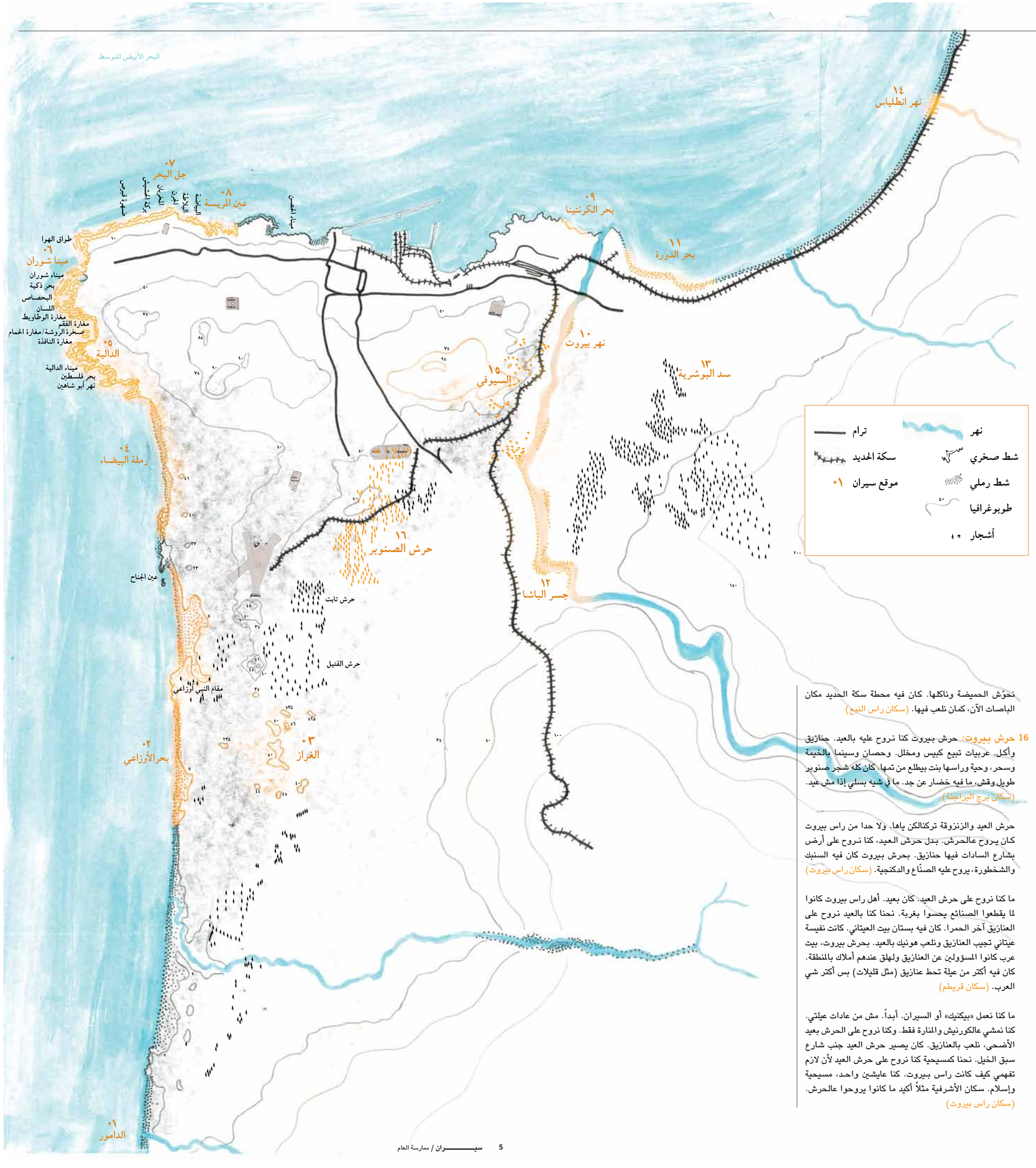

لقاء مع أبو علي في بيته في برج البراجنة، مواليد 1933
أنا خلقان ببرج البراجنة. أبي كان فرّان. خلال الحرب العالمية الأولى، إجا أبي مع إخوتي من الجنوب، من دير الزهراني، وسكنوا في الشياح. كان فيه معاصر في حارة حريك، اشتغل في توزيع جفت المعاصر للأفران. تعرّف على مصلحة الفرن واشتغل معهم وصار فرّان.

أنا اتعلمت قرآن مع شيخ. بالخمسينات كنت إشتغل في مطبعة جريدة الحياة. إشتغل كل الليل ونام بالنهار. وصرت إترقى. بالأساس خالي حاول يساعدني بالشغل من خلال كميل شمعون. بوقتها شمعون كان ما زال محامياً. كانوا بيعرفوا بعض لأن خالي كان عضو بلدية وملّاك وكمان بياع حليب ويعرف العديد من الناس.

نحنا بحرنا كان الأوزاعي. ما نسبح إلّا فيه. والنسوان كمان، بس مش بالمايو. كانوا يسبحوا والرجال توقف على راس التلة، إذا مرق رجال يقولوله ياخد طريق تانية.

كنا نروح مشي على الرمول من برج البراجنة إلى شط الأوزاعي ونلبس أكياس ورق بإجرينا عشان نحميها من حماوة الرمل. اسمها منطقة الرمول وكان فيها غـزارات. الغزار هو شجر قصب، عنده أوراق مثل الشاي الأخضر. وكانوا الغزارات يؤمنوا فيّ. كنا نرتاح جنبهم قبل الوصول إلى بحر الأوزاعي. وفيه ناس كانت تجلس جنب الغزار وأولادها تلعب.

الأوزاعي كانت شطوط رملية نظيفة. كنا نروح نعمل عرزال ونصيّف هونيك لمدة ثلاث أشهر خلال موسم الصيف. الأوزاعي كانت مصيف أهل البرج والشياح وغيرهم. العرازيل كانت ممتدة من أول الأوزاعي حتى المدور.

مش بس أهل المنطقة كانوا يروحوا عالأوزاعي. الكل. يجوا من كل بيروت. عشان الشطوط رملية وحلوة ومنطقة زراعية فالناس كانت أصلاً تقصدها لتشتري خضار وفاكهة. نحنا نهار الجمعة ما كنا ننزل عالأوزاعي لأن كل أهل بيروت ينزلوا لهونيك وتكون عجقة.

كان فيها ميناء أبو دبس – جون صغير آمن للسباحة وفيه شخاتير. مدرج المطار أكل ثلاث أرباع ميناء أبو دبس. الصيادين كلها راحت وعملولهم ميناء نبيه بري. وفيه جورة الجمّال في الأوزاعـي، بعيدة نصف كيلومتر عن أبو دبس. كانت جورة صخر حلوة للسباحة.

كل منطقة كان عندها مشاعها. كل بلدية كان عندها مشاع، الأراضي الممتدة بين البلدة وشط البحر.

بس بعض البلديات كانت تؤجر الشطوط لمستثمرين من أجل إقامة مسابح خاصة. كنا نحنا، روّاد شط الأوزاعي، ممنوعين من المشي من شط الأوزاعي إلى شط الرملة البيضاء بسبب المسابح الخاصة المغلقة: الساندز، الأكابولكو، السان ميشال، الريفييرا والسان سيمون. كنا نحاول الدخول إلى هذه المسابح الخاصة من البحر سباحة، بدون ما ندفع. كان فيهم أكتر شي أجانب وبنات بالمايو.

بأوائل الخمسينات، شمعون صار يبيع مشاع الأوزاعـي وحوّله لعقارات خاصة. شمعون ومحمود عمّار (رئيس بلدية برج البراجنة آنذاك) اتصرفوا بالمشاعات. بوقتها، محمود البقاعي كان رئيس المحكمة وعمل حكم مبرم أن هذه الأراضي هي أملاك خاصة ومش مشاع. عندما انتشر خبر أنه خسرنا المشاع، نزل رجل من بيت عنان من برج الراجنة إلى شوارع البرج وحمل ميكروفون وراح ينادي: «يا أهالي برج البراجنة، محمود عمّار روّحلكم المشاع، روحوا ثبتوا مشاعكم، روحوا عمروا بالمشاع».

زعماءنا هون صاروا يقولوا للناس تعمر لتحط إيدها على الشط. أهل المشاعات راحوا عمّروا، يعني نحنا أهل البرج بلشنا نعمر بالأوزاعي. العمار بلش من أهل المنطقة مش من أهل الجنوب والبقاع. لما عمرنا كان حقنا. الأوزاعي كانت ملك حق أهل البرج.

عائلتي عمرت لأن منحب البحر ومنصيّف بـالأوزاعي. بدل العرزال الخشبي يللي كنا نصيّف فيه، عمّرنا مكانه بيت صيفي في عام 1953. بالـ1958 – 1960 راحت مصفحات الجيش لتهدم البناء. كانت ثورة عمار وصار معركة كبيرة. وقفت المصفحات وضربت عالأهالي وراح قتيلين.

لقاء مع جوزيفين في بيتها في عين المريسة، مواليد 1925
أنا من سكان عين المريسة من سنة 1941. الأساس من مرجعيون وبعدين أهلي راحوا على تركيا. بعد المجزرة بتركيا، رحنا على الشام. عيلتنا صيّاغ، أبي وعمي كانوا كلهم يشتغلوا بالصاغة. رجعنا إلى لبنان بأوائل الأربعينات، عشان أصلنا من هون. بالأساس جدي كان عنده جنسية لبنانية. وكان عنا معارف بعين المريسة، فاخترنا السكن هون.

لما كنت طفلة اتعلمت الخياطة في مشغل في دمشق. كل طلاب الخياطة في المشغل كانوا أرمن. كنت الوحيدة بنت عرب. اتعلمت منهم الأرمني. من عمر الـ 11 سنة وأنا بشتغل بالخياطة. ولما وصلنا إلى عين المريسة، فتحت محل خياطة صغير.

وصلنا إلى بيروت مباشرة قبل خروج الفرنساوية. حضرنا حفلة وداعهم بالزيتونة. الكولونيل رتبة أولى بالجيش الفرنسي جوزيف شنايدر كان متزوج من قرابتي. دعانا إلى حفلة الوداع في صالة كبيرة في نادي الضباط بالزيتونة. كان دايماً فيه حفلات بنادي الضباط، ويدعوا عائلتي إليها. بيكون حدا من الجيش الفرنسي بيعرف حدا من العيلة وبيعزم الكل.

وين كنا نتنزه؟ كنا نطلع على عاريا وشويت لنعمل «بيكنيك». في بيروت، بس منروح على الكنيسة أو نعمل صبحية بقهوة علوان في أول كورنيش عين المريسة.

حرش بيروت؟ لأ، أبداً ما كنا نروح. مش إلنا. مش بسبب إننا مسيحية. أنا معشري كله مع الإسلام. بس الحرش مش إلنا، ما منركب الزنزوقة. مش إلنا الزنزوقة. أهلي ما كانوا يحبوا. منروح عالبساتين ومنلعب بالحبلة إي، بس مش نلعب بالزنزوقة بالإيجار.

كنا ناخد شختورة من بيت الديك بعين المريسة ونـروح رحلـة تنزه بالشختورة إلى الروشة. بس ما ننزل من الشختورة. ونروح على الباطية في جونية. بجزء من بحر جونية، المي بتشفي وبتصحح المريض. كنا نعمل ندر للأولاد وناخدهم هونيك. ما عرفت شو صار فيها، بطلنا نروح على جونية من وقت الحرب الأهلية.

وكنا نعمل سيران في يوم إثنين الراهب في آخر الصيام. نروح عالشرقية، على سد البوشرية، فوار أنطلياس، وغيرها. فيه بساتين ونبع ميّ ونوفرة. نحنا كنا نشتري أكل من المطعم ونقعد على طاولة بالأجرة من قهوة. فيه ناس غيرنا كانوا يفرشوا بالأرض ويجيبوا أكل من بيوتهم.

أو نعمل إثنين الراهب في السيوفي قبل ما تصير بارك. نقعد، نشم الهوا، نمشي بين الشجر.

لقاء مع فارتان في متجره في برج حمود، مواليد 1938
جدي كان عنده دباغة جنب النهر قرب جسر الواطي. دباغة لتحويل جلد البقر لجلد ثياب ونعل.

لما صار عمري 15 سنة بلشت إشتغل فيها. كان فيه ضغط شغل كتير. نشتغل 15 ساعة بالنهار. أبي كان يقلنا «ما تصيروا مسبحة لحدا».

الدباغة كنا مستأجرينها من قساطلي من 75 سنة. أساساً الأرض كانت للسيد بردويل بنايوتي. بأواخر الخمسينات والستينات كانت سنين محاكم بيننا وبينهم. مرة من المرات، ربح صاحب الأرض الدعوة لإخلاءنا وإزالة الدباغة. رحت لعنده وقلتله «شو بدك؟ هيدي مؤسسة وماكينات» فطلب إنه ندفع 1,500 ليرة بدل الـ 250 ليرة على شرط ما نعمل عقد إيجار وبلا وصل. قبلنا. دفعنا نقدة بالأول ومن بعدها شيكات. بعد 7 سنين (سنة 72) إجا صاحب الأرض مع دائرة الإجرة مع بلاغ لتنفيذ الإخلاء خلال 48 ساعة، على أساس مع ما عم يقبض الإيجار. ولكن وكيل قساطلي إعترف إنو كان عم يقبض الإيجار أمام المختار وموظف الدايرة. ما علمت ولادي المصلحة لأن السوق كله بضاعة مستوردة بلا جمرك والصناعة المحلية عم تنضرب هيك.

هونيك عالنهر مكان الدباغة كان كله بساتين والطريق عبارة عن قساطر باطون لمرور السيارات. لما يجي شتاء قوي، كان يطوف النهر وتتسكر القساطر. عالنهر كان فيه كم بيت من مارون الراس عمروا عليه وشوية أرمن بس رجعوا شالوهن. ما كان حدا يسبح، كان يجي نوَر ينصبوا شوادر بالصيفية.

شط الدورة كان كله شجر كينا من هون للدكوانة وضبية. كان بحر الدورة كتير حلو، مش مزبلة مثل هلق. كان فيه جنينات وكراسي. كان فيه شخاتير لشم الهواء، بخمس قروش. الكل كان يجي على بحر الدورة، من آخر الدنيا، من الشرقية والغربية. يجوا بالتراموای بخمس قروش. الناس تجيب أكلها ويعملوا عنازيق للأولاد. كل عيلة تعمل وحـدة، حديدتين من كل جهة وحبلة بالنص. ويقعدوا على الحجار ويعملوا منها طاولة. هلق البحر اختفى. بسنة 64 المخطط التوجيهي لضواحي مدينة بيروت صنفه كمنطقة صناعية (المرسوم 16948). قبل هالمرسوم كان فيه بس الدباغات على الشط، يللي بلشوا من سنة الـ 28. كانوا مصدر رزق كتير من السكان.

كنا نروح مشي من هون للروشة أو بالشختورة. كان رفيق أبي من بيت العيتاني عنده جنينات يزرعوا فجل وصبير ويربوا معزة. صاورا أصحاب من ورا المعزة. كنا نقول لأبي اشتري شقفة أرض هون يا بيي، يقول مين بيجي لهون؟ بعدين، بآخر الستينات كنا نروح أوقات على بحر الأوزاعي، مش على شاليه، على البحر عادي.

كنا نروح بـ 5 قروش من هون للبرج تـراموای. كمان كنا نمشي للسيوفي. كان فيه مغارة هونيك وشجر خروب مكان الكنيسة، فوق بيت حج نقولا يللي كان معررف إنو «بنزل زلة من مشنقته». ومرات كنا نمر على حرش بيروت.

لقاء مع سليم في بيته في المصيطبة، مواليد 1932
أنا من سكان برج أبي حيدر. من عائلة بيروتية عندها محلات قان القبان (مواد غذائية) في شارع فوش بالبلد.

لما اتعمّر الكورنيش البحري سنة 56 بعهد كميل شمعون، كانت توصل المياه للكورنيش وتضرب بالدرابزين وتوصل للطريق. هيدي رملة البيضاء الجديدة. أما رملة البيضاء القديمة، راحت وصار أستراد فوقها. كانوا أهل المصيطبة وأهل حيّ اللجا ينزلوا يعملوا أربعة أيوب برملة البيضاء. كانت خديجة حدرج تعمل إعلان: «يا أهالي، اعملوا المفتقة والتبولة وإنزلوا عالرملة». كانت أربعة أيوب مهرجان طويل عريض.

على ميناء الدالية، كنا نروح مع مليح عليوان من سكان عائشة بكار ، عنده أحلى جسم بلبنان، رياضي وكان رئيس الاتحاد الدولي لكمال الأجسام. ومع عدنان مكّي الأمين العام للإتحاد اللبناني للجمباز. بوقتها، ما بعمرنا سمعنا إنها أملاك خاصة، عأساس الدالية مشاع لبيروت. كان في وقتها قهوة أبو سليم الغلاييني محل الموفنبيك.

مشروع الموفنبيك طم «قفزة الغزالة» ومغارة الوطاويط.

قفزة الغزال هو جون ضيّق يقال إن غزالة نطت من ميل لميل أي باتجاه الدالية وما ماتت.

مغارة الوطاويط كان فيها شي مليون وطواط يظهروا ببيروت وما يخلوا شي من شجر الأكي دنيا.

الحرش كنا نروح عليه بس بالعيد. جنازيق، كله شجر صنوبر. بيت عرب كانوا ينظموا العيد. الحرش ما كان إله باب، فلتان للعموم. الناس تشم هوا وتكزدر، بدون رقابة. كان موصول لقصر الصنوبر يللي يقعد فيه الحاكم الفرنسي وأرض السبق وكانو يفتحوه أيام للناس تعمل سيران.

الأماكن العامة كانت حرة. هلق جايين يحاصروا مينا الدالية والبلدية حاصرة الحرش.

كمان كنا نروح على نهر فوار أنطلياس بالترام للدورة وبعدها نفوت ببن بساتين الليمون والأكي دنيا.

حرش بيروت
من ألبوم صور خاص، من صفحة فايسبوك لجمعية نحن، قرابة السبعينيات.

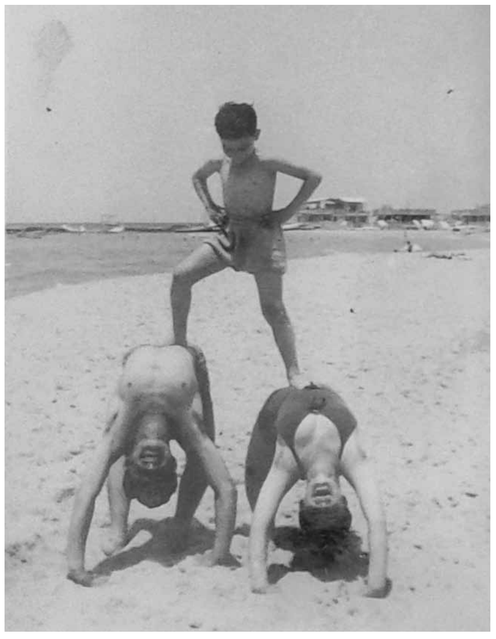

شاطئ الجناح
من ألبوم صور خاص، قرابة الستينيات.

شاطئ شوران (مسبح سبورتنغ لاحقاً)
من ألبوم صور خاص، قرابة الستينيات.

المشهد الحضري والحق المديني بين "الطبيعة" و"الحيز العام"

جاله المخزومي

مع توسع رقعة المدينة وتضاعف أعداد نفوسها باتت الحاجة ماسة إلى المساحات الخضراء للتخفيف من وطأة الكتل العمرانية وضجيج المدينة. تجاوبت منظمة الصحة العالمية مع هذا الواقع باقتراح معيار تسعة أمتار مربعة من المساحة الخضراء للفرد كحد أدنى لضمان الصحة البدنية والنفسية لسكان المدن. كذلك أكدت المنظمة ضرورة أن تكون هذه المساحات متاحة للجميع وأن يسهل الوصول إليها من كافة أرجاء المدينة سواء أكانت «المساحات الخضراء» طبيعية (ضفاف الأنهار، ساحل بحر أو غابة) أم مخطّطاً لها (حدائق عامة ومنتزهات).

فما حال مدننا الساحلية من هذه المعايير؟

في العاصمة بيروت مثلاً باتت حصة الفرد من المساحات الخضراء دون المتر المربع الواحد. فباستثناء الحدائق البلدية والواجهة البحرية التي هي بدورها في تناقص بسبب استمرار خصخصة الأراضي الساحلية، يفتقر سكان بيروت إلى أماكن تخفف عنهم مشقّة الحياة اليومية وإلى مساحات مشتركة غير إقصائية تخدم أبناءها على اختلاف قدراتهم المالية، وأعمارهم واحتياجاتهم. ما زال الحال أفضل في المدن الساحلية الأخرى. في مدينة صيدا مثلاً، ما تبقى من الأراضي الزراعية والبساتين داخل حدود البلدية، رفع حصة الفرد من المساحات الخضراء، والتي هي أصلاً ثلاثة أمتار مربعة للفرد الواحد.

قبل التطرّق إلى التغير الحاصل، من المجدي التحرّي عن ثلاثة مصطلحات تتقاطع في الحديث عن الحق المديني للمساحات الخضراء، وهي «الطبيعة» و«الحيّز العام» و«المشهد».

«الطبيعة»، أول هذه المصطلحات، تشمل الموارد البيئية من أنهار وبحار، وجبال وسهول وهواء وعوامل مناخ، كذلك الكائنات الحيّة من نباتات وحيوانات تشاركنا الحياة على كوكبنا. تشكّل هذه المكونات منظومات إيكولوجية مستدامة لولا تدخل الإنسان الذي يعيق فعّالياتها في كثير من الأحيان فيهدد ديمومتها. إلا أن «للطبيعة» أبعاداً أعمق مُتجذِّرة في الوجود البشري. فنحن جزءٌ لا يتجزأ من الطبيعة بالرغم من إمكاناتنا الحضارية والتكنولوجية. لذا فحب الطبيعة والتوق إليها غريزي، وعلى العكس، فإنّ فقدان التواصل معها يؤدي إلى سلبيات عديدة تنعكس في حياتنا كأفراد وكمجتمعات.

تميّزت مدن الساحل اللبناني بطبيعة خلابة بسبب انفتاحها على البحر، وما توفره هضاب سلسلة جبال لبنان من هيمنة وما تصّبه من مياه في مجاري الأنهار التي تعترض الأراضي الساحلية فتروي حقول وبساتين هذه المدن. وما زالت معالم هذا المشهد الحضري التقليدي المَيّز قائمة في صيدا وطرابلس الفيحاء، حيث يتمتع سكان هذه المدن بما تبقى من بساتينها، يؤمون شواطئها ويرتادون مقاهي ضفاف الأنهار للنزهة والتلاقي. ولقد كان لمدينة بيروت خصوصية أخرى متمثلة بغابتها الوفيرة، قلادة من أحراج الصنوبر تحيط بها برّاً، تلطّف جوّها وترّفه عن سكانها. ومع توّسع رقعة المدينة تآكلت الأراضي الزراعية المحيطة بها، رصفت الأنهار وبنيت الشواطئ، فلم يبقَ من المعالم الطبيعية سوى ما خلّفته من تسميات على الأحياء السكنية «ككرم الزيتون»، و«جل البحر» ومواقع مثل «رأس النبع» و«عين المريسّة». قُسّمت أراضي حرج بيروت فانحسرت إلى رقعة مسوَّرة وبضع صنوبرات ما زالت واحدة منها قائمة في حي «الصنوبرة». هكذا خسرت بيروت موروثها الطبيعي وحُرم أهلها التواصل مع الطبيعة.

ومع مبادرات تحديث هيكلة المدن حذوةً بالمدن الأوروبية تبلور المصطلح الثاني، «الحيّز العام»، ليشمل الشوارع العريضة، والساحات والحدائق العامة فتكون البلدية مسؤولة عن تأمينها وإدارتها. أول هذه المكونات الحضرية المستحدثة الحديقة الحميدية التي تحولت لاحقاً إلى ساحة الشهداء، ثم حديقة الصنائع تلتها حدائق أخرى وشوارع مثل كورنيش البحر وكورنيش المزرعة، مبادرات البلدية استمرت حتّى الحرب الأهلية في سبعينيات القرن العشرين. في الوقت عينه كان قسط السكان من الأماكن الطبيعية وفيراً. ولكل من هذين المكّونين، «الطبيعة» و«الحيز العام»، دور فعّال في حياة البيروتيين. فالمواقع الطبيعة مساحة مشتركة تتغيّر مشاهدها عبر الفصول كونها موائل للحياة البرية من نباتات وطيور، ولها ممارساتها التي توارثها البيروتيون عن الآباء والأجداد، كاحتفالات «أربعة أيوب» في الرملة البيضاء. أما الحيّز العام فيفتقر إلى البعد الحسّي والزمني، ويتسم بشيء من الرسمية تمليها البروتوكلات المحددة من قبل البلدية.

دمرت الحرب الأهلية معالم بيروت العمرانية وأنهت معها الكثير من الممارسات المجتمعية التقليدية المتوارثة للحيّز العام والأماكن الطبيعية. وكان لاعتماد النمط النيوليبرالي لإعادة إعمار وسط بيروت الأثر الأكبر في تقليص مسؤولية الدولة بخصوص الحيّز العام. فسادت منذ تسعينيات القرن الماضي موجة بناء إقصائية مجتمعياً لم تترك أرضاً إلا واستحوذت عليها لبناء عقارات نخبوية، شاهقة الأبعاد غيّرت ملامح المدينة وحجبت أفق البحر الذي طالما كان حقاً لكل سكان المدينة. وازدحمت الأزقة بالسيارات فلا مجال فيها للعب أطفال الحيّ، ولم تعد الحدائق البلدية المعدودة تتناسب مع التوّسع السكاني للعاصمة. ومع تناقص دور البلدية، فرضت الشركات العقارية سيطرتها فبات الحق العام لضمان حياة مدينية كريمة أمراً منسياً. وما الصراع القائم اليوم بين منظمات المجتمع المدني والحملات الأهلية من جهة والشركات العقارية من جهة أخرى، حول خصخصة دالية الروشة، ومع بلدية بيروت بخصوص غلق حرش الصنوبر، سوى صرخة أهالي المدينة للحد من التعدي على الحيّز العام وخصخصة ما تبقى من أماكن طبيعية في بيروت.

فكرة «المشهد» (Landscape)، المصطلح الثالث، حديثة العهد وهي ذات بُعدين: الأول ملموس كون المناظر الطبيعية نتاج تحوير البشر لبيئتهم، بهدف تلبية احتياجاتهم من سكن وكسب العيش؛ أما البعد الثاني فيخص الاستيعاب الحسي للمناظر الطبيعية وما لهذا الاستيعاب من دلائل ثقافية وقيم مجتمعية متجذّرة في التاريخ الحضاري تختلف من مكان لآخر وعبر الزمن. ولقد أكدت الاتفاقية الأوروبية لتنظيم المناظر الطبيعية (European Landscape Convention) على هذين البعدين وما لدور المناظر الطبيعية من إمكانات لتأطير هوية المكان وتفعيل المجتمع المحلي للحفاظ على موروثه الطبيعي والثقافي.

أهمية مصطلح «المناظر الطبيعية» إذن تكمن في ناحيتين: أولاهما أنها تجمع بين مكونات البيئة الطبيعية والبشرية الثقافية. فتحض فكرة المناظر الطبيعية على فهم شمولي للبيئة وتحّذر من النظرة السطحية التي تهمل المنظومات الأيكولوجية التي تسّير عالمنا وتضمن ديمومته، بالخصوص في بيئة المدن؛ في الوقت عينه فإن للممارسات الثقافية والقيم الحسّية للمناظر الطبيعية، البعد الحضاري والجمالي، أساس للفكرة تميّز هذا المصطلح عن مرادفه، «البيئة».

الأهمية الثانية الـ«للمناظر الطبيعية» تكمن في ما توفره من منهجية شمولية ومستدامة لتصميم وتخطيط المساحات الخضراء الحضرية واقتراح استراتيجيات الحفاظ على الموروث الطبيعي والريفي والثقافي، وذلك ضمن تخصّص هندسة المناظر الطبيعية (Landscape Architecture) وهي مِهنة جديدة في العالم العربي.

فما هي الاستراتيجيات الممكنة لتخضير مدننا الساحلية اليوم؟

مدن الساحل اليوم تعاني من انعدام التخطيط المديني الذي ينظّم التوسع العمراني ويسيطر على عشوائية السير ويضمن توفير المساحات الخضراء وأمكنة مشتركة تماشياً مع المعايير العالمية. والتخضير الحضري (Urban Greening) إحدى الاستراتيجيات الأساسية لضمان حياة مدينية كريمة، وهي حق عام شرط أن يتمتع به جميع سكّان المدينة، لا يجوز أن ينحصر في نخبة معينة. فإذا سلّمنا جدلاً بأن استحداث حدائق عامة بسِعَة تتناسب وعدد سكّان مدينة كبيروت غير ممكن بسبب انحسار الأراضي الشاغرة وارتفاع قيمتها، يصبح من الضروري الحفاظ على ما تبقى من المشاهد الطبيعية بوضع حدّ للخصخصة العقارية التي استَحْوَذَتْ على الساحل اللبناني من طرابلس وحتى صور. ولو وسّعنا فهمنا للطبيعة الحضرية في مدننا نلقاها بوفرة في المواقع الأثرية المسورة كمثال في مدينتي جبيل وصور. فيمكننا بقليل من الجهد إدارة المواقع الطبيعية في هذه المواقع للحفاظ على الإرث الثقافي والطبيعي في آن واحد.

في الوقت عينه من الضروري إيجاد حلول أخرى غير تقليدية تعمل على «ابتكار» مساحات عامة ومشتركة. كمثال العمل على استعادة معالم نهر بيروت الطبيعية من خلال إعادة تأهيله «إيكولوجياً» (بتفعيل النهر كمنظومة طبيعية حيّة وليس كمجرى لمياه الصرف الصحي كما هو الحال الآن) و«طبيعياً» ليصبح حيّزاً عاماً لتنزّه المشاة. كذلك لإعادة تصميم شوارع المدينة دوراً فعّالاً في توفير مساحات مشتركه آمنة مشجّرة تعوّض عن النقص الموجود في حصة الفرد من المساحات الخضراء. على سبيل مثال مشروع مشترك لبلدية بيروت بدعم وتمويل من بلدية باريس لإعادة تأهيل طريق الشام بخلق مسلك مشاة آمن مشّجر يربط وسط بيروت بحرج الصنوبر.

إن الأخذ باستراتيجيات التخضير هذه لتأهيل مناظر بيروت الطبيعية مكلف بلا شك. لكن تدارك الكلفة ممكن في مدن الساحل المتبقية، والتي ما زال الموروث الطبيعي لأكثرها قائماً من ساحل بحري، ومجاري أنهار ومشاهد زراعية يمكن أن تنسّق مجتمعة لتشكّل شبكة مساحات خضراء مستدامة بيئياً ومتواصلة فضائياً لتؤّمن حاجات سكّانها، وكما جرى اقتراحه لبلدية صيدا. في الوقت عينه، ومن خلال الحفاظ على الموروث الطبيعي والثقافي، تساهم هذه الاستراتيجيات في تأكيد الطابع الحضري المَيّز والهوية الفارقة لمدننا الساحلية.

جاله المخزومي: مهندسة استشارية، عضو مؤسس في مكتب UNIT44، وأستاذة تصميم المناظر الطبيعية في الجامعة الاميركية في بيروت. خبرتها المهنية والتعليمية في تخصص التصميم الايكولوجي للمناظر الطبيعية في العراق ولبنان وسورية ودولة الإمارات تمتد عبر 30 عاماً. منشوراتها تتضمن كتابين وعدداً من المقالات.

الهوامش:

http://dalieh.org

http://horshbeirut.com

http://www.coe.int/t/dg4/cultureheritage/heritage/Landscape/default_en.asp

http://idf-beyrouth.com/?q=content/projet-de-liaison-douce

http://www.medcities.org/documents/22116/135803/2.+Saida_Diagnosis_Green-Open.pdf/4bbf1534-8be5-46b1-b2ea-1b30f477d27d

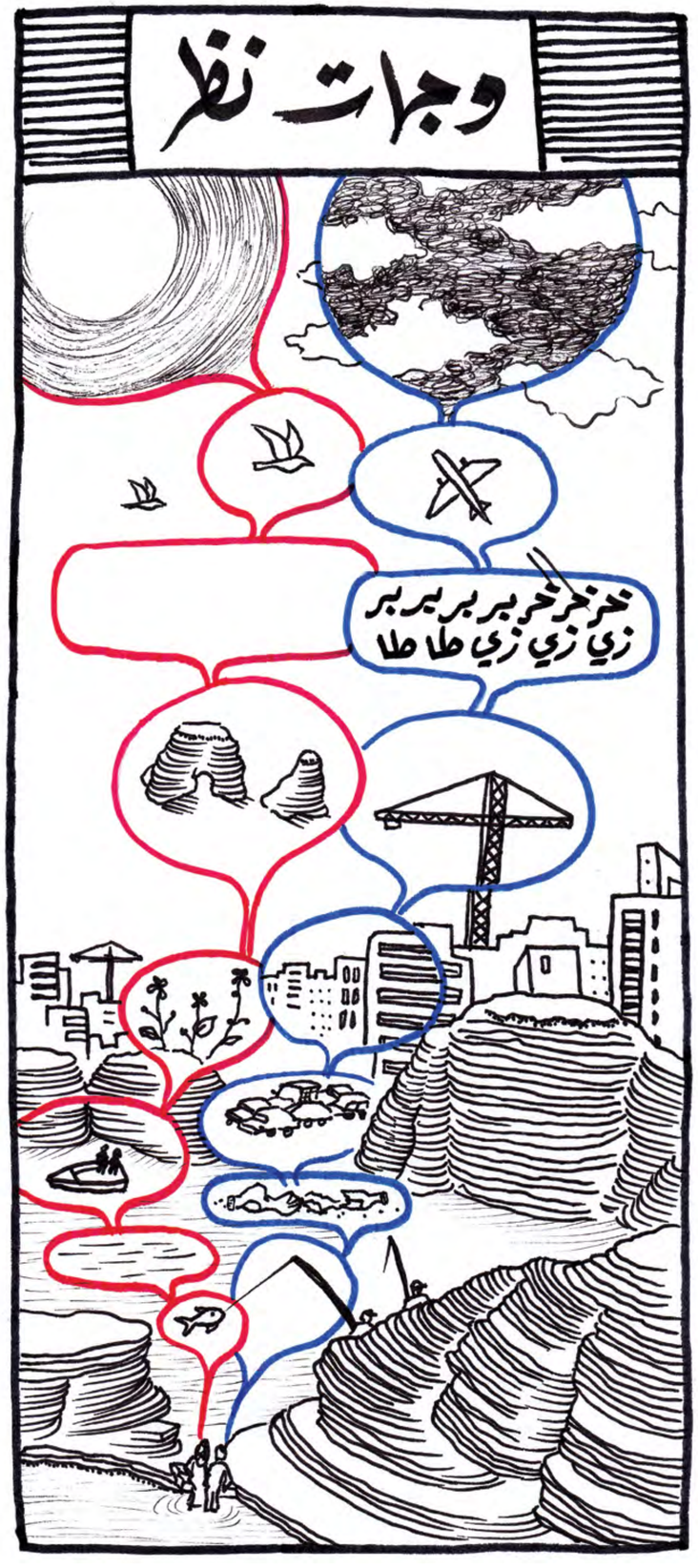

جنى طرابلسي

رسامة ومصممة غرافيكية. تدرّس في الجامعة الأميركية في بيروت. تعمل منذ عام 2003 مع عدد من المؤسسات عبر دمج أعمالها في الحقلين الاجتماعي والثقافي بشكل خاص. تتضمن أعمالها رسومات لمجلات وصحف، وكتب أطفال، وكذلك مجلات مصوّرة، في لبنان والخارج.

سيتي إسكايب

ريم الأيّوبي

أجري هذا البحث في إطار مشروع التخرّج الخاص بقسم التصميم الغرافيكي في الجامعة الأميركية في بيروت سنة 2013.

ريم الأيّـــوبـــي؛ مصممة غرافيكية في شركة «The Wonderful Bureau» في بيروت، لبنان. لديها خبرة عمل سنتين في مجال عملها. حائزة على إجازة في التصميم الغرافيكي من الجامعة الأميركية في بيروت في عام 2013.

«سيتي إسكايب» Cityescape هي مجلة تُعنى بالمساحات المفتوحة في وسط المدينة في بيروت. وهي بمثابة تعليق على علاقتنا، كسكّان بيروت، بالأماكن الموفّرة لنا في هذا الجزء من المدينة. يتناول العدد الأوّل حديقة جبران خليل جبران التي أرسم لها خريطة للتجربة العامة المعيشة في هذه المساحة. لقد نشرت «سيتي إسكايب» في عام 2013 كجزء من مشروع التخرج في دراسة التصميم الغرافيكي في الجامعة الأميركية في بيروت.

«سيتي إسكايب» هي في الواقع إعادة تشكيل لتقارير «سوليدير» السنوية، حاولت من خلالها أن أجيب عن اللغة البصرية والمقاربة التي تمكن رؤيتها في أدبيات «سوليدير» الترويجية. كذلك هدفتُ من خلالها إلى التعليق على ما ينقص في العادة في تقارير «سوليدير»: الاستخدام الاجتماعي وتجارب الحياة اليومية.

بالنسبة إلى سكان المدينة، وصانعي السياسات، والسلطات العامة، تمثل المساحات العامة جانباً حاسماً في حياة أيّ مدينة. فهذه المساحات هي أماكن يمكن لمختلف الأعمار والأعراق والطبقات أن تجتمع فيها. ويتمثل دورها الرئيس في إتاحة تنوّع في اللقاءات الاجتماعية المهمة في الحياة اليومية. وبدورها، تركّز «سوليدير» في جميع أدبياتها الترويجية، على المساحات العامة في وسط المدينة. وتعرض تقارير الشركة السنوية المساحات العامة التي توفّرها «سوليدير»، كذلك تسوّق لوسط مدينتها الجديد على أنه مليء بالمساحات الخضراء. غير أن هذه المساحات تُسوّق في الغالب على أنها مساحات وصل أو توسّط؛ مثل الطرق، وممرات المشاة والأرصفة، أو على أنها تكملة / رفاهية مدينية، ولكن ليس كضرورة اجتماعية. وفي النتيجة، تغدو هذه المساحات المفتوحة لا شخصية، وتفقد الكثير من مركّباتها الملأى بالمعنى.

خلال بحثي، بدا لي واضحاً أن الخرائط هي الأدوات الأكثر فاعلية التي تستخدمها «سوليدير» للتسويق للمساحات المفتوحة. وتظهر الخريطة العامة على أنها «محايدة» وموضوعية. لكن حين قمت باختبار واقع هذه المساحات من خلال العمل الميداني، لاحظت التباين بين هذه المساحات حين تُعاش، وبين التمثيلات الخاصة بها في خرائط «سوليدير».

ومن الملامح البارزة في خرائط «سوليدير»، كان طغيان اللون الأخضر، وهو لون يشير إلى وفرة المساحات المفتوحة. وبشكل عام، تُستخدم مختلف أطياف اللون الأخضر كرموز متنوّعة لا ترتبط بالضرورة بالمساحات الخضراء أو المفتوحة. وتحسّن هذه التقنية القراءة على المستوى الكلي، إذ تعرض عدداً كبيراً من المساحات المفتوحة المزعومة. لكن في الواقع، تُظهر النظرة إلى الخريطة عن كثب، أن العدد الحقيقي للمساحات المفتوحة هو أقل من العدد المُفترض بناءً على القراءة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يبدو تعريف «المساحات المفتوحة» محدداً بدقّة في خرائط «سوليدير»: هل هي مساحات مفتوحة مؤقتة سوف يتم الاستثمار فيها في المستقبل؟ هل هي مساحات متاحة للعوام؟ هل هي خاضعة للتحكم؟ هل يمكن للمستخدمين / ات ممارسة هذه «المساحات المفتوحة» بحرية؟ هل هذه المساحات هي بالضرورة مساحات خضراء؟

وعن خلال العمل الميداني، حاولت إيجاد إجابة عن السؤال الوارد سابقاً «ما هي المساحة العامة؟». وقد جرى استخلاص تعريف أساسي للمصطلح من مجرد العلاقة بين المواطنين / ات والمكان. ولاحظت أن الأهمية الممنوحة للمساحة العامة تتشكّل في العادة من نشاط الناس في هذه المساحة، مثل ذكرياتهم، وتجاربهم المشتركة. وبالتالي، كجزء من مجلّتي، قمت بتوثيق الاستخدام غير الرسمي لحديقة جبران خليل جبران. فزوار هذه الحديقة يفاوضون السلطة المفروضة من قبل «سوليدير»، بهدف استعادة هذه المساحة: بضعة أطفال يلعبون على العشب على الرغم من أن الحارس لا يسمح لهم بذلك؛ سيدة مسنّة تعيش في خيمة في الحديقة معتبرةً إياها ملكاً لها.

وكاستجابة لهذه اللغة الغرافيكية المستخدمة في خرائط «سوليدير»، أردت أن أخلق خريطة للمساحات المفتوحة يمكن لها في الحقيقة أن تمثل مساحات مفتوحة خضراء في وسط المدينة، ويمكن بناؤها على تجربتي الشخصية في الميدان.

واستخدمت في مشروعي ثلاث خرائط من تنفيذ «سوليدير» كمراجع: الأولى تعود إلى عام 2004، والثانية إلى عام 2008، والثالثة إلى عام 2009. ولسبب ما، كانت هذه الخرائط غير متناغمة في تمثيلها لل«مساحات العامة». إذ تشمل إحدى الخرائط جميع المساحات المفتوحة حرفياً، بما فيها ملاعب المدارس، وحدائق المنازل الخاصة، وحدائق المباني الدينية، والأراضي الخالية، ومواقف السيارات، إلخ.

أما الخريطة الأخرى، فتمثل فقط ما تعتبره «سوليدير» مساحات عامة. وتضم هذه المساحات أي مكان يعود إلى الدولة، وكذلك إلى المباني الدينية. أما الخريطة الثالثة، فتمثل مزيجاً من الخريطتين المذكورتين.

وكانت خطوتي الأولى تقسيم لائحة المساحات العامة هذه إلى فئتين: العام والخاص، مع التنبّه إلى أن ليس جميع المساحات الخاصة متاحة للعوام. أما الخطوة التالية، فكانت القيام بزيارة جميع المساحات العامة للتحقق من تلك المساحات المتاحة للعوام، وتلك غير المتاحة.

وما إن أتممت جمع المعلومات اللازمة، حتى قمت بتشكيل سلسلة من أربع خرائط. وتشمل الخريطة الأولى جميع المساحات المفتوحة التي توجد في العادة في خرائط «سوليدير». أما الأطياف الثلاثة المختلفة، فتمثل عدد المرات التي ظهر فيها المكان نفسه في خرائط «سوليدير» الثلاث المختلفة. ويكتسب هذا الأمر أهمية لكونه يعكس الدرجة التي يُعتبر فيها المكان مفتوحاً بالنسبة إلى «سوليدير». أما على مستوى القراءة الكلية، فيغطي الاخضرار معظم الخريطة هذه. ويُستخدَم الأخير كتعليق على الخرائط التي تنتجها «سوليدير»، والتي تستعمل الرمز الأخضر بشكل مضلّل لتشير إلى المساحات المفتوحة. إن استخدام هذا النمط من الترميز يشوّه الواقع، ويصوّر ما يقارب نصف وسط المدينة على أنه مغطى بـ«الاخضرار».

أما الخريطة الثانية فهي نسخة عن الخريطة السابقة، غير أن موضوعها يتغير من «المساحات المفتوحة» إلى «المساحات العامة المفتوحة». في هذه الخريطة، يستند تمثيل «المساحات العامة» إلى خرائط «سوليدير» أيضاً. واستُثنِيَت من هذه الخريطة جميع المساحات الخاصة، وهو ما انعكس على المستوى الكلي: تراجع عدد المساحات الخضراء.

أما الخريطة الثالثة فتناولت موضوع «المساحات العامة المفتوحة والمتاحة». وتستند درجة إتاحة هذه المساحات إلى تجربتي الميدانية في الموقع. مجدداً، أزلت جميع المساحات التي لم تكن متاحة لي، واستبدلت الرمز الأخضر بالنمط المصلّب، الذي يغدو في الخريطة رمزاً لانعدام الإتاحة. وكانت هذه المساحات إما مغلقة، أو تخضع للصيانة، أو لسيطرة أمنية مكثّفة. أما على المستوى الكلي، فيمكن للقارئ / ة ملاحظة التراجع الواضح في عدد المساحات الخضراء.

وركّزت الخريطة الأخيرة على «المساحات العامة الخضراء المفتوحة والمتاحة». إذ بحسب «سوليدير»، فإن أي مكان يحوي شجرة واحدة على الأقل، يُعتبر مساحة خضراء. فحديقة أمير أمين على سبيل المثال، تحوي شجرة واحدة وبضعة مقاعد من حولها، ويتم تمثيلها في العادة على أنها إحدى مساحات «سوليدير» الخضراء. وكاستجابة لهذا الوضع، وبناءً على تجربتي الميدانية، قمت بإزالة المساحات المدينية غير المغطاة بشكل جزئي أو كامل بالاخضرار عن الخريطة. وانعكس هذا بتحوّل بادٍ من الرمز الأخضر إلى طيف خفيف من اللون الرمادي. وفي النتيجة، حصلت على خمسة أماكن فقط هي مفتوحة بالفعل، وعامة، ومتاحة، وخضراء.

وبالتالي، إن المسألة الرئيسة التي أردت معالجتها في المجلة، وبالتحديد في الخرائط المذكورة، كانت إدخال البعد الاجتماعي في المساحة العامة، والذي يكون في العادة غائباً عن أدبيات «سوليدير» الترويجية. وكان الهدف كذلك الرد على مفهوم «سوليدير» المعتاد للمساحات المفتوحة: فغياب الجدران، أو عدد الأشجار لا يجعل دائماً من المكان مساحة عامة أو مفتوحة. وبالتحديد، لاحظت في خلال البحث الميداني، أن الأهمية المعطاة لمساحة عامة ما هي في العادة وليدة ممارسات الناس فيها. ولهذا السبب، قررت أن أعرض مشروعي كتمثيل بديل للمساحات المفتوحة في وسط المدينة، على أن يكون تمثيلاً يسلّط الضوء على مشاركة الناس والدور الذي يلعبونه في تشكيل الخصائص العامة لهذه المساحات. ومن خلال الخرائط، هدفت إلى إلقاء الضوء على المساحات التي هي بالفعل متاحة للعوام. وكان من الواضح أن هذه المساحات تُستهلك وتُستخدَم بطرق مبتكرة من قبل المستخدمين / ات. وبالتالي، فإن الترويج الذي اعتمدتُه للمساحات المفتوحة في مشروعي لم يكن مستنداً الى عملية تسليع المساحات المفتوحة المعتادة، بل على التجارب اليومية التي يعيشها الناس.

A

B

C

D

A المساحات «المفتوحة» حسب مخططات سوليدير.
أي مساحة مكشوفة و / أو غير مبنية تعتبر مساحة مفتوحة في مخططات سوليدير.

B المساحات «العامّة» و«المفتوحة» حسب مخططات سوليدير.
كل مساحة مفتوحة تنتمي إلى دار عبادة أو إلى مبنى للدولة تعتبر مساحة عامة في مخططات سوليدير.

C المساحات «العامّة» «المفتوحة» والمتاحة في وسط بيروت.
كل مساحة عامة مفتوحة وغير مطوقة بأي نوع من الحواجز تعتبر مساحة متاحة حسب التجربة.

D المساحات الخضراء «العامّة» «المفتوحة» والمتاحة في وسط بيروت.
كل مساحة تحتوي على عشب و / أو ما لا يقل عن 3 أشجار تعتبر مساحة خضراء حسب التجربة.

المصدر:

خرائط سوليدير الموجودة في Brochure 2004 /Annual Report 2008 / Annual Report 2009. كل من هذه الخرائط تحتوي على المساحات المفتوحة في وسط المدينة حسب سوليدير في سنة محددة.

المساحات المفتوحة
حسب مخططات سوليدير

- موجودة على ثلاث خرائط
- موجودة على خريطتين
- موجودة على خريطة واحدة
- مساحات مفتوحة مستقبليّة
- المساحات غير المتاحة (حسب التّجربة)
- المساحات الخضراء التي تحتوي على شجرة واحدة أو أكثر (حسب التّجربة)

ساحات المباني العامة

01 البرلمان
02 ساحة السراي الكبير
03 برج ساعة السراي
04 بلدية بيروت
05 نقابة التنمية و التعمير
06 مكتب البريد
07 ساحة جامع الدبّاغة
08 ساحة كنيسة جميع القديسين الإنجيلية
09 ساحة جامع المجدية
10 ساحة جامع العمري
11 جامع الأمير عساف
12 ساحة جامع الأمير منذر
13 ساحة كنيس ماغن إبراهام
14 جامع محمد الأمين
15 ساحة كنيسة بيروت الإنجيلية الوطنية
16 ساحة كنيسة النورية
17 ساحة كاتدرائية مار إلياس الأرمنية الكاثوليكية
18 ساحة كاتدرائية مار إلياس الكاثوليكية
19 ساحة كنيسة مار إلياس المارونية
20 ساحة كاتدرائية مار جرجس المارونية
21 ساحة كاتدرائية مار جرجس الأرثوذوكسية
22 كنيسة مار لويس الكيوشية
23 ساحة كنيسة مار نيشان الأرمنية الأرثوذوكسية
24 كنيسة مار منصور

ساحات عامة

25 ساحة عمر الداعوق
26 ساحة عجمي
27 حديقة جبران خليل جبران
28 ساحة الميناء
29 ساحة الإمام الأوزاعي
30 ساحة الشهداء
31 حديقة البلدية
32 حديقة عمر أنسي
33 حديقة رفيق الحريري
34 حديقة سمير قصير
35 حديقة وادي أبو جميل
36 ساحة الزيتونة
37 ساحة بلفيدير
38 ساحة القصر
39 حديقة السماح
40 حديقة الحمامات الرومانية
41 حديقة الأمير أمين
42 ساحة دبّاس
43 ساحة رياض الصلح
44 حديقة سانتيا

ساحات المباني الخاصة

45 ساحة مدرسة الأهلية
46 ساحة مقر عودة سرادار
47 أسواق بيروت
48 ساحة مدرسة بيزانسون
49 مركز بيروت التجاري
50 قبة وسط المدينة
51 البرج
52 ساحة المسرح الكبير
53 مركز اللعزارية التجاري
54 ساحة أبراج المارينا
55 ساحة مقر شركة ميرت
56 ساحة متحف معوّض
57 منارة العثمانيين
58 برج بلاتينوم
59 مبنى سميرميس
60 ساحة مركز ستاركو
61 بناية تانيُس
62 لاندمارك
63 ساحة مقر الأمم المتحدة
64 فيرجن ميجا ستور
65 زيتونة باي

ساحات خاصّة

66 ساحة ميناء الحصن
67 ميناء 1398
68 ميناء 1397
69 ساحة الصيفي
70 صيفي 1062
71 صيفي 741
72 صيفي 1054

فلنذهب إلى الخارج

أحمد غرينة

في خريف 2012 / 2013، كُلف طلاب قسمي العمارة والتصميم الغرافيكي في الجامعة الأميركية في بيروت الذين يتابعون صفاً بعنوان «رسم الخرائط بشكل نقدي» إجراء أبحاث حول فضاءات مصنفة كمناطق ترفيه عامة في بيروت، ووضع خرائط لها. تمثل الأماكن المنتقاة مقصداً اعتيادياً للسكان كأماكن عامة في الهواء الطلق في بيروت، وتغطي مروحة واسعة من أنواع المكانية النموذجية: الحديقة، والساحة والنزهة. هذه الأماكن كانت حديقتي الصنائع والسيوفي، وساحة النجمة وأسواق بيروت في وسط بيروت، وثلاثة أقسام من كورنيش بيروت: من الرملة البيضاء للمنارة، ومن المنارة لعين المريسة، ومن عين المريسة إلى المرفأ الذي يقع ضمن نطاق وسط بيروت أيضاً، وهي منطقة تديرها شركة المقاولات الخاصة سوليدير[1]. تشهد هذه المناطق مقداراً كبيراً من النشاط اليومي، ويمكن اعتبارها مسارح مكشوفة تجري عليها عروض ظاهرة ومتقاطعة في / ومن خلال الفضاء العام، وإن بدرجات مختلفة.

بداية كُلف الطلاب زيارة المواقع كلما أمكن ذلك، وتدوين تجاربهم وملاحظاتهم، وإنشاء قاعدة بيانات للمعلومات عن السمات المادية والتجريبية للمواقع. في التكليف النهائي، تم توليف كل المعلومات الخاصة بالمجموعات التي ترتاد هذه الأماكن ونشاطاتها، والبيئة المبنية، ومعالم الجوار، والأثاث الحضري وغيره من المؤشرات، والوقتية (نهار/ليل، أيام الأسبوع/أيام نهاية الأسبوع)، الأمن والسيطرة، لافتات، سلامة، القدرة على الوصول، النشاطات التجارية، الحركة والتنقل، مرائب السيارات، وغيرها، كلها قد تم توليفها في سلسلة من الخرائط بهدف التعبير بصرياً عن قراءة نقدية لهذه الميادين الحضرية. جرى تشجيع الطلاب على معاينة الفضاءات المنتقاة عبر النظر ما وراء مكانتها المحددة واستخلاص تقويم لـ«عموميتها» يرتكز على الممارسة. كانت النتيجة سلسلة من الخرائط تكشف علاقات ترابط معقدة بين البيئة المادية، والأجسام الحاكمة، وزوار المواقع، وتكشف عن اختلافات فاقعة عبر الفضاءات العامة المختلفة تلك، وبين مستخدميها، والنشاطات التي تستضيفها.

ماذا تخبرنا هذه الخرائط؟ إنّ الاستنتاج الأول الواضح هو أنّ كل الفضاءات العامة المستقصاة تستخدم بشكل كثيف ومفعمة بالحياة. تعتمد كيفية عمل هذه المناطق والجمهور الذي تخدمه بشكل كبير على السلطات التي عهد لها بإدارتها. على سبيل المثال، إنّ السلطات الإدارية للأقسام الثلاثة للكورنيش البحري، أي بلدية الغبيري وبلدية بيروت وشركة سوليدير، تستخدم استراتيجيات إدارة مختلفة. هذه الاستراتيجيات تنعكس بدورها في نظام اللافتات المعتمد في الأقسام الثلاث، التي تستخدم كل منها لغة مختلفة للتوجه إلى «نوع الجمهور» الذي تتوقع هذه السلطة (أو تأمل) خدمته. يعرض العمل أيضاً كيفية قراءة وجود أو غياب بعض العناصر المادية بوصفه خطة للسيطرة تحدد أين يجب على المستخدمين التحرك والتوقف أو حتى ما ينبغي عليهم فعله في أوقات فراغهم. يتضمن ذلك خططاً بسيطة مثل الإضاءة الاختيارية ليلاً، أو موضعة أو إزالة المقاعد، أو أماكن وجود حاويات النفايات والحمامات العامة أو عدم وجودها، إلخ. كذلك هناك تكتيكات أدق للسيطرة مثل وجود العناصر الأمنية، والحواجز وآليات المراقبة، وكلها تهدف إلى التقليل من الممارسات الاجتماعية المصنفة غير مرغوبة، وأحياناً الكشف عن مناورة أكثر خطورة لدفع العامة نحو فضاءات تجارية كما نرى في ساحة النجمة.

بالإضافة إلى الإدارة والسيطرة، فإنّ الخلفيات الدينية، والإثنية، والطبقية للمجموعات نفسها تصبح عاملاً جاذباً أو نابذاً ضمن الأماكن المقصودة. على سبيل المثال، غيّرت حديقة الصنائع دورها من ساحة محلية فغدت تجذب مروحة أوسع من المستخدمين، وذلك بعد ارتيادها من قبل عدد كبير من العائلات السورية منذ بداية أزمة اللجوء. على العكس من ذلك، فإنّ العديد من مرتادي الحديقة التقليديين، ممن يعيشون في جوارها، اعترفوا أنّهم أصبحوا يقصدونها فقط لممارسة رياضة المشي الصباحي، وخلال استراحة الغداء[2].

ختاماً، يظهر بحث الطلاب أنّ ممارسات التخصيص التي توثق في شوارع المدينة تحصل بالوتيرة نفسها في هذه الفضاءات العامة المحددة. يمكن رؤية الأطفال وهم يلعبون في نوافير المياه الفارغة، وأزواج يستغلون الزوايا قليلة الضوء، ومواطنين يستعملون الكتل الإسمنية – التي وضعت لمنعهم من الوصول إلى بعض الأمكنة – كمقاعد وأماكن لنيل بعض الراحة، ويحاولون استغلال الوقت قبل طردهم من المكان على يد رجل في لباس رسمي.

الهوامش:

1 سوليدير هي الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط بيروت، وهي شركة لبنانية مساهمة تم تأسيسها في عام 1994 من أجل إعادة إعمار وتطوير وإدارة وسط بيروت.

2 كجزء من حملة «بيروت بتجنن» (بيروت المذهلة) التي أطلقها رئيس بلدية بيروت بلال حمد في عام 2012، خضعت حديقة الصنائع لعملية إعادة تأهيل كبيرة مولتها ونفذتها مؤسسة آزاديا، وهي مؤسسة خيرية تابعة لشركة كبيرة مختصة بمبيعات الثياب، وقد كلفت عملية التأهيل مبلغ 2.5 مليون دولار أميركي (المصدر: جريدة الأخبار).

إشارات على الكورنيش
إشارات الطرقات / منطقة سوليدير

خرائط لكارولينا أنسلمينو ولين الحوت وميشلين نهرا
خريف 2012 - 2013

الرملة البيضاء

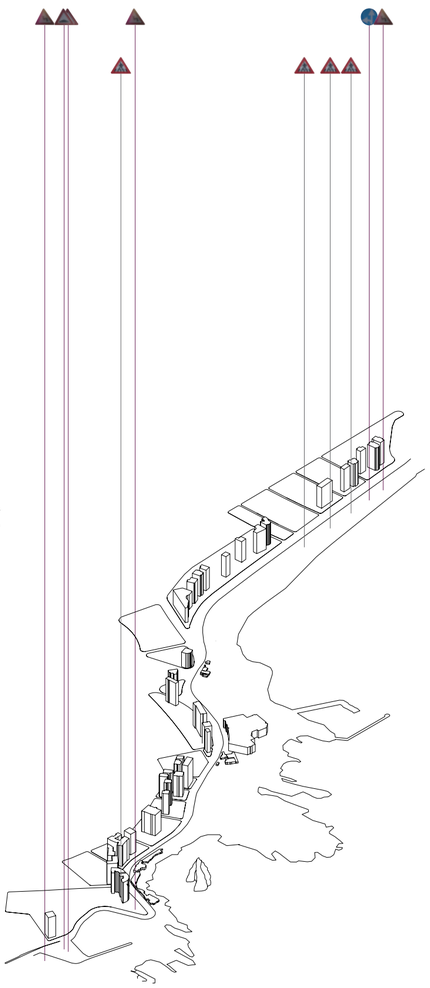

عين المريسة

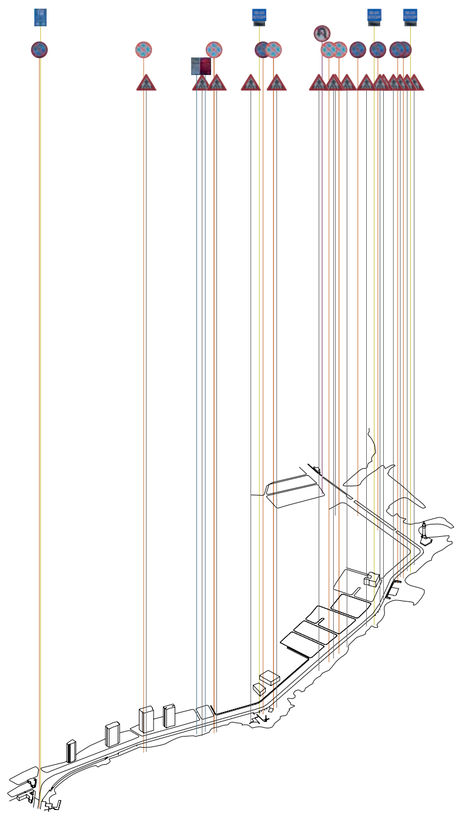

الزيتونة

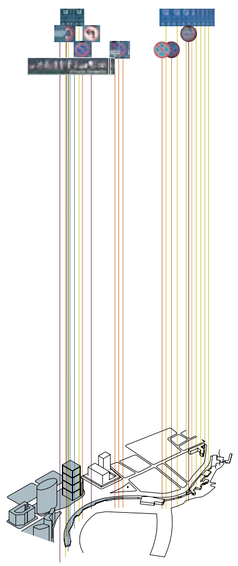

المنطقة

عين المريسة

أنواع الإشارات

إشارة لمكان وقوف مدفوع / موقف حافلة

إشارة إخبارية

إشارة تمنع الوقوف

إشارة أمر

إشارة مشاة

لائحة بالإشارات البصرية في الشارع

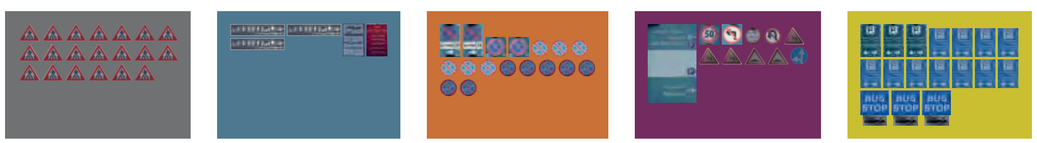

السلطة، مجموعات المستخدمين والمنشآت العامة المخصصة
نهار في نهاية الأسبوع / ليل في نهاية الأسبوع

خرائط لسارة البطل ونبيل شحادة
خريف 2012 - 2013

ساحة النجمة

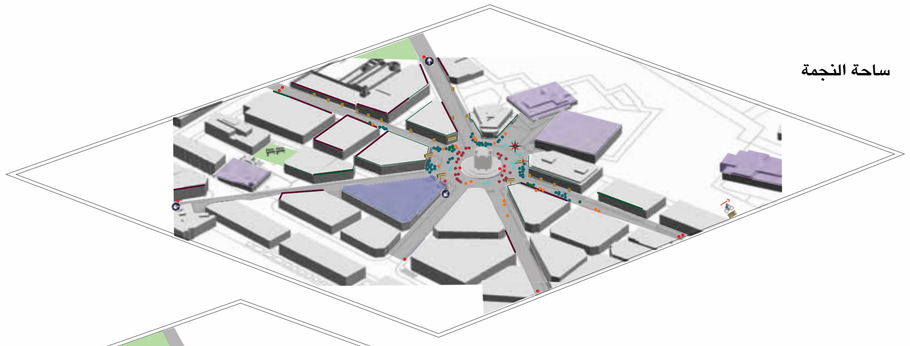

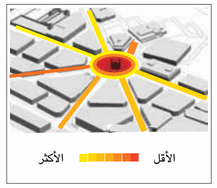

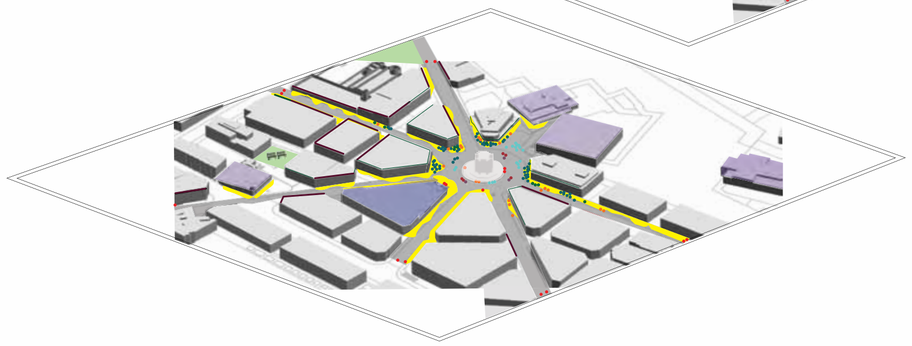

الأسواق

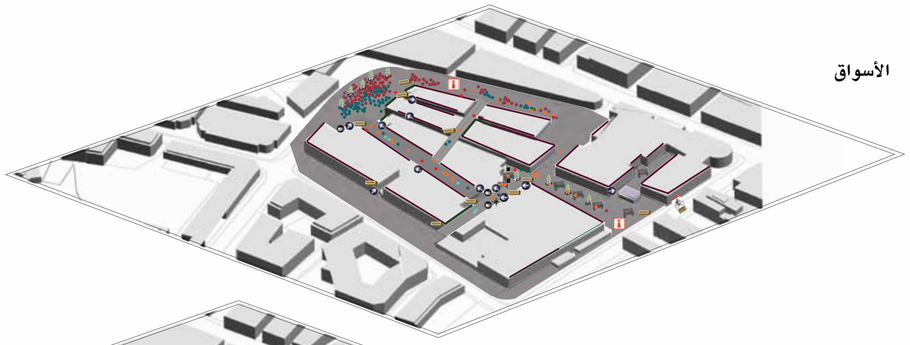

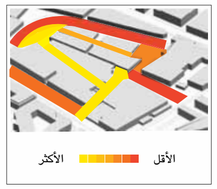

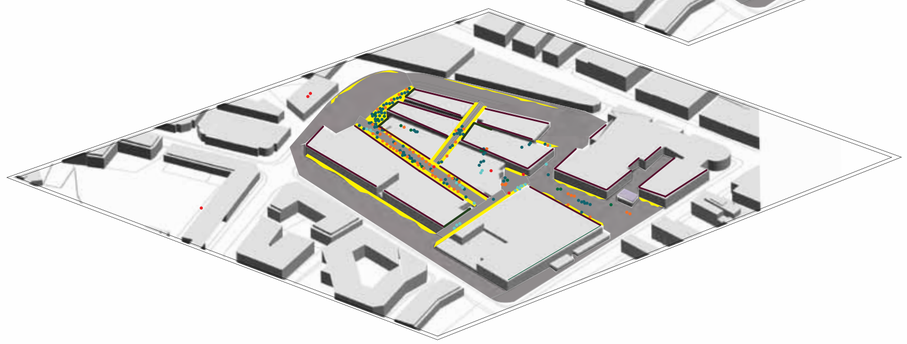

المناطق
- مطاعم
- سلسلة متاجر
- البرلمان
- صرح ديني
- مساحات خضراء
- متاجر
- تأجير دراجات هوائية

مجموعات المستخدمين
- أطفال
- أهل
- مراهقون
- مساعدات منزليات
- جيش
- أشخاص منفردون
- سياح

علامات
- كشك معلومات
- توجه
- توجيهي
- اتجاه
- تعريف / سلامة

أغراض
- حاوية نفايات
- مقاعد
- أشجار
- مصاعد

عناصر الحديقة / قطع وأغراض فنية
حديقة السيوفي / حديقة الصنائع

خرائط لأرين أبرهاميان ولارا مشلب
خريف 2012 - 2013

1. منحوتة عثمانية
2. أغراض في غير مكانها
3. تسع منحوتات موجودة في الحديقة كجزء من مسابقة

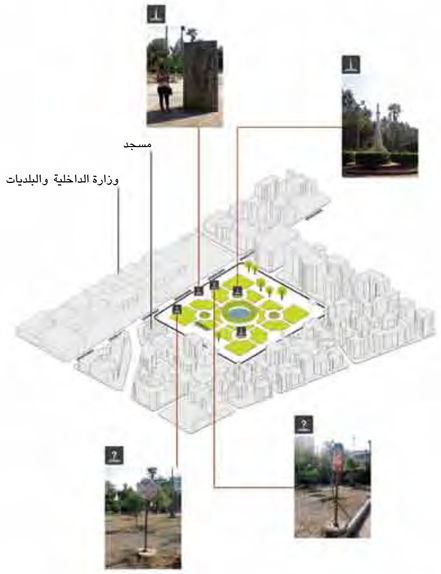

مستخدمون ومناطق مستخدمة
حديقة السيوفي / حديقة الصنائع

أطفال

أطفال

أهالي الأطفال

أهالي الأطفال

عجز

عجز

شبان

شبان

ثنائي

ثنائي

متريضون

متريضون

رسم اكسنومتري للأشرفية يركز على حديقة السيوفي

رسم اكسنومتري لسبيرز يركز على حديقة الصنائع

الشوارع العامّة

أحمد غربية ومنى فوّاز

إنّ الشوارع في بيروت ذات استعمالات متعددة وهي أكثر من مجرّد «أماكن للمرور»[1]، فنرى فيها مشاة مسرعين، ومتنزهين، ومقاهي ينتشر روادها على الأرصفة، ومتسولين، وباعة متجولين، وموظفي ركن السيارات ورجال أمن، وأشخاصاً يقضون أوقات فراغهم في قراءة الصحف، أو لعب الورق أو كرة القدم خارج أوقات الذروة. يشكل هؤلاء مجموعة من الممارسات المتنقلة والثابتة لما يمكن للمرء أن يسميه المشاركة في المساحات العامة في محاولة لخلق فضاءات للتعايش في المدينة. وفي الواقع، فإنّه لا مكان يعطي مثالاً عن فضاءات بيروت المتعددة واستراتيجيات التعايش الخاصة بها أفضل من شوارع المدينة. ومع تناقص الأماكن الترفيهية العامة المخصصة أو غير المخصصة لذلك، تبرز الشوارع بوصفها المساحات العامّة الأساسية. إضافة إلى كون الشوارع أمكنة للمرور، فهي أيضاً مكان للترفيه والتواصل الاجتماعي (على سبيل المثال الجلوس، والدردشة، واللعب، وكرة القدم) ومكان للظهور حيث يسعى الأشخاص / أو المجموعات كي تتم رؤيتهم والاعتراف بهم (النساء، والنازحون، إلخ). كما أنّ الشوارع عبر الاعتراف بانتمائها إلى النظام القائم هي مسرح لتعاملات اقتصادية واسعة (على سبيل المثال موظفو ركن السيارات، والباعة المتجولون والمتسولون) تسمح ببلورة استراتيجيات عيش مؤقتة أو أكثر استدامة. كذلك يكون الشارع أيضا مكاناً للمنافسة السياسية وإثبات الوجود على الأرض للفاعلين الأقوياء مثل الأحزاب السياسية والميليشيات (على سبيل المثال اللافتات، والوسوم والرسوم على الجدران) وكذلك لإثبات وجود شخصي لمجموعات الشباب والعمال المهاجرين وغيرهم من العناصر الاجتماعية (على سبيل المثال يشربون البيرة أو يتحدثون). كذلك نجد أن الشوارع أصبحت مساحات قمع وسيطرة حيث تحصل عملية غربلة للعناصر المرغوب وغير المرغوب فيها، ويفرض ذلك ويتم الاعتراض عليه عبر ممارسات قمعية لا تكون حكراً على قوى الأمن فقط في وضع بيروت.

لقد إخترنا عن قصد في هذا القسم استخدام كلمة «شارع» عوض «رصيف» للتشديد على العلاقات المتداخلة التي تطمس الحدود بين النشاطات التي تحصل في الطوابق الأرضية، ومرور المشاة والسيارات، مع المباني والأرصفة والشوارع. بداية، ونظراً إلى مستوى ازدحام السير المرتفع والذي يزداد، وتباطؤ سرعة السيارات خلال النهار، تتقاطع الحركة الكثيفة للمتسولين والباعة المتجولين والمشاة من خلال وعبر الازدحام، والذي يتم تنظيمه أحياناً عبر إشارات المرور الضوئية، ولكن غالباً من دونها. كذلك فإنّ الأرصفة هي بالقدر ذاته معرضة للتعديات من قبل السيارات؛ لأنّ العديد منها يستخدمها كمكان لركن السيارات أو الدراجات النارية. لكن النشاطات التجارية التي تحصل في الطوابق الأرضية تميل أيضاً لاجتياح الأرصفة والشوارع مع وضع كراسي المقاهي على الرصيف، وامتداد عرض بضائع المحلات عليها، وكذلك مع «عبور» دراجات خدمة التوصيل المتنقلة أو خدمة ركن السيارات أو السيارات التي تركن في صف ثانٍ وتعتمد كلها على شرايين الشارع الرئيسية من أجل المرور، إلخ. إنّ استخدامنا مصطلح «شارع» بدلاً من «رصيف» يمكننا أيضاً من النأي باهتماماتنا عن جسم كبير من الأدبيات (في العادة أميركية) التي تهتم بتنظيم ما يسمى بالمساحات المتوفرة للجميع و«العشوائية»، مثل الأرصفة التي يجب حماية دورها كفضاءات مدنية للقاء، من تجاوزات الفئات الاجتماعية المسماة «غير مرغوب فيها» (Ellickson 2006). إنّ هدفنا ليس التحسّر على سوء نوعية الأرصفة – على الرغم من أنّ الاستثمارات العامّة في هذه المساحات المشتركة قليلة جداً – أو وضع أسس «لتنظيم» هذه المساحات (Kim 2012). إنّ هذه السلسة تطمح للتأسيس لفهم للمساحات المشتركة على أنّها فسحة ممكنة بسبب الترتيبات المرنة والمتغيرة دوماً، وذلك خلافا لكمية الادعاءات حول عدم قدرة «العامة» على التعايش أو الإقامة في المساحات العامة في المدينة، وكل الحجج المألوفة من أجل خصخصة الأماكن المشتركة.

العامّة والشارع

مع ازدحام المساحات باللقاءات، فإنّ المبادلات والممارسات التي تتم في الشارع تزوّدنا بالكثير من الحقائق عن طبيعة وتنظيم «العامة». نبدأ بالملاحظة بأنه بدلاً من وجود عامّة «مواطنة» مجردة كالتي نفترضها في بنية السياسة الليبيرالية، تعكس شوارع بيروت تعددية وتنوّع العوام، وهي مجموعات سكان المدن ذات الانتماءات المختلفة (على سبيل المثال جندرياً، ومذهبياً، وعشائرياً، وقومياً، وجنسياً)، وكذلك حسابات استراتيجية فردية تعيد باستمرار ترسيم العلاقات بين بعضها البعض (Simone & Rao 2012)، في الوقت الذي يحاولون فيه تأسيس سبل عيش قابلة للحياة لهم ولعائلاتهم. لذلك، بإمكاننا اعتبار العلاقات التي تربط بائع الصحف برجال الشرطة وسائقي سيارات الأجرة أو مجموعة من الباعة المتجولين بالمتسولين، وغيرها الكثير، كبنى مؤسساتية أساسية توفر «بنية تحتية» لا غنى عنها لحماية إمكانية الأفراد في استخدام الرصيف أو الشارع كأساس في تأمين المعيشة. هذه هي «البنية التحتية الاجتماعية» التي تحدّث عنها عبد الملك سيمون (2004)، والموجودة في جوهانسبرغ، وهي بنية مرنة للعلاقات الإنسانية التي توفّر شبكة ودعماً للترتيبات والاتفاقيات المسبقة، والتفاهمات والاتفاقات والتحالفات والصفقات التي تتجسد في أنماط الاستيلاء المكاني الذي نوثّقه في هذا القسم. إن هذه البنية التحتية الغنية تربط موظفي البلدية، ورجال الشرطة، والسكان، والباعة المتجولون، وبائعي اليانصيب، والمتسولين، وأصحاب المحلات وغيرهم (Chatterjee 2006, Bayat 2012) بحصول انتهاكات بسيطة، حيث يشرّع استرداد حق الفرد في المدينة بصمت، وبشكل عابر، وعبر مفاوضات مستمرة رابحة أحياناً وخاسرة أحياناً أخرى. وعلى أساس هذه البنية التحتية يستطيع عصام (اسم مستعار)، وهو رجل في الأربعين من عمره التقينا به، حماية بقعته المرغوبة جداً والموجودة في مكان استراتيجي عند تقاطع شارعين رئيسيين، حيث يمكنه عرض بضاعته على المارّة والسائقين. كذلك تستطيع منال (اسم مستعار) وفق هذه البنية التحتية نفسها أيضاً الحفاظ على البساط الصغير الذي تضعه على مدخل مركز تجاري حيث يجلس أولادها الثلاثة ويطلبون المال من المتسوقين. وهذه البنية التحتية ذاتها هي التي تربط بين رجال الشرطة، وموظفي ركن السيارات، وشبان التوصيل على الدراجات النارية، والمتسولين وسائقي سيارات الأجرة في زوايا الشوارع المزدحمة، مما يوسع شبكات التواصل من المباني إلى حركة المرور (ص. 18 - 21). إن العلاقات مرنة، ويسمح لهم ذلك بأنّ يكونوا بشكل عام أكثر إنتاجاً، ولكنها في الوقت عينه حافلة بعدم المساواة، وتعيد إنتاج الأشكال عينها من التمييز على مستويات متعددة ويمكن توثيقها في زوايا عدّة من المدينة: نساء / رجال، لاجئ / مواطن، عمال مهاجرون / عمال محليون، القدامى / الجدد، مطلّع / دخيل، إلخ. بالتالي وجدنا أنّ المتسولين يعلمون أنّهم ممنوعون من الجلوس على الأعمدة الصغيرة في الشارع، بينما يستطيع سائقو سيارات الأجرة وبائعو اليانصيب القيام بذلك. كذلك يعرف العمال المهاجرون أنه لا يحق لهم الرد على المضايقات التي قد يتعرضون لها، بينما الذكور اللبنانيون يبسطون سلطتهم وسيطرتهم على الشارع عبر التعليق على أي شخص من المارة. إنّها قائمة طويلة ومألوفة.

علامات الشارع

على الرغم من تعريفها الذي لا لبس فيه كمساحات «عامّة» إلا أنّ شوارع بيروت غالباً ما تكون موسومة بإشارات مرئية تعطي التجمعات في المدينة طابعاً تقسيمياً، فكل بقعة فيها تقع تحت سيطرة فصيل سياسي ما، أو مجموعات مذهبية من دون حزب أو أحزاب سياسية معينة، أو مجموعات طائفية، ولكن من دون أن تلغي هويتها الوطنية بشكل تام (Maasri 2012). هكذا تحمل كل الشوارع علامات سلطة البلدية (على سبيل المثال أسماء الشوارع وأرقام المباني)، وكذلك علامات خاصة بالمجموعات السياسية، عبر الصور والغرافيتي والرسم وغيرها من العلامات (راجع خرائط قسم تقسيم الشارع). تتغير كثافة هذه الأخيرة فتصل إلى الذروة في فترات الانتخابات، إذ يصبح التحالف الاجتماعي الواسع ضرورة. لكن الكتابات على الجدران نادرا ما تلخص أو تعكس واقع السياسة الحالية في الشارع. على سبيل المثال في منطقة عين الرمانة، وهي حيّ «حدودي» يقع على تقاطع بين منطقتين «ساخنتين»، وجدنا أنّ المتسوقين لا يلقون بالا للعلامات التقسيمية والحدود بين الشوارع من أجل ممارساتهم التجارية: فهم يبحثون عن الأشياء «الرخصية» و«الجميلة» لشرائها. إذا كانت العلامات في الشوارع تعكس بشكل دقيق عادات السكن لدى المستخدمين اللبنانيين الذين يبحثون عن منازل فقط في الأماكن التي توافق مذاهبهم، فإن العمال الأجانب المهاجرين واللاجئين، في الفترة الأخيرة، يميلون إلى تجاوز الحدود التي تسمح لهم بالسكن بسعر معقول. باختصار، العلامات المقسمة مهمة ولكنها ببساطة لا تعكس الممارسات الخاصة بأي مجموعة معيّنة. كما أنه من المطلوب إجراء أبحاث أعمق عن «الأماكن التي يرتادها الناس»، لشرح تكتيكات الحركة في المدينة المقسمة.

منهجياً إنّ مقاربة رسم الخرائط التي اتبعناها تعتمد على مجموعة استراتيجيات انتقائية مكونة بشكل أساسي من ملاحظات مباشرة ومن الزيارات الميدانية. وقد تضمن ذلك زيارات متعددة للمواقع عينها، واستخدام التصوير الفوتوغرافي وكتابة يوميات عن اللقاءات مع مستخدمي الشارع المختلفين. وقد تمّ رسم هذه المعلومات بشكل بياني وتحليلها باستخدام الخرائط كما أوجز أحمد غربية في مقاله بعنوان «الخريطة: منهج ولغة» (ص. 56).

أحمد غربيّة: أستاذ مساعد في برنامج التصميم الغرافيكي في الجامعة الأميركية في بيروت. غربية الذي تدرب في التصميم الغرافيكي وعلم الاجتماع المدني، يسبر عمله غور رسم الخرائط بوصفها طريقة بحثية تمثل وتحلل الظاهرة السوسيو – مكانية. تم عرض أعماله في بيروت، وبرشلونة، وبرلين، وباريس، وروتردام والشارقة.

منى فوّاز: أستاذة مساعدة في الدراسات المدنية والتخطيط المدني في الجامعة الأميركية في بيروت. اهتماماتها الأكاديمية تتضمن التاريخ المدني وعلم التأريخ، والعدالة الاجتماعية والمكانية، العامة والقانون، وكذلك ممارسة ونظرية وأصول التخطيط. لقد كتبت أكثر من أربعين مقالاً أكاديمياً وأقساماً في كتب وتقارير.

بيروت يعتبر مزيفاً ما لم يعترف بتعددية التشكيلات التي تتجسد فيها ممارسات الشارع. في هذا المعنى، من المستحيل بمكان صياغة تحليل شامل لكل شوارع بيروت، مثلما أنّه من المستحيل القيام بالتحليل عينه لشوارع برلين، والقاهرة، وإسطنبول، وباريس، ولندن، ولاغوس، وريو دي جانيرو أو جاكرتا. بالتالي، يوثق هذا البحث عدداً من الشوارع والتقاطعات والمناطق الساخنة التي تغطي سيناريو محدداً قد يتكرر في شوارع أخرى، ولكنه لا يمثل كافة السيناريوهات والوقائع التي تشكل حياة الشارع في بيروت. على العكس، هدفنا في مجموعة الصور والخرائط والنصوص هذه هو إيصال صورة لحياة المدينة الحيوية المليئة بالمفاوضات والتكيّفات. نأمل أن نسلّط الضوء على مقدار كبير من المعايير غير الرسمية والقواعد التي توازن بين ما يبدو أنّها حاجات مختلفة ومتنازعة أحياناً، والسماح للمستخدمين المختلفين الذين يملكون موارد وسلطة غير متكافئة (مثل رجال الشرطة، والرجال، والنساء، والشباب، والبالغين، واللاجئين، والأجانب إلخ) بالوصول إلى ترتيبات قابلة للتطبيق، ولكن مرنة في الوقت عينه، لتنظيم تفاعلهم والعمليات التي تحدث يومياً في الشارع. يدعو ذلك القرّاء إلى إعطاء اهتمام أكبر لمساحات التفاعل اليومية، ولمساحات التفاعل الاجتماعي (Kim 2012) الجانبية الأصغر حجماً، كأساليب للعيش المشترك (Amin 2010). تعكس أساليب التعايش تلك أعمال التضامن والتواصل والقدرة الهائلة على التفاوض والتنسيق، وتفعيلاً لعدم المساواة أيضاً: عدم المساواة في الحركة والسرعة (على سبيل المثال السيارة / المتسول)، والتحالفات والترتيبات، وأخيراً في الإمكانات والفرص.

الهوامش:

[1] الإشارة إلى «مكان للمرور» طاغية في الكتابات الحداثية، وربما كان الاستخدام الأكثر بلاغة عند لو كوربوزييه الذي وصف الشارع كشارع «كآلة للزحمة»، و«نوع من المصنع لإنتاج زحمة السرعة». حجج مماثلة أعيد التأكيد عليها من قبل مهندسين جرى استطلاع آرائهم في *Sidewalks are for Pedestrians* حيث يصف بلوملي (2011) نوعاً من «قاعدة هندسية» تفسر الأرصفة بوصفها « قناة للتنقل».

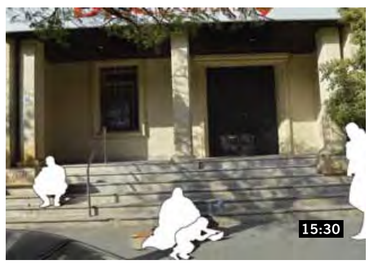

ممارسات الشارع عبر ساعات النهار
سلسلة الوقت: هي مجموعة من لوحتين مبنية على صور فوتوغرافية تمثّل التغيرات التي تطرأ على البقعة نفسها في أحد أحياء بيروت ساعة بساعة، حيث يخضع هذا الاستيلاء غير الرسمي للمكان إلى جدول زمني واضح.

تصوير جوليا غوادينولي

السكن في الشارع

مسح أجري بين شباط ونيسان 2014.
مساعدة في البحث والتصوير: جيوليا غاداغنولي.
مساعدة في التصميم: سارة السخن.

الممارسات في الشارع

بهدف فكّ تعقيد شبكة العلاقات والمفاوضات الاجتماعية، نركز في ما يلي على تداخل وظائف الشارع استناداً إلى الممارسات وليس إلى الأفراد أو المجموعات. في الأثناء، ندعو القرّاء لإلقاء نظرة على تحليلنا لهذه الممارسات واحدة تلو الأخرى: إنّ هذه الممارسات بالفعل تحصل بشكل متزامن، وأغلبها (إن لم تكن كلّها) تتضمّن العناصر السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تمّ ذكرها سابقاً.

1 - السكن في الشارع

نوسّع مصطلح «السكن» ليشمل الشارع أيضاً، وذلك لنشرح كيف أنّه ورغم الازدواجية (عام / خاص) في بناء الفضاء الذي يحافظ على إطار متين يرتبط من خلاله «العام» بمجموعة من التبادلات المجهولة والفردية بين مواطنين يحترمون بعضهم البعض، فإنّ الشارع، مثله مثل أي فضاء آخر، فيه تفاعل اجتماعي كبير ويستقي نظامه من المؤسسات الاجتماعية المتجذرة في مجموعات مجتمعية معينة، وذلك أكثر من أي ولاء لجمهور نظري. أكثر من ذلك، وفي الوقت الذي يقوم المستخدمون بحسابات فردية يسعون من خلالها للفائدة المادية أو لاقتطاع مساحة معينة لراحتهم، يقومون بذلك بوصفهم فاعلين اجتماعيين متجذرين يشكلون عوامل، معتمدين على أدوار ومناصب يعاد تشكيلها بانتظام (Simone & Rao 2012). نرى ذلك جلياً في تكرار الممارسات التي تنال شرعيتها من خلال التكرار فقط: بعد بضعة أيام (أو أسابيع) يكتسب المستخدم (على سبيل المثال بائع متجول أو متسول أو قارئ) حقه في مكان ما في الشارع، ويستطيع فرض الأمر لأنه اكتسب اعترافاً اجتماعياً.

ولكي نفسر مصطلح «السكن» في الشارع، فقد طورنا سلسلة من الرسوم التوضيحية التي توثّق العناصر التفصيلية التي تجري من خلالها مختلف أشكال شغل الشارع. تتضمن سلسلة التداخل / الرصيف ونشاطات الشارع: هي سلسلة من الرسوم الغرافيكية التي تعرض مدى تعقيد النشاطات التي تحصل في الشوارع والأرصفة ومداخل الأبنية. هذه الخرائط توضح النسيج الذي يمكن من خلاله فهم الشارع. ويتضمن:

- المستخدمين: المتسوقين، المارة، البائعين، المتسولين، سائقي سيارات الأجرة، رجال الأمن، حراس الأبنية، إلخ.
- الممارسات: الراحة، المشي، إنشاء علاقات اجتماعية، البيع، التسول، الأكل / الشرب / التدخين، ركن (السيارات،الدراجات، الدراجات النارية)، القيادة، العمل (تكبير المحلات)، السكن ، التنظيف، اللعب، الإعلان، إلخ.
- المساحات / الأغراض: جوانب واجهات العرض، المنصات / الأدراج الممتدة، الكراسي والطاولات، المقاعد، الأعمدة، امتداد المقاهي، مواقع المشردين، أغراض البناء / الأمن، الرصيف نفسه، العربات، باصات النقل، الشاحنات، الأكشاك وإعدادات لأغراض مختلفة مع بعضها البعض أيضاً، إلخ.
- أغراض للبيع: أوراق اليانصيب، بالونات، سجائر، صحف / مجلات / كتب، طعام وشراب، حاجيات السيارات (منافض الغبار، محارم)، قهوة، مسح أحذية، أدوات تنظيف، نباتات، ورود، إلخ.

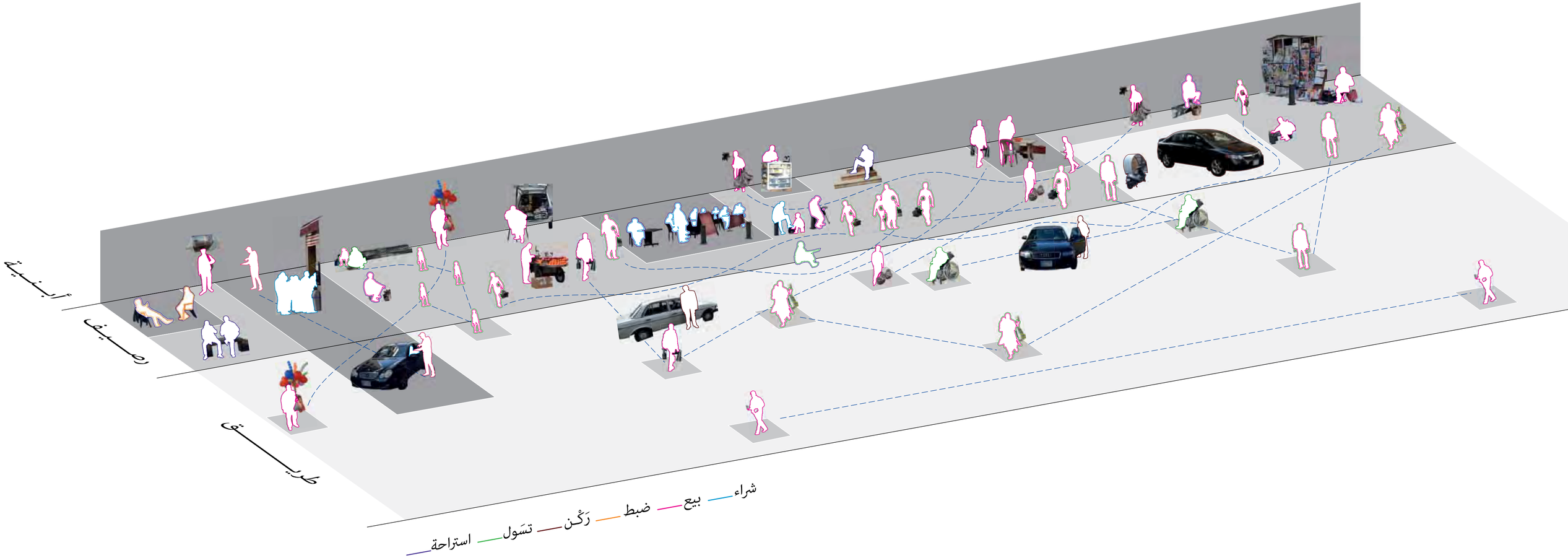

ضبط الشارع

مسح أجري بين شباط ونيسان 2014.
مساعدة في البحث والتصوير: جيوليا غاداغنولي.
مساعدة في التصميم: سارة السخن.

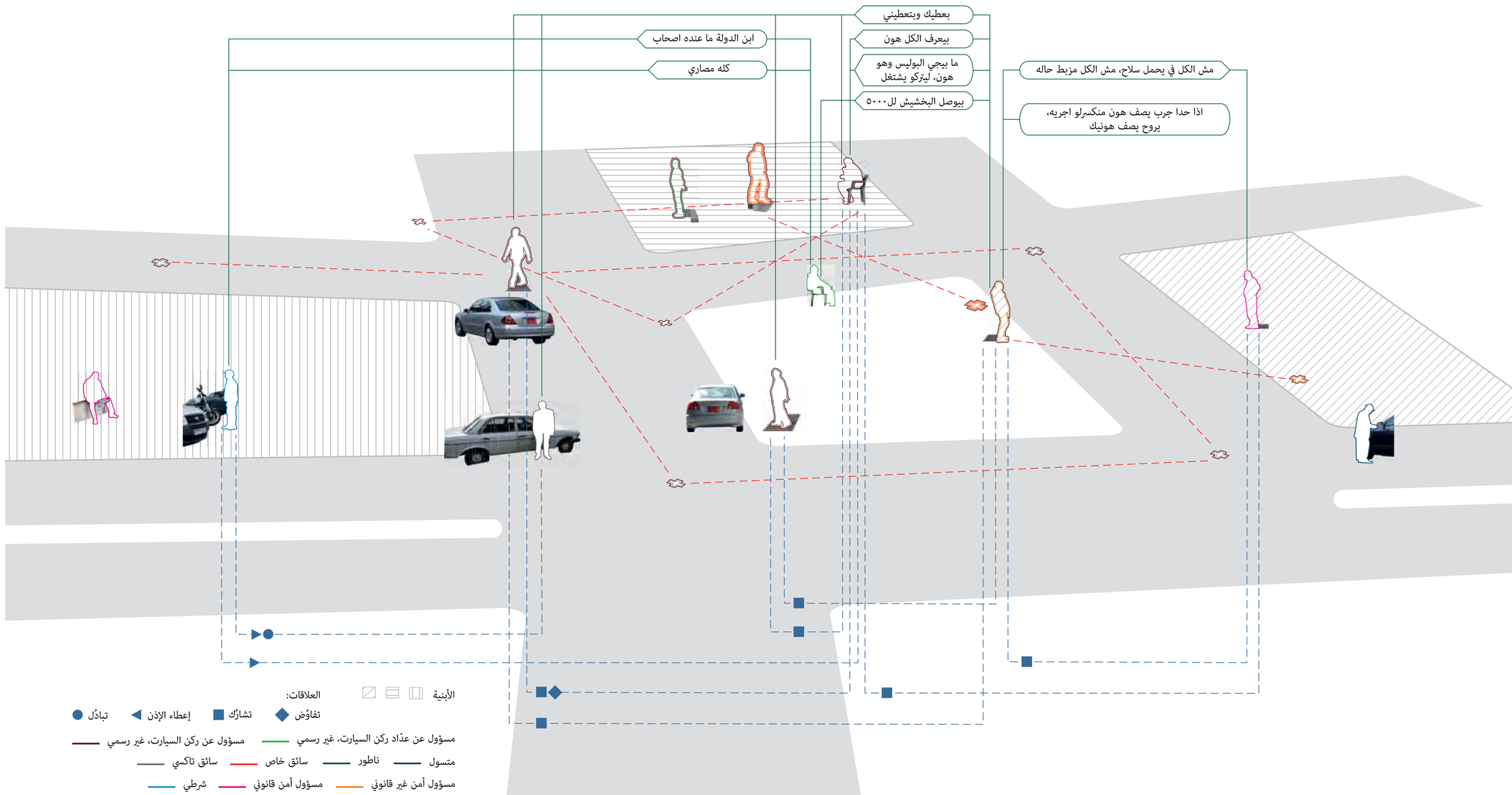

2 - ضبط الشارع

إنّ حفظ الأمن واحد من أهمّ الطرق لفهم طريقة عمل العامة. فالحديث عن المراقبة يستدعي الحديث عن السلطة العامة للشرطة. بدورهم فإنّ رجال الشرطة، أي صورة ومنفذي السلطة العامة، هم أيضاً مستخدمون ومفاوضون ومستبدون أو شركاء يوميون في شوارع بيروت. يدير رجال الشرطة الشوارع، أو بالأحرى مواقعهم فيها، من خلال سلسلة من التحالفات وأساليب البلطجة يجنون من خلالها مكاسب شخصية، ويستثمرون في رأسمالهم الاجتماعي بوصفهم «قوة الشرطة»، لكن على الرغم من ذلك يقومون بأقل واجب ممكن في النظام العام، أو ما يشبه ذلك. لكن الحديث عن حفظ الأمن في بيروت هو أيضاً استعادة لتعددية الأحزاب السياسية التي تملك قوى شرطة خاصة أو ميليشياوية، والتي قد تتفوق بعضها على قوة الشرطة العامة. كما يستدعي ذالك أيضاً الاعتراف بأنّ حفظ الأمن يكون بأشكال أخرى متعددة، وليس حكرا على رجال الدولة. لذلك، علينا الاعتراف بأنّ الممارسات العامة والمرئية مراقبة بشكل كثيف من قبل العديد من العناصر الاجتماعية، مثل الرجال الشباب والبالغين (على النساء، على سبيل المثال)، واللبنانيين (على العمال المهاجرين و / أو اللاجئين)، وغيرهم.

لكن ربما مع تحليل لسلطة الشرطة العامة هناك الحاجة الأكبر لتحديد المفاهيم الدقيقة أمام العامة: إذا كانت قوى الشرطة تمثّل جمهوراً ما، وهي بالتأكيد تفعل ذلك، فإنّ هذا الجمهور بعيد كل البعد عن سكان المدن الشاملين المجهولين. على العكس من ذلك، فإنّ الشرطة نفسها تبدو مكونة من ذكور «لبنانيين» مشبعين بالاعتبارات المذهبية، فيما «العامة» الذين تخدمهم مصنفين وفق اعتبارات طبقية، وجنسية، ومذهبية، وعشائرية، ويترافق ذلك مع كره وخوف من الأجانب. وهنا لا بد أن نتذكر المنظر المعتاد لشبان سوريين يعملون في تلميع الأحذية وهم يركضون هاربين من رجال الشرطة، حاملين حقائبهم الثقيلة على ظهورهم، بينما يسمح للرجال اللبنانيين بالحصول على زوايا تلميع الأحذية الخاصة بهم. ولا ننسى أيضاً سائقي الباصات الصغيرة، والباعة المتجولين، وسائقي سيارات الأجرة الذين يؤمنون لأنفسهم مواقع جيدة في الشارع عبر علاقاتهم «القديمة» مع الشرطة – حتى لو كانت حماية هذه المواقع تتطلب انتهاك قوانين مرور وركن السيارات. وفي هذا السياق يجب أن نتذكر أيضاً أصحاب المخابز أو المتاجر وأكشاك الطعام، وغيرهم ممن يؤمنون وجبات مجانية وخبزاً ساخناً مقابل سكوت رجال الشرطة.

بهدف تحديد ممارسات حفظ الأمن رسمنا خرائط لتقاطع كبير، حيث ركزنا على شبكات العلاقات التي تعمل على «السيطرة» على تقاطع مديني مزدحم. تتضمن هذه الخرائط:

- المستخدمين: رجال الشرطة، موظفي ركن السيارات، الباعة المتجولين، المتسولين والمتسوقين، إلخ.
- الفضاء / الأغراض: مواقف السيارات، المحلات، الشارع، أضواء الشارع، عدادات مواقف السيارات، إلخ.
- العلاقات: الدفع، البقشيش، ركن السيارة، حراسة السيارة، الطرد، التحرش، إلخ.

3 - تقسيم الشارع

صور، لافتات، أعلام، إشارات، رسوم، معالم دينية، تماثيل، رسوم جدارية، صناديق للتبرع، مكبرات صوت، كلها جزء من أكثر عناصر المؤصلات الحضرية بروزاً لتزيين بنية المدينة التحتية. وتستخدم هذه الإشارات على نطاق واسع لوسم الأحياء كمناطق خاصة بأحزاب سياسية و / أو مجموعات دينية معينة. تتزايد هذه الإشارات عند «الحدود» أو الشوارع التي تفصل بين مناطق السلطات السياسية المختلفة، حيث تعيين هذه الحدود ذو أهمية كبرى لتحديد عدم الرغبة بـ«الدخلاء» وإعادة تأكيد «انتماء العناصر». بالتالي، تعمل هذه العلامات كمؤشرات مهمة على انقسام المناطق الوطنية والمدنية إلى جيوب ذات سلطات وقوة سياسية متنازعة. كذلك توفر وسائل قوية لمستخدمي المدينة للتجول فيها وتحديد الأماكن التي يستطيعون التسوق أو العيش أو العمل أو اللعب فيها. لكن في الوقت عينه تغطي هذه العلامات التنوع الكبير بين السكان القاطنين في هذه المناطق. بما أن المواطنين اللبنانيين هم فقط من يقومون بوسم هذه الأحياء، فدراسة هذه الأحياء على أساس العلامات الموسومة سيخفي الوجود الكبير للعمال الأجانب المهاجرين واللاجئين الذين يقطنون في المنطقة. كذلك فإنّ القراءة المستندة إلى هذه العلامات قد تخفي أيضاً المبادلات اليومية التي تتم بين المستخدمين الذين يقطعون في العادة الحدود الفاصلة بغرض التسوق أو العمل أو اللعب، وبشكل أقل للسكن.

من أجل تحليل ورسم خرائط لهذه العلامات، اخترنا مكاناً مليئاً بالتقسيمات الاجتماعية والسياسية والدينية. إنّ منطقة عين الرمانة مرتبطة باندلاع أولى شرارات العنف في حلال الحرب الأهلية في لبنان في عام 1975، وهي لا تزال تمثل في المخيلة الشعبية حدًا فاصلاً في جغرافيا المدينة المقسمة بشكل كثيف (Bou Akar 2012, Farah 2011, Yassin 2010). إدارياً، تقع منطقة عين الرمانة على تقاطع ثلاث دوائر بلدية (ملونة بالبنفسجي والبرتقالي والأخضر في جميع الخرائط في هذه السلسلة) من دون تحديد قانوني لها. عوضاً عن ذلك، فإنّ حدود هذا الحي معرّفة من خلال فهم قاطنيها لها (كجيب مسيحي على طرف الضاحية، وهي ضاحية بيروت الشيعية الكبيرة)، وكذلك من خلال أطراف الشوارع الموسومة بشكل كبير. لقد شمل مسحنا ثمانية شوارع ضمن منطقة عين الرمانة والشيّاح المجاورة، وهو حي آخر يعتبر جزءاً من ضاحية بيروت الشيعية، أو الضاحية. شملت الشوارع التي تمّ اختيارها عدداً من سيناريوهات التعايش وعرضت نماذج مختلفة من المساحات السكنية والتجارية وتلك المتعددة الاستخدامات.

جرى رسم كافة العلامات التي وجدناها في الشوارع الثمانية التي تمت تغطيتها، من تلك سريعة الزوال، والتي يمكن صنعها وتبديلها بسرعة، إلى العلامات المبنية ذات طبيعة أكثر استدامة. كما توضح الخرائط، تم التعرف على مجموعة واسعة من العلامات، و تم تنظيمها وفقاً لفئات مختلفة تتضمن:

- علامات دينية مثل الصلبان، زينة دينية، أضرحة و تماثيل دينية (على سبيل المثال مريم العذراء، تمثال عذاب المسيح)، لافتات (مثل احتفالات بذكرى عاشوراء)، إلخ.
- علامات سياسية مثل نصب تذكارية، تماثيل وجداريات (حركة أمل، حزب الكتائب)، صور (على سبيل المثال شهداء أمل وقادة الحزب)، رسوم، مجسمات لقادة حاليين، إشارات، أعلام، إلخ.
- صناديق تبرعات (مثل دار الأيتام، كاريتاس)، إلخ.
- أعلام لبنانية (يمكن أن يكون معناها أو رمزيتها تخدم أغراضاً سياسية معينة).

أضفنا إلى هذه العلامات المرئية علامات حسّية أيضاً، مثل مكبرات الصوت التي وجدناها تبثّ تراتيل مسيحية خلال فترة إجراء هذه الدراسة (بينما في فترات أخرى قد تبثّ مواعظ دينية لأيّ من التجمعات الدينية).

إن أول قراءة واضحة لتوزيع هذه العلامات في الفضاء تبيّن أنّها أنها منتشرة بشكل واسع ضمن الشوارع المنتقاة. توضح الخرائط غزارة نسبية في الدلالات السياسية والدينية، إذ يكاد لا يخلو أي شارع من طابع الهوية الذي يحدد الانتماء دينياً كان أو سياسياً. كذلك من الواضح أنّ أقسام الشوارع تتضمن تقليدياً شعارات سياسية تحدد من دون أي لبس ولاء الحي.

إنّ أي قارئ دقيق سيلاحظ أنّ ما وراء شعار «العلامات» لغة خاصة (مثل درجة التجريد والترميز) وأدوات خاصة (مثل الرسوم) تميز العلامات بين الأحياء. على سبيل المثال، فإنّ الشعارات المرسومة وجدت في عين الرمانة فقط، بينما صور الشهداء والرموز السياسية والدينية وجدت في الشياح فقط. بشكل عام، لقد أظهرت العلامات السياسية التي تمّ توثيقها في شوارع الشياح تنوعاً أكبر، ومن ضمنها مواد نشرت من قبل مناصري الأحزاب معلنين عبرها ولاءهم للأحزاب الحاكمة (مثل صور لقادة سياسيين أو شهداء موقّعة من قبل متبرعين). في المقابل، كانت العلامات السياسية في عين الرمانة أكثر تجانساً، حيث بدا بشكل واضح أنه تمّ طبعها وتوزيعها من قبل سلطة سياسية مركزية. رغم ذلك، فقد وجدنا أنّ العلامات الدينية في عين الرمانة تعكس تنوعاً أكبر، خصوصاً مزارات مريم العذراء التي تظهر الأهواء الشخصية لمن وضعها (مثل الحجم، اللون، والمكونات)، بينما من النادر ملاحظة إشارات دائمة ذات طبيعة دينية بحتة في منطقة الشياح.

كذلك نجد اختلافاً آخر مثيراً للاهتمام في استخدام العلم اللبناني. يعتبر العلم اللبناني في عين الرمانة مكوّناً ثابتاً بجانب أعلام الأحزاب، بينما يظهر العلم بشكل أقل في الشياح. يعود ذلك إلى خطابات الجماعات السياسية، إذ تتبنّى بعض الجماعات السياسية العلم اللبناني كرمز لولائها لأحزابها و / أو تحالفاتها وليس لغير ذلك.

إلى أي مدى تعكس هذه الإشارات قلقاً حقيقياً على أمن المنطقة؟ كمصممي خرائط، ومصممين وعلماء اجتماع، نقرأ هذه الإشارات بشكل متناقض، إذ بينما فسّر العديد من المراقبين هذه الإشارات على أنها مؤشرات بارزة لقرب اندلاع أعمال عنف مستشهدين بكثرة انتشار الصور واللافتات التي تدعم آيديولوجيات متعارضة، رآها آخرون على أنها برهان على التعايش وعلى قدرة المجموعات المنقسمة على الوصول إلى توازن ما من خلال توضيح الحدود في ما بينها (El-Alam 2004). في الواقع قد يوجد شيء من الحقيقة في كلا التفسيرين. أوضح استبيان أجرته مؤسسة «الرؤية العالمية» (World Vision) في عام 2014 أن كلا المجتمعين أظهر «خوفاً» من الآخر وكلاهما أوضح أن أكثر ما يشعره بالقلق والخطر هو تدفق اللاجئين والغرباء الآخرين إلى المنطقة. ولكن من الملاحظ أنه حين أُجري الاستبيان، فإنّ العلامات الوحيدة التي وثقناها كانت عن التحديد الديني / السياسي للمنطقة، الذي يعمل على مستوى السياسة اللبنانية المتداخلة بين المجتمعات فقط. في هذا المعنى، قد تخفي هذه العلامات السياسية أكثر مما تظهره من الانقسامات السياسية. هذا ليس للقول إنّ الانقسامات «المذهبية / الدينية» غير مهمّة. لا تزال تحمل أهمية ما لدى المستطعلين من قبل منظمة «الرؤية العالمية»، خصوصاً لدى سكان عين الرمانة المسيحيين، الذين بالفعل قالوا إنّ التجاوزات التي يقوم بها جيرانهم المسلمين على أرضهم هي خطر عليهم، لكنها كانت ذات أهمية أقل بالنسبة لمخاطر ومخاوف أقل وضوحاً.

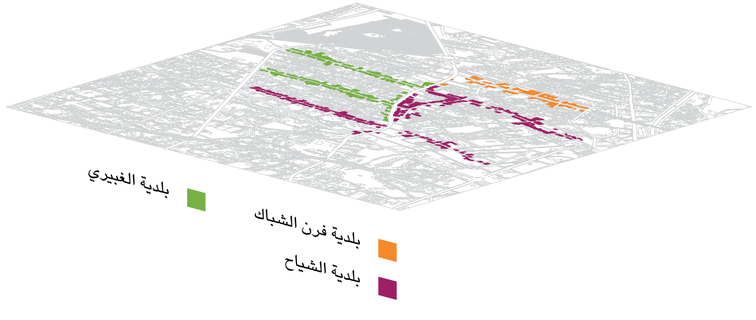

تقسيم الشارع

مسح أجري بين شباط وأيّار 2014
مساعدة في البحث والتصوير: يارا حمادة
وجيف روزانتال ونادين خيّاط
مساعدة في التصميم: لين الحوت

شارع كرم الزيتون
الجهة الغربية

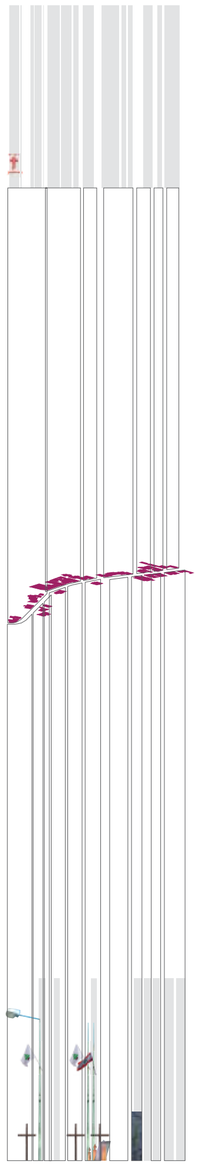

شارع كرم الزيتون
الجهة الشرقية

الشارع العريض
الجهة الشمالية

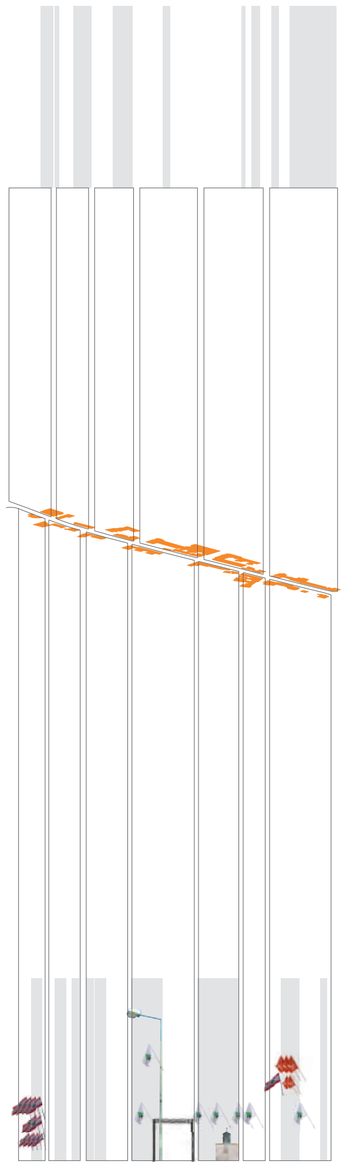

الشارع العريض
الجهة الجنوبية

شارع عبد الكريم خليل
الجهة الشمالية

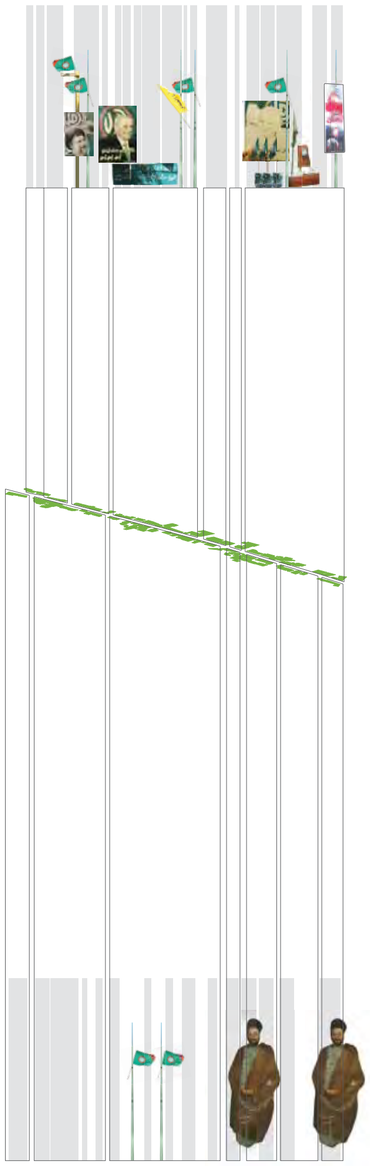

شارع عبد الكريم خليل
الجهة الجنوبية

الشارع العريض
الوسطيات

شارع عبد الكريم خليل
الوسطيات

طريق صيدا القديمة
الجهة الغربية

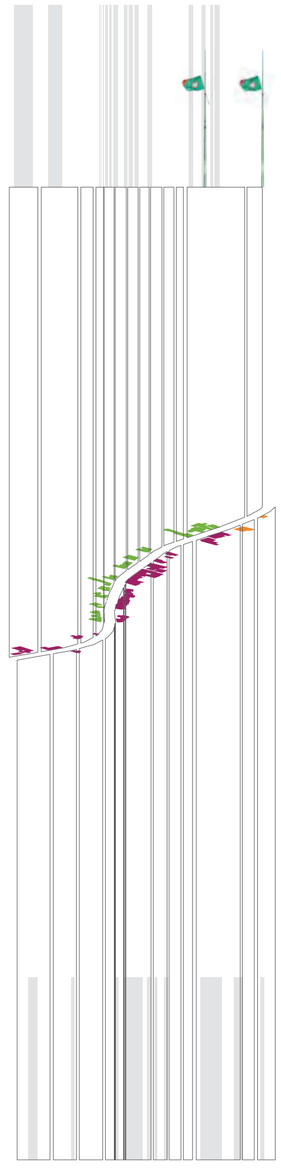

طريق صيدا القديمة
الجهة الشرقية

طريق صيدا القديمة
الوسطيات

شارع مارون مارون
الجهة الشمالية

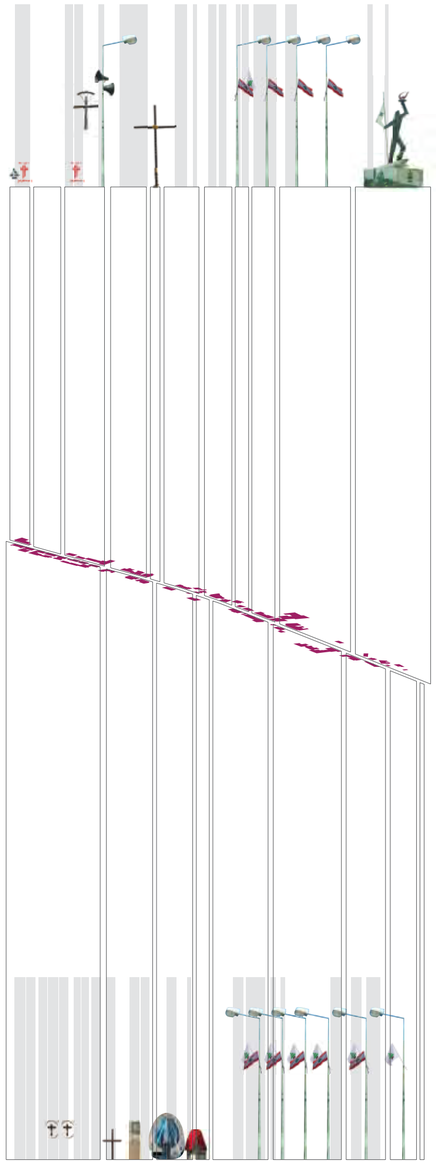

شارع مارون مارون
الجهة الجنوبية

شارع مارون مارون
وسط الشارع

شارع أسعد الأسعد
الجهة الشمالية

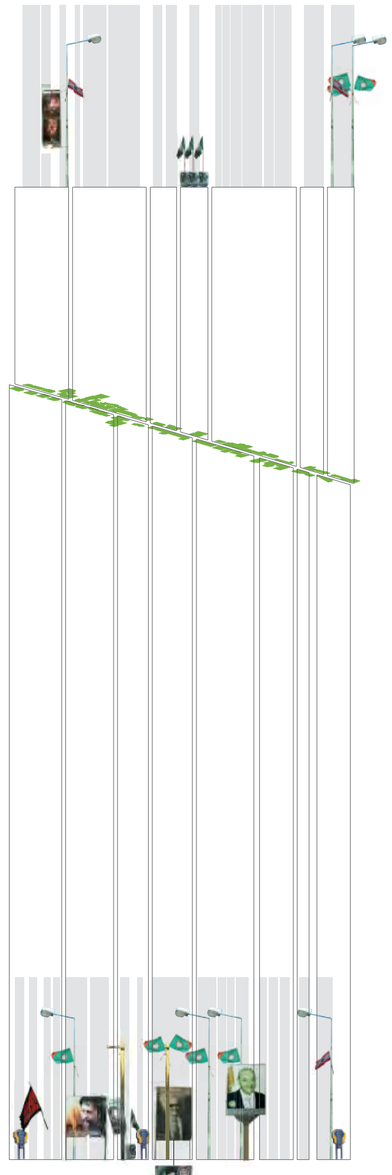

شارع أسعد الأسعد
الجهة الجنوبية

الصورة الخلفية للافتة

شارع أسعد الأسعد
وسط الشارع

شارع إميل نعيم
الجهة الشمالية

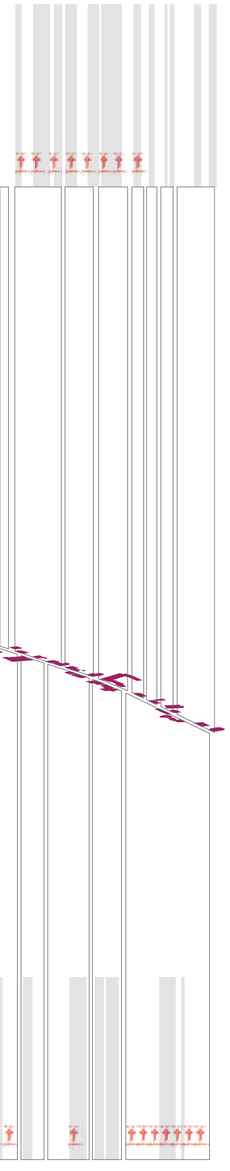

شارع إميل نعيم
الجهة الجنوبية

شارع مارون مسك
الجهة الشمالية

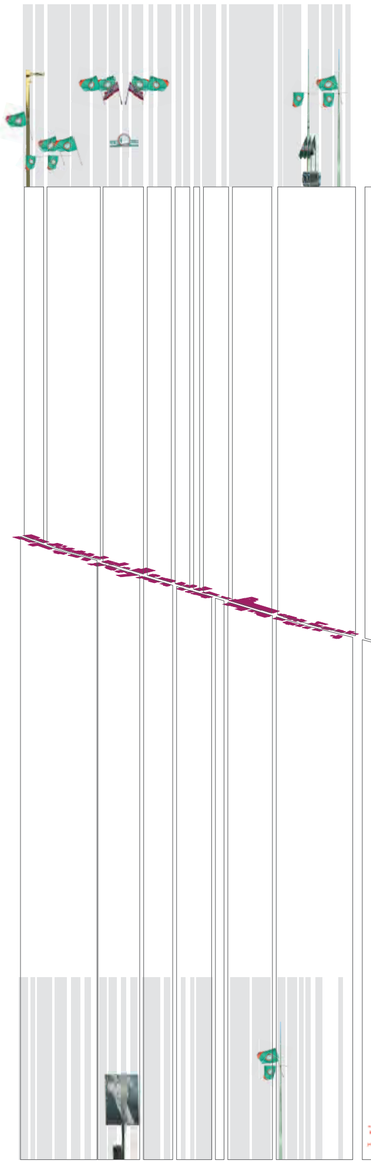

شارع مارون مسك
الجهة الجنوبية

شارع مارون مسك
وسط الشارع

4 - عسكرة الشارع

من المستحيل إنهاء قسم بحثي عن شوارع بيروت من دون استحضار عسكرة الشوارع. أظهر مؤلف سابق (Fawaz, Gharbieh & Harb 2009) شوارع مغلقة، وممرات محوّلة، ومناطق منع فيها وقوف السيارات، ومناطق منع فيها التصوير، وإيقاف السيارات غير القانوني، وغيرها من التدابير الأمنية التي تفرض على قاطني المدينة مضايقات يومية، وزيادة في مدة المواصلات و تقييد الممارسات المدنية اليومية. تجسدت هذه القيود مادياً في العديد من العلامات المرئية التي رسمناها في الخرائط من خلال إظهار أنّ نقاط التفتيش المؤقتة، وإشارات «ممنوع ركن السيارات»، وكاميرات المراقبة، ومطبات السرعة، والأكياس الرملية، والدبابات، والحواجز الحديدية وغيرها من العناصر المادية التي تشير إلى الانتشار الأمني قد أصبحت عناصر مألوفة في المدينة، يضطر كل قاطن فيها إلى المرور عبرها بشكل يومي. يتضمن هذا القسم الخريطة الأساسية التي نُشرت مسبقاً في هذا البحث السابق. إن الآليات الأمنية المتعددة في بيروت تترسخ في النهاية في تشكيل مظهر مرتبك للمدينة يؤثّر بشكل كبير على طريقة الحياة فيها. تعيد هذه الآليات تعريف ما هو مقبول وما هو غير مقبول، من خلال الموازنة بين انتهاك حريات الفرد المدنية من جهة، ومستوى التهديد المقبول به من جهة ثانية. كما أنها تعكس تقسيمات الخاص / العام بحيث تسمح بالسيطرة الخاصة على المساحات العامة. وهي تؤسس لهرميات اجتماعية جديدة وفقاً لكفاءة المستخدمين والأشكال المتعددة لرؤوس الأموال التي يستطيعون ضخها في هذا النظام الجديد. بالتالي، فإنّ عواقب هذا الانتشار الأمني تختلف بشكل كبير بين المستخدمين، اعتماداً على رتبة الفرد في الهرميات الاجتماعية، والجندرية، والأخلاقية، والوطنية و الطبقية.

المصادر:

Amin, A. 2006. "The Good City," *Urban Studies* (43)5/6: 1009-1023.

Bayat, A. 2012. "Politics in the City-Inside-Out: Politics in the City-Inside-Out." *City & Society* 24 (2): 110–28.

Blomley, N. 2011. *Rights of Passage: Sidewalks and the Regulation of Public Flow.* Reprint edition. Routledge.

Bou Akar, H. 2012. "Contesting Beirut's Frontiers" in *City and Society* 24(2): 150-172.

Chatterjee, P. 2006. *The Politics of the Governed: Reflections on Popular Politics in Most of the World.* Leonard Hastings Schoff Lectures edition. New York: Columbia University Press.

El Alam, T. 2014. "Planning for Simultaneous Transience and Stability : Neighborhood Transformations in Nabaa, Beirut." Thesis, Massachusetts Institute of Technology. http://dspace.mit.edu/handle/1721.1/90095.

Ellickson, R.C. 1996. "Controlling Chronic Misconduct in City Spaces: Of Panhandlers, Skid Rows, and Public-Space Zoning." *Yale Law Journal*, 1165–1248.

Farah, J. 2011. "Gouvernance Municipale et Différenciations Sociospatiales Dans Les Banlieues de Beyrouth; L'exemple de Sahel AlMatn AlJanoubi et Des Municipalités de Ghobeiri, Chiyah et Furn Al Chebbak."

Fawaz, M., Gharbieh, A. and Harb, M. 2009. *Beirut: Security*, Rotterdam Biennale, Open City.

Kim, A.M. 2012. "The Mixed-Use Sidewalk: Vending and Property Rights in Public Space." *Journal of the American Planning Association* 78 (3): 225–38.

Maasri, Z. 2008. *Off the Wall: Political Posters of the Lebanese Civil War.* London ; New York : New York: I. B. Tauris.

Simone, A. 2004. "People as Infrastructure: Intersecting Fragments in Johannesburg." *Public Culture* 16 (3): 407–29.

Simone, A., and Rao, V. 2012. "Securing the Majority: Living through Uncertainty in Jakarta: Living through Uncertainty in Jakarta." *International Journal of Urban and Regional Research* 36 (2): 315–35.

Yassin, N. 2010. Violent Urbanization and Homogenization of Space and Place: Reconstructing the Story of Sectarian Violence in Beirut. 2010,18. Working paper // World Institute for Development Economics Research. http://www.econstor.eu/handle/10419/53994.

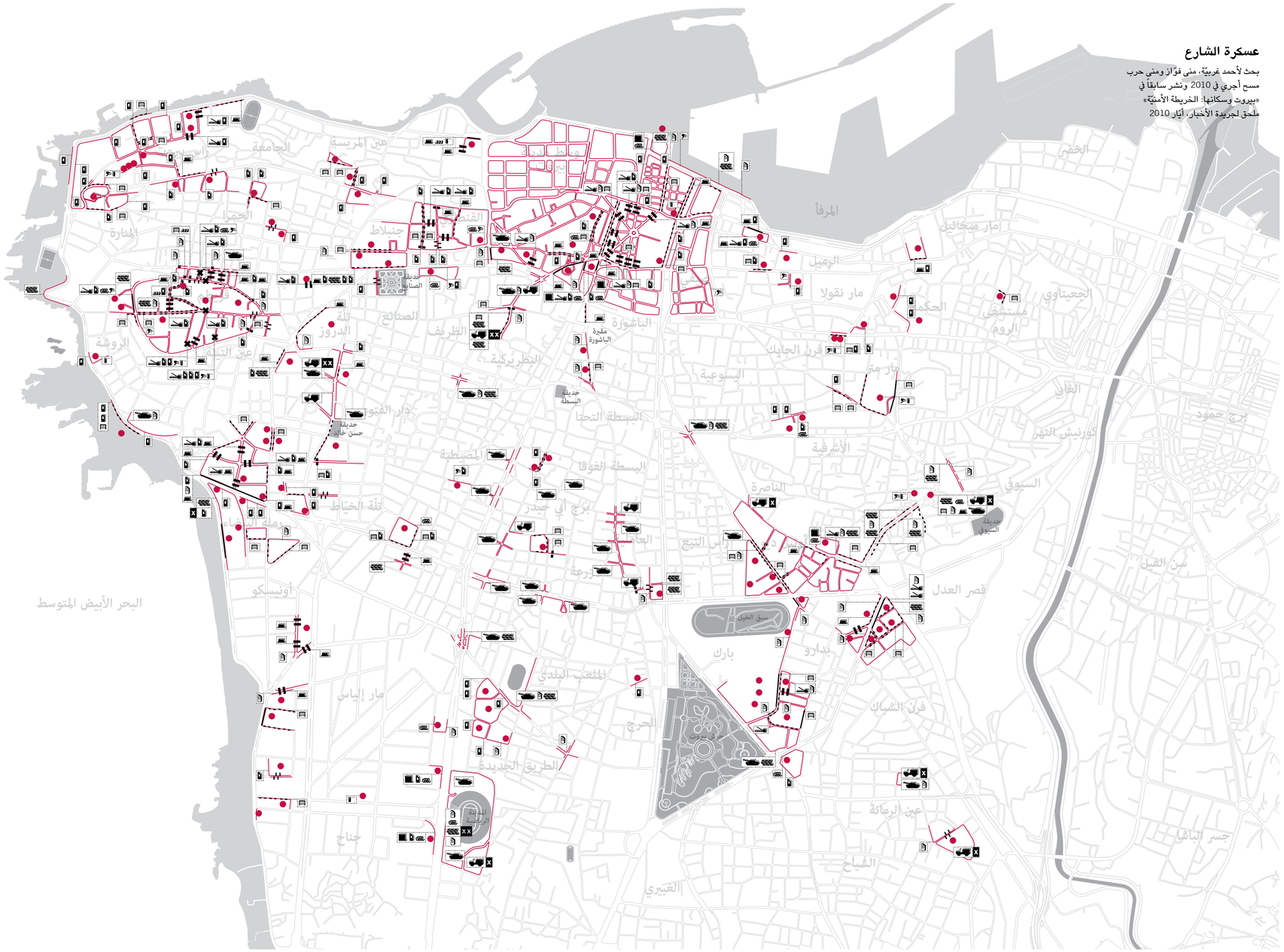

تحليل مكاني - اجتماعي للمساحات العامة في منطقة النبعة

بترا سماحة

على الرغم من أن شوارع بيروت عادة تضج بالحياة والنشاط إلا أن القليل منها فقط يقارن بحيوية شوارع منطقة النبعة. استضاف هذا الحي الفقير النسبة الأكبر من العمال المهاجرين، واللاجئين وغيرهم من الفئات الاجتماعيّة الضعيفة في المدينة منذ عام 1940، كذلك احتضن مزيجاً فريداً من نوعه من الأديان، والجنسيات، والأعراق. يظهر هذا الخليط بشكل واضح في شوارع الحي حيث الملصقات، واللوحات، والرسومات وغيرها من الدلالات العديدة التي تشكّل مزيجاً غنياً من العلامات المُدنية. يتغير شكل الشوارع الضيقة باستمرار، كونها مساحات للمرور، وللتواصل الاجتماعي، ولّلعب، وللتبادل الاقتصادي اليومي، فتخضع لمفاوضات دائمة ويُعاد ترتيبها وتنظيمها باستمرار لاستيعاب الحاجات المتغيّرة لفئة واسعة من المتسوقين، والسّكان، والأولاد، وأصحاب المتاجر والباعة المتجولين الذين يملأون المكان بأجسادهم كما بسياراتهم، وعرباتهم، ودرّاجاتهم وحتّى شاحناتهم. كلّ منهم يحاول بدوره الحصول على حصّته من المكان ولفترة محدودة من الوقت.

تتحوّل أحياناً هذه المفاوضات إلى خلافات قد تأخذ طابعاً عنيفاً، ولكنها غالباً ما تحل بشكل سريع وسلمي. في هذه المفاوضات، تساهم الجداول الزمنية، والمتطلبات المتفاوتة، ومنصب الشخص في التسلسل الهرمي الاجتماعي المحلي في تحديد كيفية تنظيم الشارع بشكل مؤقت قبل أن يتغيّر مجدّداً ومرّة بعد مرّة. مع تغيّر هذه الترتيبات، تتوجّب إعادة النظر في الأسس التي نصنّف على أساسها هذه المساحات كونها عامة أو خاصة ، داخلية أو خارجية، أرصفة أو طرقاً معبدة، إلخ. في النهاية، من خلال هذه التعددية والتغير المستمر لتحديد استخدامات ودلالات هذه المساحات، يستطيع الشارع أن يستوفي كل الوظائف المتعدّدة المنسوبة إليه.

في مجموعة الخرائط التي أعرضها لشوارع النبعة، يعتبر الزمن / الوقت العامل الأساسي في تحليل المكان. كلّ من الرسومات التخطيطية التالية، يسلّط الضوء على الأساليب المتغيرة لاستخدام المكان ومعانيه على مدى اليوم الواحد، أو حتّى على مدى الساعات.

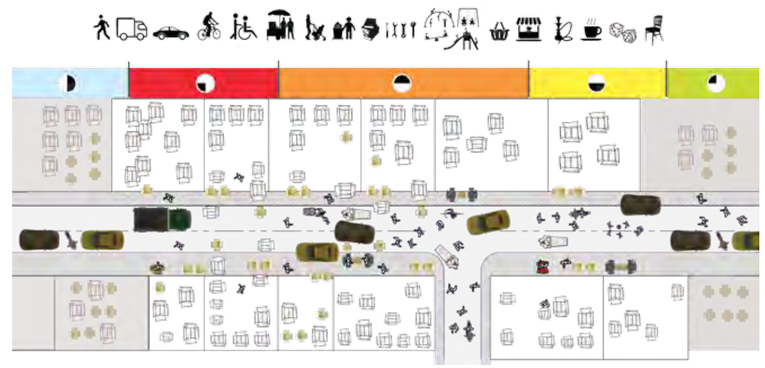

التوزيع الزماني للممارسات اليومية – مقطع من شارع في منطقة النبعة

التوصيف:

5 - 6 صباحاً: المحال لا تزال مغلقة، الباعة المتجولون في طريقهم إلى الوصول، وأصحاب المحال يحضرون الفواكه والخضروات الطازجة من السوق. سيارات السكان المركونة تملأ جانبي الطريق.

8 - 9 صباحاً: المحلات بدأت تفتح أبوابها وبدأ الباعة بعرض بضاعتهم على الأرصفة، شاحنات التوصيل تغلق الطريق بينما توزع البضاعة لبعض المحلات.

9 صباحاً - 3 ظهراً: يكتظ الشارع أكثر بالمشاة، والباعة، والسيارات والأطفال العائدين من المدارس

3 - 9 مساءً: تستمر النشاطات التجارية، وفي هذا الوقت يتحول الرصيف إلى مقهى مسائي لشرب القهوة والتدخين أو جولة للعبة الطاولة، يعتبر هذا الوقت الأكثر اكتظاظاً.

بعد الـ 10 مساءً: تغلق المحال، ويغادر الباعة والأطفال يذهبون إلى منازلهم. ويترك الشارع للمجهول، خاصة الأزقة الضيقة غير المضاءة.

نسبة إشغال الرصيف أو الشارع على مدى اليوم

أجري هذا البحث في إطار أطروحة ماجيستير التصميم المدني في الجامعة الأميركية في بيروت سنة 2015.

بترا سماحه؛ تعمل حالياً في مجال التنظيم المُدُني في شركة URBI مع المهندس حبيب دبس. درست الهندسة المعمارية في الجامعة اللبنانية (2013) وبعدها التصميم المُدُني في الجامعة الأميركية في بيروت (2015). عملت بترا في أُطروحتها على المساحات العامة والمشتركة، خاصة الشوارع، في الأحياء الفقيرة والمهمّشه تحديدًا حي النبعة في منطقة برج حمود.

تَتمّة الافتِتَاحيّة

التفكير بالمساحة العامة في بيروت

إنّ المراجعات النظرية المذكورة أعلاه لا تقلل من أهمية الأفكار المطروحة من قِبل الفاعلين في مجال البناء؛ أي أن قابلية العيش والصحة العامة تحتاج إلى لتوفر مساحات مشتركة ومفتوحة في المدينة، وأن غياب هذه المساحات هو بالفعل دليل آخر على قسوة الحياة اليومية في مدن الجنوب (Watson 2009). كما أنّ هذه المراجعات لا تقلل من وطأة غياب المساحات العامة وتردّي جودتها، وقذارتها، والقسوة التي تمتاز بها في العادة. تجعل هذه الإيضاحات من مهمة الدفاع عن المساحات العامّة أكثر تعقيداً، فهي تدعونا لتخطي المفاهيم التقليدية لـ«المساحات العامّة» وتوسيع إدراكنا لماهية الحيّز المكاني لـ«المساحات المشتركة»، ولكيفية توفير هذه المساحات أيضاً.

نحاول من خلال هذه الأبحاث والخرائط أن نتخطى هذه التناقضات الظاهرة في محاولة لفهم ما يحوّل مسألة المساحات العامّة إلى حقل ألغام في لبنان. بداية نبعد أنفسنا عن الخطابات المعيارية التي غالباً ما تؤطر داخلها مسألة المساحات العامّة.

من الواضح أنّ الركون إلى «الخاص» هو الأكثر شيوعاً في بيروت، ويتطلب ذلك تطوير نظريات جديدة حول مسألة «المساحات العامّة» في ظل طغيان النيوليبرالية (Staeheli and Mitchell 2007). هكذا يُزعم أنّ نصف المساحات العامّة الواقعة ضمن نطاق بيروت الإدارية موجودة في منطقة سيطرة «سوليدير»، وهي شركة خاصة عهدت إليها إعادة إعمار وسط المدينة التاريخي (Al-Solh 2012). لكن مفهوم «العام» في منطقة سيطرة سوليدير محدود، إذ تفرض هذه الشركة عوائق عديدة على مستخدمي هذه الفسحات، كما أنّها، من خلال انتشار رجال الأمن، تحاول الحد من عدد الزوار وتحديد هوياتهم. وقد بدا أنّ منهج سوليدير انتشر في المدينة، إذ تكاثر عدد الحواجز المرئيّة مثل الجدران والأسلاك الشائكة والسواتر الأمنية (Fawaz, Harb, Ghrabieh 2012) أو البوابات، وهي تشير للناظر إلى وجود سطوة الملكية الخاصة (Blomley 2004). لقد رسخوا فكرة معينة عن الفضاء على أنّه بطبيعته مملوك، وحدّوا من نظرة المرء إلى حركته في المدينة. وبدون أدنى شكّ، يوجد شيء من الحقيقة في الطرح عن فشل مشروع المواطنة الحديثة وغياب الشعور بالارتباط بالصالح العام المشترك الذي قد يتجسّد في علاقة السكان بالشارع (Chakrabarty 2002).

ولكن، بغض النظر عن هذه الحقائق، نحن نؤمن بأنّ ممارسات العوام مصانة. ونجد أملاً في اعتبارهم أنظمة معقدة من عوام تخضع لعلاقات قوة قسرية ولمطالب تقدمية متجددة ولوقائع قاسية أيضاً، وأحلام ملهمة تؤدي أحياناً إلى تجليات إيجابية.

وفي الفضاءات الفاصلة بين العوام، وعلى عكس التقسيمات المبسّطة التي تجزأ الفضاء إلى نطاقات، نطرح مجموعة من القراءات التي تسلّط الضوء على فعالية الأشكال المتعددة للمساحات المشتركة في بيروت. نأمل أن يكون لهذه القراءات دور في تحسين نسبة مرئية هذه المساحات والمساعدة في الترويج لأهمية دورها الحيوي وتوفير أساليب محتملة لتحسين جودة هذه المساحات، مع اشتراط أن تكون صناعتها نابعة من أسفل الهرم (Kim 2012, Koch and Laham 2012). استناداً إلى المسوحات والأبحاث الإثنوغرافية لعدد من المناطق في المدينة، نَخْبِك مرويات عن المرونة والتعايش، عن الماضي والحاضر بوصفهما استراتيجية لاستعادة النقاش حول المساحات العامّة للفاعلين في مجال البناء (المخططون، المصممون، خبراء بيئيون) ولكل من يعيش في هذه المدينة ويهتم لأمرها أيضاً.

الخطوط العامة وعناصر المنشور

يضم هذا المنشور تحقيقات أجريت خصيصاً لهذه الدراسة ومشاركات من زملاء، وباحثين، وناشطين، وطلاب ساهموا في إنشاء نقاش حول المساحات المعاصرة في المدينة. يحتوي المنشور أقساماً عدّة، يجمع كل منها بين قراءات عدّة تطرح أسئلة حول العنصرين الرئيسيين لـ«المساحات العامّة»؛ أي طبيعة العوام وتنظيم المساحات. يتضمّن تحليلنا هذا البعدين التاريخي والمعاصر. ويشمل المساحات العامّة المحدّدة مثل الحدائق (فلنذهب إلى الخارج ص. 12) والشوارع (ص. 16)، إضافة إلى المساحات المعروفة إجمالاً بأنها ملك خاص (مقطع اللعب والمدينة: مجهود جماعي لصنع ملاعب كرة القدم الشعبيّة ص. 36). فيما يشمل أيضاً بعض المساحات المفتوحة الكبيرة المعروفة في المدينة (ص. 12)، يبقى تركيزه الرئيسي على المساحات العادية والمسلم بها مثل الشوارع (ص. 16) أو الأراضي البور (ص. 36).

المراجع:

Al-Solh, A. 2011. "Beirut City Center 17 Years Later: A Dynamic Urban Planning Process." Paper given in the *City Debates 2011 conference:* Contemporary Urbanism in the Arab World, American University of Beirut, Beirut.

Arendt, H. 1998. *The Human Condition*. London: The University of Chicago Press. Second Edition.

Blomley, N. 2004. *Unsettling the City: Urban Land and the Politics of Property*. London: Routledge.

Carmona, M., and Wunderlich, F. M. 2012. *Capital Spaces: The Multiple Complex Public Spaces of a Global City*. London: Routledge.

Chakrabarty, D. 2002. *Habitations of Modernity: Essays in the Wake of Subaltern Studies*. Chicago: University of Chicago Press.

Fawaz, M., Harb, M., and Gharbieh, A. 2012. "Living Beirut's Security Zones: An Investigation of the Modalities and Practice of Urban Security." *City & Society* 24 (2): 173–95.

Harb, M. 2013. "Public Space and Spatial Practices: Claims from Beirut," published in *Jadaliyyah* online portal at: http://www.jadaliyya.com/pages/index/14710/public-spaces-and-spatial-practices_claims-from-be.

Kim, A.M. 2012. "The Mixed-Use Sidewalk: Vending and Property Rights in Public Space." *Journal of the American Planning Association* 78 (3): 225–38.

Koch, R. and Latham, A. 2012. "Rethinking urban public space: accounts from a junction in West London," in: *Transactions of the Institute of British Geographers* 37(4): 515-529.

Madanipour, A. 2009. *Whose Public Space?*. London: Routledge.

Sennett, R. 1992. *The Fall of Public Man*. New York; London: W. W. Norton & Company.

Staeheli, L. A., and Mitchell, D. 2007. "Locating the Public in Research and Practice." *Progress in Human Geography* 31 (6): 792–811.

Watson, V. 2009. "'The Planned City Sweeps the Poor Away...': Urban Planning and 21st Century Urbanisation." *Progress in Planning* 72 (3): 151–93.

A fictitious clearing in two movements (30x40cm Etching, 2013)

حاتم إمام

فنان ومصمم غرافيكي. هو المدير الفني لستوديو سفر، واحد مؤسسي مجلة السمندل للقصص المصورة. يدرس التصميم في الجامعة الامريكية في بيروت.

مملكة ركن السيّارات

ماريلين أنطاكي

أبطئ بسيارتي بينما أقترب من مطعم السوشي الذي يبعد حياً واحداً عن وجهتي الأساسية، بيت صديقتي. أبحث بين جموع الشباب الذين يقفون عادة على الأرصفة، لأجد الشاب الذي أبحث عنه بيده سيجارة خلف الحائط يتحدث مع صديقه. أطلق بوق سيارتي، فينظر إلي ويبتسم، يهز برأسه ويزيل الكرسي الذي كان قد وضعه في أحد مواقف السيارات على الشارع. أرد له ابتسامته، أخفض زجاج نافذة السيارة وأسأله كالعادة «كيفك، انشالله كلشي تمام؟» وأركن سيارتي. عزيز يعمل في خدمة ركن السيارات لصالح هذا المطعم منذ سنين. مع أني لم أدخل يوماً إلى هذا المطعم، إلا أنه أصبح يعرفني من خلال زياراتي المتعددة لبيت صديقتي التي تسكن بقرب المطعم. فهو الآن يدعني أركن سيارتي بالموقع الذي كان قد حجزه لإحد زبائنه مقابل البقشيش الذي أمنحه إياه أحياناً كرد جميل على حسن معاملته. وبما أن الأزمة الاقتصادية قد قلصت عدد زبائن المطعم فكان لا بد من أن يوسع شبكة زبائنه الذين قد يملؤون فراغ 20 موقفاً للسيارات التي يشرف عليها في هذا الشارع.

عادة ما نعتبر الشارع أنه «مساحة عمومية»، «نطاق عمومي» منظم من قبل سلطات تخطيط الدولة والشرطة المحلية لحماية حرية المرور فيه للجميع. لكن مفهومي «العموم» و«المرور» لا يعبران بشكل صحيح عن الواقع. في بيروت، لا الوصول إلى الشارع متاح للجميع ولا «المرور» هو الوظيفة الأساسية للرصيف أو الطريق. في هذا المقال القصير، سأركز على فئة واحدة من مستخدمي الشارع، وهم موظفو خدمة ركن السيارات. من خلال هذا التحقيق في آليات مهنة ركن السيارات، وتجارب الموظفين في هذا المجال وتفاعلهم مع الفئات الاجتماعية المختلفة، سأعرض استخدامات الشارع المتعددة، حيث وظيفة المرور هي واحدة من عدة أدوار تؤدى من قبل هذه المساحة الحيوية. من ناحية أخرى، بحثي هذا عن ممارسة مهنة ركن السيارات يشير إلى أنه بعيد عن شغل مساحة خاصة لممارسي مهنة ركن السيارات، فهم يستجيبون لحاجات حقيقية وينفذون أعمالاً معقدة ومنظمة بشكل جيد، مبنية على قواعد واتفاقات واضحة تنظم عملهم في ما بينهم وبين مستخدمي الشارع الآخرين كالبائعين والقاطنين في الشارع.

في نهاية الحرب الأهلية (1975 - 1990)، برز شارع عبد الوهاب كوجهة راقية للترفيه والتسوق لكثير من الزبائن من الفئة المترفة من مختلف أنحاء المدينة. إضافة إلى أن الفن المعماري في الحي الذي تجسد في الأبنية بطوابقها الثلاثة أو الأربعة كحد أقصى، والتي تعود إلى أواخر الفترة العثمانية (أوائل 1900)، شكل موقعاً مناسباً للمطاعم الفخمة، والمعارض الفنية والمحلات التجارية الفخمة. لكن الأزقة الضيقة، والتي صممت وبنيت قبل أن تعتمد السيارة كوسيلة تنقل، والأبنية التي سبقت وجود مواقف السيارات في قوانين البناء الحديثة حولت المنطقة إلى كابوس بالنسبة لمواقف السيارات. وكان هذا السيناريو الاعتيادي في بيروت. فخمس عشرة سنة من الحرب عاثت فساداً في البنية التحتية العامة، والازدهار الذي تبع نهاية الحرب أحضر معه تدفقاً هائلاً من السيارات إلى لبنان. خلال سنتين أو ثلاث سنوات، عشرات الشركات التي تختص بخدمة ركن السيارات افتتحت وأوكلت إلى العديد من الشبان مهمة مساعدة المتسوقين ومرتادي المطاعم على ركن سياراتهم. العديد من المطاعم الفخمة والمحلات التجارية تعاقدت مع هذه الشركات، بينما الأماكن الأكثر تواضعاً عادة ما توظف شاباً يسهل أمور ركن السيارات للزبائن.

دراستي لممارسة مهنة خدمة ركن السيارات في شارع عبد الوهاب تغطي مساحة 300 متر وتحوي هذه المساحة خمسة تجمعات لخدمة ركن السيارات (انظر الخريطة). كما أنها تتضمن مطاعم فخمة تقدم طعاماً تراوح كلفته بين 25$ - 60$ للشخص الواحد، كذلك محلات تجارية تبيع منتجات مختارة كالنبيذ الفاخر والشاي. بالإضافة إلى البحث الموثق الواسع الذي قمت به، أجريت مقابلات شبه رسمية مع 12 شخصاً كالبائعين في الحي، والمشرفين على ركن السيارات، وأصحاب المطاعم والزوار الذين يترددون إلى هذا الحي بهدف فهم كيف يقومون بتنظيم وحماية منطقة عملهم ومناقشة وجودهم وسط متطلبات الشارع الأخرى (السكان، أصحاب المحال، المارة، الزوار).

على أقل تقدير خمس مجموعات مختلفة من تجمعات خدمة ركن السيارات تواجدت في المساحة التي أجريت فيها دراستي، كل منها جرى توظيفها من قبل تجمع من مطعمين أو ثلاثة. الشركات المسؤولة عن هذه الخدمة جرى توظيفها من قبل المطاعم الفخمة، لكن الشبان الذين تم توظيفهم قد أوجدوا طرقاً لتوسيع مصدر رزقهم الهزيل عن طريق تقديم خدماتهم للبائعين المحليين، وزبائنهم، والمتسوقين وأي شخص قد يقدم لهم البقشيش. بذلك، يكونوا قد خففوا من آثار تذبذب عمل المطعم، والذي قد يزيد أضعافاً مضاعفة بيوم كيوم عيد الحب ولكنه قد يسقط بشكل سيئ بأيام التوتر السياسي في لبنان. في أي وقت من اليوم، قد ترى في الشارع ما لا يقل عن 25 شاباً أو أكثر، يقودون السيارات، يتمشون، يركضون أو يجلسون، يتحدثون، يدخنون أو يتسكعون على الأرصفة. وباختصار، يقطنون في الشارع.

تفاعل الزائر مع موظفي خدمة ركن السيارات عادة يبدأ عندما يعطي الزائر السيارة للموظف أمام المطعم أو المحل التجاري. وبما أن الشارع ضيق، عملية التبادل هذه تتم في منتصف الشارع، مما يؤدي إلى تعطيل حركة المرور وارتفاع صوت أبواق السيارات ومظاهر أخرى من الاحتجاج إذا استغرق الأمر وقتاً طويلاً. هذه العملية تحدد إيقاع التدفق المروري ورتابته بحسب ساعات الذروة في المطاعم، وبذلك يفرض عمل المطاعم سيطرته على حياة الشارع اليومية. وأيضاً يعرف موظفو خدمة ركن السيارات على أنهم «زعماء محليون» يستجيبون للاحتجاجات بردات فعل متفاوتة تعتمد على جنس المحتج ونوع ومدى حداثة سيارته، والتي تدل على حالته المادية وبالتالي على حجم البقشيش الذي يمكن أن يعطيه للموظف.

في اللحظة التي يشغل فيها الموظف مقعد السائق، تتغير وظيفته مقارنة مع الموظفين الآخرين والمواقع التي يمكن أن يركن فيها السيارة. ولكن لا بد من أن تكون هناك منافسة على الزبائن أو حتى على أماكن ركن السيارات، وإلا كيف يستطيع هؤلاء الموظفون التفاوض على حصصهم؟ من خلال المراقبة المباشرة ورسم الخرائط تمكنت من رسم حدود متخيلة حيث المناطق، كما وصفها أحد الموظفين، تكون مؤمنة ومراقبة. من خلال المقابلات والخرائط المتخيلية، علمت أن هذه الحدود تتطور عبر الوقت، وذلك بحسب شبكة الشارع، فكل مجموعة تعمل على حماية منطقة معينة قادرة على استيعاب المتطلبات التي قد تواجهها. الحدود بين هذه المناطق ترتبط بشكل ما بحدود موجودة مسبقاً (شوارع معينة مثلاً) أو علامات مؤقتة كالبراميل، والكتل الأسمنتية وغيرها. وتبدو بشكل واضح في الشوارع الرئيسية حيث التدفق الزائد للسيارات غير مسموح ولكن يصبح الوضع أسهل في الشوارع الفرعية، حيث التجاوزات مسموحة. وهذه الحدود تتغير كلما تجول موظف خدمة ركن السيارات في الحي لإيجاد موقف فارغ راسماً بذلك خطوطا متخيلة تحدد الشارع كما تريد المجموعة التي ينتمي إليها. مواقف السيارات تعلّم بشكل دائم، والموظفون غالبا ما يحمون الموقف الذي يريدونه بسيارة أخرى، دراجة نارية، قطعة حديدية أو أي غرض آخر. وبما أن أوقات الذروة تختلف من مطعم لآخر، فبعضها ينشط في وقت الغداء وأُخرى تنشط بوقت متأخر من الليل، فالموظفون قد يقومون ببعض التجاوزات. فمثلاً عندما لا يجدون مواقف لركن السيارة، قد يتم استخدام مساحات عامة كدعم. قد تكون هذه المساحات تبعد أحياء قليلة وعادة ما تكون طرقات عريضة تسمح بركن سيارتين أو ثلاث سيارات.

ولكن، دور موظف شركة ركن السيارات يمتد إلى خارج إطار زبائن المطعم والموظفين الآخرين بهدف فرض وجوده في الحي. وعادة ما يقوم هؤلاء الشبان بحماية مواقفهم من أي تعدٍ. وكأي مستخدم للشارع، خارج أوقات عملهم غالباً ما يكونون يستمعون إلى الأغاني، يلهون بهواتفهم، ويتبادلون النكات. بمعنى آخر، يسكنون الشارع. وكونهم ليسوا من الحي إذ إن ملابسهم، وسلوكهم ولهجاتهم تفضحهم، فهم يحاولون الاندماج بشتى الطرق، ولكن في بعض الأوقات يحاولون اكتساب بعض الاعتراف بسلطتهم. لذلك، قد تجد بعضهم يظهر علامات تدل على خلفيته الدينية وتربطه بالمجموعة المهيمنة على هذه المنطقة. بينما بعضهم الآخر، يتكلم بصوت ضعيف في محاولة إخفاء لهجته التي غالباً تكون سورية.

وإذا كان موظفو ركن السيارات قد يتساهلون في ما بينهم في بعض الأمور، فهم ليسوا كذلك أبداً مع الآخرين، خاصة إذا كانوا ليسوا من «قاطني الحي». عندها، يقوم الموظفون بتعليم مناطقهم بشكل واضح أكثر بكراسي، دراجات نارية، أواني الزهور، الإطارات أو ببساطة عن طريق الإشارة لأحدهم بأن يمنع من يريد الركن في هذا الموقف. وهذا قد يتطلب من الزوار أو السكان أن يظهروا بعض المهارة في التفاوض على الموقف. وفي حين أن موظفي ركن السيارات قد تعلموا من ممارستهم لهذه المهنة قراءة وضع محددات الشارع وإشارات الجسد التي تدلهم على حال الزبون، يبدو أن الزبائن يظهرون تنوعاً في تقبلهم لوجود هؤلاء الموظفين.

العديد من سكان الأحياء بدأوا يعتمدون بشكل أساسي على خدمة ركن السيارات لأنها تمنحهم الراحة في حال كانت الأبنية التي يقطنون فيها غير مجهزة بهذه الخدمة، وبدأوا يخصصون مبلغاً يدفع بشكل منظم لهؤلاء الموظفين الذين بشكل أو بآخر يخصخصون الشارع. في حين رأى الكثير من السكان في وجود هؤلاء الموظفين نوعاً من الأمان، حيث إنه جرى تداول قصص عن إنقاذهم لصيدلي كان يسرق أو امرأة تم التحرش بها في الشارع. في هذا السياق، تقوم بعض الشركات بالإعلان عن أن الخصوصية هي جزء من الخدمات التي يقدمونها مثل في شركة VPS التي تعلن أن «ضيوفكم سيشعرون بالأمان والسلامة معنا. بدلاً من البحث عن مكان لركن السيارة في الأحياء والكاراجات، اسمح لطاقمنا أن يركن سيارة ضيوفك من أمام بابك».

على صعيد آخر، العديد من السكان عبروا عن استيائهم من وجود موظفي ركن السيارات في شوارعهم؛ لأنهم يبطئون حركة السير وكذلك المشاة. لعل أكثر من يستاء هم مستخدمو الشارع الأقل ثراء الذين يفضلون ركن سياراتهم بأنفسهم على دفع مقابل ركن السيارة من قبل الشركة، وبالتالي يكون استياؤهم مضاعفً، وذلك لأنه ناجم عن الازدحام الذي تسببه هذه الشركات، وقلة توافر أماكن فارغة لركن السيارة. بينما اشتكى البعض الآخر من أنهم يشغلون الشارع والأرصفة، ابتداء من ضحكاتهم العالية إلى الأرصفة المحجوبة والممارسات الأخرى التي يقومون بها، والتي تكاد تكون «احتلال غير قانوني للمساحات العامة ومواقف السيارات، والتي جرت خصخصتها بدون أي حماية رسمية من البلدية». هذه الشكاوى غالباً ما تتحول إلى جدل صاخب، خصوصا إذا كان موظفو ركن السيارات و / أو السكان / الزائرين غير متساهلين، ولكن بما أن كلاهما يعرف أن صلاحياتهما في طرد أحدهما محدودة، غالباً ما يتم التوصل إلى اتفاق بشكل سريع نوعاً ما. خصوصاً أن الزبائن يعلمون أن الاستخفاف الذي يمكن أن يظهر تجاه إحدى سلطات الحكومة قد لا يتوقف عند حجز أماكن ركن السيارات بل قد يمتد إلى خدش السيارات وتفريغ الدواليب إضافة إلى طرق أخرى مؤذية قد يتبعها موظفو ركن السيارات.

في النهاية، ككثير من الشوارع في بيروت، شارع عبد الوهاب لا تتم حمايته كالمتوقع من قبل الحكومة كونه مرفقاً عاماً. وكما ذكر سابقاً، قد يقابل هذا التقصير بغضب عارم من قبل هؤلاء الذين يطمحون لرؤية تنظيم لحركة الشوارع أكثر. ولكن أولئك الذين يبنون علاقات مع موظفي ركن السيارات، كحالتي التي ذكرتها في المقدمة، يتمتعون بسهولة إيجاد مكان لركن السيارة بالإضافة إلى فوائد فردية أخرى. عندما أزور صديقتي، أعلم مسبقاً أنني سأجد مكاناً لركن السيارة إضافة إلى أنني أشعر بال«أمان». وجود هؤلاء الموظفين في الشارع ينتج عواقب غير منصفة، فمن جهة قد يقلصون مخاطر وجود شابة وحدها في الليل ولكن من جهة أخرى يساهمون في تقليص الوصول للمرافق العامة. ولكن على ما يبدو أن المرافق العامة لا تحمل من اسمها الكثير، إذ أصبحت حكراً على فئة واحدة من المستخدمين استجابة لمتطلباتهم.

في ليلة سبت ماطرة في بيروت طافت الشوارع بماء المطر نتيجة نظام الصرف السيئ. حركة المرور بطيئة بينما ينتظر الناس سياراتهم لتصل إليهم بيد موظفي ركن السيارات وهم يركضون من طرف الشارع إلى الطرف الآخر. وهنا تظهر القوة الحقيقية لموظفي ركن السيارات كمحددين للتسلسل الهرمي الاجتماعي بمساعدة زبائنهم. بينما ينتظر الزبائن سياراتهم، السرعة التي تقاد بها السيارة لصاحبها تسمح للزائرين المترفين بالتباهي بكونهم «زبائن عادين» و«مانحين كرماء للبقشيش». أمام الجموع التي تشاهد بينما يبتلون بماء المطر، يختفي سائق «البورش» في الأفق ويبقون هم ينتظرون سياراتهم.

حركة المشاة والآليات وركن السيارات في الشارع حوالي الساعة الثانية من بعد الظهر

حركة المشاة والآليات وركن السيارات في الشارع حوالي الساعة التاسعة ليلاً

أجري هذا البحث في إطار صف «الدراسة المدينيّة: مقدّمة نظريّة» (Urbanism) في ربيع 2013 في الجامعة الأميركية في بيروت.

ماريلين أنطاكي كانت طالبة في قسم العمارة والتصميم في الجامعة الأميركية في بيروت حين كتبت هذا البحث. تخرجت ماريلين في ربيع عام 2015 وهي الآن تبحث عن مغامرتها المقبلة.

التفاوض والسرد كأشكال من «ممارسات ترسيم الحدود»

محمد حافضه

محمد حافضه؛ فنان ومصمّم. شارك في تأسيس «فبرك»، مؤسسة تعاونية مختصة بالمشاريع البحثية التشاركية المتعلقة بالفن والتصميم في المخيمات الفلسطينية في الشرق الأوسط والمجمّعات السكنية في لندن. حصل على دكتوراه في التصميم الهندسي من كلية بارتليت للهندسة المعمارية في كلية لندن الجامعية. وهو محاضر في الهندسة المعمارية في جامعة ليدز بيكيت، المملكة المتحدة. شارك في إعداد: «أن نروي بيروت من حدودها» (مؤسسة هنريتش بول، 2011) وشارك في كتابة «لجوء خلاق» وهو مشروع لفبرك (تدوين، 2014).

ما هي ممارسات ترسيم الحدود الخاصة بالصراع السياسي والطائفي الموجود في المساحة العامة المدينية؟ وما هي ممارسات ترسيم الحدود الخاصة بالبحث والفن، الفاعلة في المكان العام المديني، في محاولاتها مفاوضة، وتوثيق، وتحويل وسرد آليات الصراع؟

من عام 2009 وحتى عام 2013، باشرتُ بالعمل في مشروع بحث فني ضمن الحدود الإدارية لمنطقة المزرعة في بيروت، وتحديداً في منطقتي الطريق الجديدة والمزرعة المتجاورتين، واللتين شهدتا اشتباكات طائفية وسياسية عنيفة في عامي 2007 و2008 عند شارع المزرعة الرئيس، والذي كان بمثابة خط حدودي مادي يفصل المنطقتين عن بعضهما البعض. ونُفِّذَ المشروع عن طريق العمل مع السكان عبر المنطقتين، في أمكنتهم الخاصة والداخلية ومنها، أي منازلهم، محالهم، مكاتبهم، وسياراتهم، ومن خلال زيارتهم، وإجراء الأحاديث، والمقابلات، والتمارين البحثية معهم عبر وسائل مختلفة. وقد هدفت هذه الوسائل إلى الاستعلام عن تأثير الوضع السياسي على ممارسات السكان المكانية وحياتهم اليومية، وكيفية تحول الحدود، واختبار التفاعل بين الحدود المادية واللامادية. ويشكل هذا التحقيق محاولة مني لتتبّع التحول من الحدود كمفردة اسمية، إلى «ترسيم الحدود» كفعل، كما يطرح كل من ألكسندر دينر وجوشوا هايغن في حقل علوم الحدود[1]. ويلحظ طرحهما انتشار منطق وممارسات ترسيم الحدود في مجال الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى تغيّر مادية الحدّ ومواقعه من المراكز التقليدية التي تتحكم بالحدود، إلى مساحات المدينة، كنتيجة للعولمة، والتكنولوجيا، والأمن، وممارسات المراقبة والسيادة. وآتي بهذا النقاش حول ترسيم الحدود إلى مسألة الصراع السياسي – الطائفي في بيروت، والحياة اليومية والممارسات في المساحات العامة المدينية[2]. وأعتبر ممارسات ترسيم الحدود أنواعاً محددة من الممارسات المكانية، وخاصة تلك العائدة للسكان والميليشيات والسياسيين، سواء أكانت تكتيكات أم استراتيجيات[3] – كما أعتبرها ممارسات مكانية نقدية – وخاصة تلك المتعلقة بالفن والبحث، والتي تفاوض آليات الصراع، وتعمل بمثابة وسائل للمقاومة في الحياة اليومية[4]. كذلك أقترح التفاوض والسرد كجانبين رئيسَين لممارسات ترسيم الحدود في بيروت اليوم، وذلك لجانبيهما الزمني واللا / مادي في صناعة وعبور الحدود.

إن وجود وممارسات الطواقم التابعة لمختلف الأحزاب السياسية (أو الميليشيات) والعاملة في المساحات العامة المدينية منذ 2005، قد حوّل المساحات العامة التي يفترض أنها «مشتركة»، إلى مجالات داخلية تُستخدم للممارسات الحزبية الهادفة إلى السيطرة. واتسع أثر هذه الممارسات الحزبية ليشمل المساحات الداخلية والمنزلية للسكان، عبر امتداد مباشر (مادي) وغير مباشر (لا مادي / عاطفي). وبناءً عليه، لم تكن الحدود بين العام والخاص، والخارجي والداخلي، والعام والمنزلي، والحياة المنزلية والخصوصية، ثابتة أو معرّفة، بل خاضعة للتفاوض والتمدد إلى ما بعد نطاق المجالات المكانية المذكورة. وتتحدث جوديث سكوايرز عن «الخصوصية كإمكانية سياسية»، وكـ«قيمة ضرورية لنمو تعددية راديكالية مكتملة الوضوح»[5]، فإذ تعتبر بأن طرقنا الحالية في العيش والممارسات المكانية تحدث في عصر تتغير فيه تعريفات الخاص / العام باستمرار بحيث يصعب التمييز بينهما، ولم تعد فيه الخصوصية مضمونة ضمن الحدود المنزلية. وفي سياق الانقسامات السياسية والمكانية في بيروت والتحكم في المساحات العامة، يهدف بحثي إلى تشكيل طريقة عمل تتيح لي الوصول إلى المساحات العامة المدينية والحضور فيها انطلاقاً من مساحات السكان الداخلية، عبر الممارسات الفنية والبحثية التي تتضمن نشاطات تعاكس إرادة طواقم الأحزاب السياسية، مثل التقاط الصور، والفيديو والتسجيلات الصوتية، وتدوين الملاحظات في المكان العام. وتالياً، يهدف البحث إلى اعتماد طريقة تأخذ بالحسبان الاختلافات السياسية للسكان، ومواقعهم وذاتياتهم، فيما يقومون بسرد تجاربهم في الصراعات السياسية – الطائفية. وتعمل هذه الطريقة ضد قيود الحدود، وتقاوم ما تطرحه الحدود في العادة من ثبات جغرافي، ومن طغيان لصبغة سياسية وثقافية واحدة، ومن تقديم لسردية سياسية واحدة فقط. وبالتالي، إن طريقة البحث كممارسة لترسيم الحدود بين المساحات، سواء كانت خاصة أم عامة، وداخلية أم خارجية، قد ساعدت في تخطي الشروط المادية والقيود السياسية للموقع، ولكن أيضاً في تشكيل أنواع أخرى من الحدود / ترسيم الحدود كما هو مبيّن في ما يلي.

إن التمارين التي أجريتها مع السكان في الطريق الجديدة والمزرعة، قد حددت الشروط والأنشطة الحدودية التي تمارسها الأحزاب السياسية، وركّزَت بحثي (وكذلك أنا) في مكان «ما بين بين».

أولاً، بدأت عند عتبة شرفتَين عائدتين لسيدتين تعيشان في تجاور شديد في الحي ذاته (بربور) في المزرعة، بهدف مفاوضة الـ«المراقبة» كنشاط حدودي. أردت الحضور بين مساحتهما المنزلية الداخلية والمجال الخارجي للحي، حيث تحضر طواقم الأحزاب السياسية وآليات المراقبة على مسافات مختلفة. أبدت إحدى السيدتين تعاطفاً مع ممارسات حركة أمل الموجودة في حيّها، بينما أبدت السيدة الأخرى تعاطفاً مع تيار المستقبل الحاضر في الطريق الجديدة، ومعارضةً للحركة الموجودة في حيّها. سألت كلاً من السيدتين إن كان بوسعي التقاط صور للشارع من على شرفتيهما. سمحَت لي إحدى السيدتين بالتقاط صورة واحدة فقط للشارع، بحيث رَسَم اطار الصورة هذه حدود ما أستطيع تصويره في الحي بسبب وجود كاميرا للمراقبة مثبتة على المبنى المقابل. أما السيدة الثانية فأشارت إلى كاميرا المراقبة المثبتة على شجرة على مقربة من شرفتها وسمَحَت لي بتصويرها، إنما بحذر. ثم جُلتُ لاحقاً في السيارة مستخدماً كاميرا فيديو مموّهة، وقمت بتسجيل لحظات المرور إلى جانب آليات المراقبة الخاصة بالميليشيا، والتي ذكرتها السيدتان سابقاً، وإلى جانب الشرفتين حيث كنت إلتقطت صوراً للشارع.

ثانياً، حضرت في المكان شبه الخاص في داخل سيارات التاكسي العديدة التي تعبر بين الطريق الجديدة والمزرعة، بهدف مفاوضة النشاط الحدودي لـ«الصوت»، كما في حال استخدام الأغنيات والخطابات السياسية والطائفية كمادة صدامية عبر المساحات. سألت السائقين عمّا يستمعون إليه أثناء القيادة، وقمت بتصوير الرحلة والأصوات المسموعة داخل السيارات، وتلك التي تصل إلى السمع من الشوارع في الخارج. وبعد أن أوقفتنا قوى الأمن الداخلي التابعة للدولة للتحري عن الهدف من قيامي بالتصوير، قمت بجولةٍ سيراً على الأقدام عبر المنطقتين، مستخدماً آلة تسجيل صوتي مخفيّة.

ثالثاً، بين أختين توأمين وزوجيهما في منزليهما، بهدف مفاوضة النشاط الحدودي الخاص بـ«النزوح». هاتان الأختان متزوجتان من رجلين يتبعان انتماءات سياسية مختلفة. ومن خلال السكن مع زوجتيهما، صار الزوجان يعيشان في المناطق «الخطأ»، أي في الأحياء التي تعاكس سياساتهما. ويعمل أحد الزوجين في تيار المستقبل ويعيش في المزرعة (برج أبي حيدر)، ويعمل الآخر مع حزب الله وحركة أمل ويعيش في الطريق الجديدة. لذلك، قررت الأختان تبادل المنزلين بين المزرعة والطريق الجديدة، ليتطابق انتماء كل من الزوجين مع انتماء المنطقة التي يقطن فيها. وقد طلبتُ إلى كل من الأختين رسم خريطة للطريق بين المنزلين، والعثور على المنزل الآخر باستخدام كاميرا الفيديو من على الشباك في كل من المنزلين.

رابعاً، بين أشكال التمثيل، الثقافية والسياسية، وبين الأزمنة الماضية والحاضرة، بهدف إظهار أعمال النشاط الحدودي الخاص بـ«الإدارة». قمت ببناء حوار بين شخصية مختار حالي في منطقة المزرعة ومختار خيالي من مسلسل «الدنيي هيك». سألت المختار الحالي عن الأعمال والحدود الإدارية وعن تاريخ المنطقة، وعن رأيه في المختار الخيالي.

بحسب جاين رندل، فإن المكان «ما بين بين» الذي يُخلَق من خلال عمل فني ما أو مشاريع هندسية معينة، يشتغل كممارسات مكانية نقدية في المجال العام، ويسمح بإعادة التفكير في المواقف الثنائية، والأنظمة المعرفية، والشروط المكانية[6]؛ وفي نهاية الأمر، كما أجادل، يتيح مفاوضة مواقع حدودية معينة. ويطرح باركر وفوهان–ويليامز، أنه وبهدف تحدي المخيلة السياسية للجيوبوليتيكيا الحديثة وللحدود، لا بد لنا من التفكير في البدائل المكانية للحدود، مثل الهامش والعتبة[7]. إن الأماكن «ما بين بين» التي شغلتُها في خلال بحثي في بيروت، عملَت بشكل رئيس كتكتيكات سمحت لي بالانسحاب من المساحة العامة المدينية كاستجابة لحضور مختلف القوى السياسية التي تتحكم فيها، كما أتاحت لي في الوقت عينه الحضور في هذه الأماكن العامة. وفي هذه الظروف، كان عليّ أن «أثق» في الأشخاص الذين منحنوني الفرصة لشغل أمكنتهم «الداخلية»، وقد أمنت هذه الثقة نوعاً من الحماية. إن هذا الموقع «ما بين بين» الذي مُنِح من خلال الثقة، ولفترة زمنية قصيرة، يهيئ الإمكانية لممارسات بديلة في المكان العام المديني، توفّر إمكانات مكانية جديدة من خلال الممارسات الفنية في أوقات الصراع. لقد قمت في هذا المقال، بوصف القيود على الممارسات المكانية في المساحة العامة المدينية لجهة علاقتها بحضور الأحزاب السياسية وسيطرتها، لكن هذه القيود تشمل أيضاً عوامل أخرى لا بد من أخذها بعين الاعتبار، مثل سلطة الدولة، ورأس المال، والقطاع الخاص[8]. ويمكن للاقتراح البديل المنادي بمكان «ما بين بين»، أن يعمل في اتجاهين مختلفين كتكتيكات للمقاومة: إما كمكان سلبي للمقاومة يمكن الانسحاب إليه، أو كمكان ناشط للمقاومة يمكن التفاوض عبره من خلال المطالبة بموقع في الممارسات الديموقراطية، والحقوق في الميدان العام.

وفيما قامت ممارسات ترسيم الحدود الخاصة بالصراع السياسي والطائفي بتقييد جميع أنواع الحركة والتحكم فيها، تلك الجسدية والمتخيّلة، قامت ممارسات ترسيم الحدود الخاصة بالفن كشكل من الممارسة المكانية النقدية بخلق «حدود نقّالة»[9]، على حد تعبير ميشال دو سيرتو، وهدفت إلى تشكيل أو احتلال مكان «ما بين بين»، وفقاً لطرح رندل. إن الأعمال الفنية المنتجة في خلال بحثي من فيديوهات، وصوتيات، وتمثيلات بصرية، وتجهيزات مكانية، أزاحت شروط الحدود وحوّلت ماديتها إلى ما بين حدود موقعين، هما المساحة المدينية التي أجري بحثي حولها، ومساحة المعرض الذي أقوم ببنائه. وبالإضافة إلى عرض استراتيجيات وتكتيكات ممارسات ترسيم الحدود الخاصة بالأحزاب السياسية، سمحت هذه العملية بإنتاج ممارسات لترسيم الحدود وخلق أوضاع مكانية جديدة انبثقت عن مفاوضة الشروط الحدودية في الموقع والمذكورة أعلاه، مثل «عبور» حدود المراقبة كنشاط بصري وجسماني وسياسي كما في رواية عتبة شرفتَي السيدتين، من خلال استخدام التصوير وتسجيل الفيديو. وسمح نشاط العبور هذا بتوسيع امتداد مشهد الحي البانورامي الذي كان تمّ تقييده بسبب المراقبة (الشكل 1). إن «ترجمة» لاماديّة الحدود الصوتية إلى مادية الكلمات التي تمكن رؤيتها وقراءتها كما في رواية التاكسي، هي ترجمة تتضمن نسخ الحوارات والأصوات من العربية المسموعة إلى المكتوبة، وهي تجري أيضاً بين اللغتين العربية والإنكليزية، وبين الصوت والصورة. وكشفت هذه الترجمة درجة تطبّع السكان المحليين مع هذه الحدود وعدم ملاحظتهم لها، وكذلك أدت إلى انتزاع هذه الأصوات من سياقها المكاني والزمني الأصلي، وانهيار مسافات الزمن والمكان بينها (الشكل 2). إن «تطابق» خطوط النزوح كما في رواية الأختين يظهر من خلال إيجاد اللحظات المكانية للتوأمة في رسم الأختين لخريطة الطريق، وتتبّع مسار رحلتيهما فوق أفق المدينة البصري. لقد هدف هذا التمرين إلى أداء وتصوير نزوح الأختين غير المرئي، بالمقارنة مع مرئية النزوح القسري كما في حال اللاجئين (الشكل 3 و4). وفي الختام، إن «الاختباء» خلف حدود الادارة، من خلال استخدام المختار الفعلي للمستندات الرسمية كإجابات عن أسئلتي، كشف عن التناقض والفروقات الكامنة في أعمال السرد والتمثيل في كلا مجالَي كتابة التاريخ وأعمال الادارة.

إن ممارسات ترسيم الحدود المتوفّرة من خلال الفن والبحث، تُفاوِض الحدود كشرط حياتي وتسردُه كفعل يومي. وهي تقوم بالتقسيم والربط في الوقت عينه، وتفتح مجالات جديدة في حقلي الفن والحياة الاجتماعية، وفي ما بينهما.

ملاحظات ختامية:

1 ألكسندر س. دينر وجوشوا هايغن، الحدود: مقدمة قصيرة جداً (نيويورك: أوكسفورد يونيفيرسيتي برس، 2012)، ص. 59.

2 هنري ليفيفر، انتاج المكان، مترجم. دونالد نيكولسون – سميث (أوكسفورد: بلاك ول، 1991، 1974).

3 ميشال دو سيرتو، ممارسة الحياة اليومية، مترجم. ستيفن راندال (بيركلي، كاليفورنيا، لندن: يونيفيرسيتي أوف كاليفورنيا برس، 1988، 1984).

4 جاين رندل، الفن والهندسة: مكان ما بين–بين، لندن: آي. بي. توريس، 2006.

5 جوديث سكوايرز، «حيوات خاصة، أماكن معزولة: الخصوصية كامكانية سياسية»، البيئة والتخطيط د: المجتمع والمساحة 12، رقم 4 (1994): 387–401، ص. 399.

6 جاين رندل، الفن والهندسة: مكان ما بين–بين، ص. 1–12.

7 نويل باركر ونِك فوهان–ويليامز، «خطوط في الرمال؟ نحو أجندة لدراسات الحدود النقدية»، جيوبوليتيكس 14، رقم 3 (2009): 582–587، ص. 584.

8 منى حرب، «المساحات العامة والممارسات المكانية: مزاعم من بيروت»، جدلية (تشرين الأول، 2013)، الدخول في 7 تموز، 2014 http://www.jadaliyya.com/pages/index/14710/public-spaces-and-spatial-practices_claims-from-be

9 ميشال دو سيرتو، ممارسة الحياة اليومية، ص. 129.

1

2
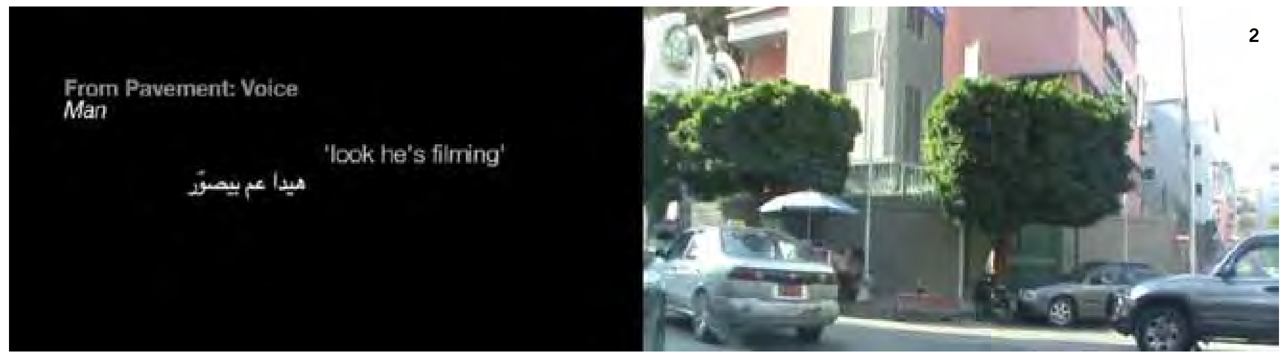

3
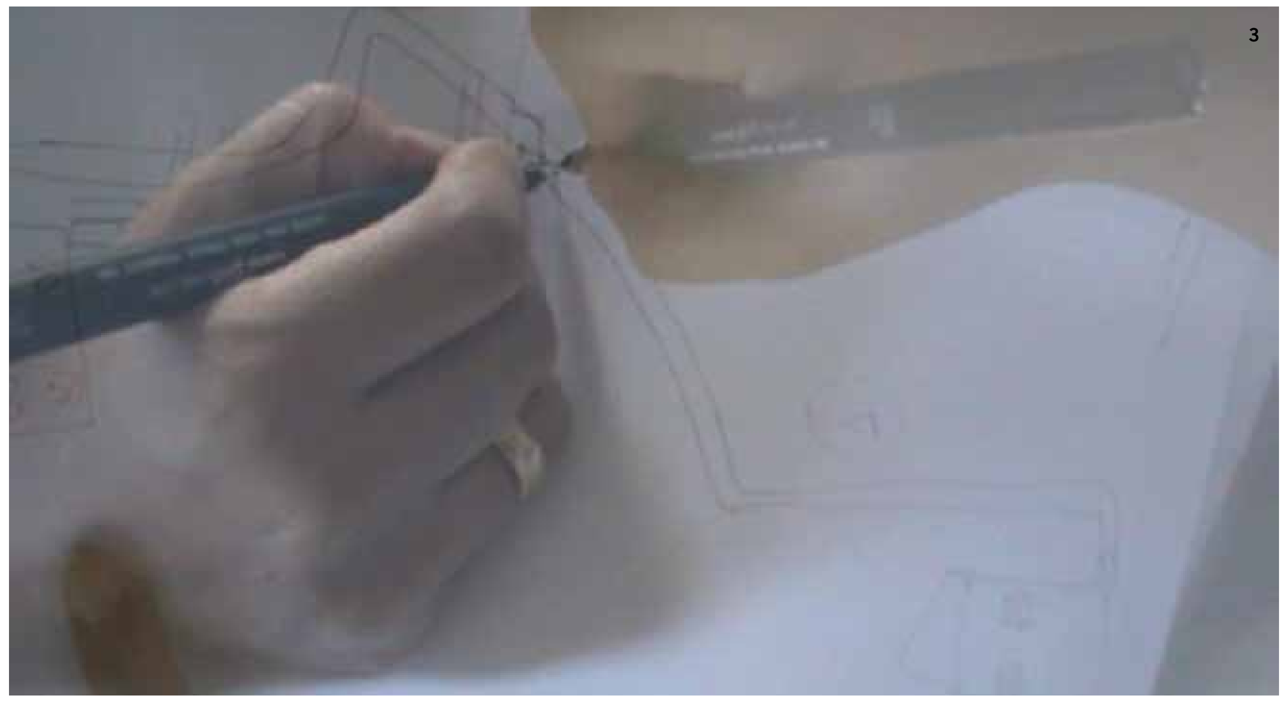

4

وَضع خرائط للعلامات والإشارات في المدينة

منى حرب

منذ فترة طويلة، أنا ومنى فواز وأحمد غربية مهتمون بوضع خريطة للطائفية في بيروت. في خلال عملنا عن الأمن في عام 2011، نشرنا خريطة كانت نتيجة لنقاشات مطولة حول الطائفية مقارنة بالتديّن. وشملت الخريطة مباني دينية الطابع في بيروت على طول خط التماس من مساجد وكنائس. كتبنا حينها نصاً مرافقاً للخريطة شددنا فيه على عدم رضانا عن هذا الأسلوب في رسم الخرائط الذي يجسد المؤسسات الدينية كمؤشرات على الطائفية، ويخفي النقاشات والمفاوضات التي تحدث في الفضاءات المحيطة به. بالفعل، فإنّ وجود مسجد أو كنيسة في حيّ ما لا يعطي إشارة على طائفة هذا المكان، فضلاً عن التوافق والتجانس الديني.

أكملنا عملنا، وانتقلنا إلى رسم خرائط للعلامات السياسية – الطائفية مثل الأعلام، والأيقونات، والرسومات وصناديق التبرعات التي تشير إلى مجموعة طائفية بعينها. هذا المنهج يؤدي إلى تأكيد سيطرة مجموعة سياسية – طائفية في فضاء معيّن، بدون إعطاء الكلام لممارسات ومتطلبات مكانية أخرى. كذلك قمت مع لارا ديب برسم خرائط تظهر فيها أشكال أقل بروزاً لممارسات اجتماعية ومكانية أخلاقية – بشكل خاص المقاهي والمطاعم التي لا تبيع مشروبات كحولية وتقدم نفسها بوصفها «محافظة». هنا أيضاً، ركزت النتيجة على أنواع محددة من المجموعات الدينية، ومن دون التطرق إلى التنوّع، والتعددية، والفروق والتناقضات في الممارسات المكانية التي تعود للطائفية في المدينة.

في محاولات أحدث، طُلب من طلاب الجامعة الأميركية في بيروت ممن يتابعون صف «نظريات المدن» (Urban Theory) في خريف 2014 - 2015 مع منى حرب، برسم خرائط للعلامات التي تشير إلى الهوية في الأماكن العامة داخل الأحياء التي يعيشون فيها. وتعمدنا أن تكون العلامات الطائفية والدينية والسياسية جزءاً من لائحة العلامات الأخرى التي طلبنا منهم ومنهن وضع خرائط لها. لقد كُلفوا بوضع خريطة للعلامات الدائمة وغير المتحركة (على سبيل المثال المباني الدينية، والمؤسسات ذات الهويات الواضحة مثل مكاتب الأحزاب السياسية او المنظمات غير الحكومية)، وكذلك التعرف على علامات الهوية الخفية، أي العلامات التي لا وجود مادي أو بصري لها، وسريعة الزوال، مثل الأصوات أو حركة الأشخاص أو الآليات.

تضمن هذا الجزء من المنشور أمثلة جديرة بالذكر من خرائط الطلاب. فهي تسلط الضوء على كيف أن بيروت الكبرى هي مدينة متنازع عليها، مع حدود تنتجها وتعيد إنتاجها الحروب والنزاعات وكذلك هوياتنا المتعددة (الدينية، والطائفية، والسياسية، والجنسية، والأخلاقية، والاجتماعية والاقتصادية، إلخ) التي تحدد ممارساتنا المكانية الخاصة بفضاءات بيروت العامة وشوارعها.

إنّ الممارسات المكانية في الفضاء العام الخاص بأحياء بيروت المكتظة حيث تعيش مجموعات طائفية متنوعة، تختلف عن تلك الموجودة في ضواحي بيروت الكبرى التي تعيش فيها مجموعات أكثر تجانساً طائفياً. في المكان الأول تكون الإشارات إلى الهوية أكثر تجمعاً وتنوعاً، مع ميل شديد للعلامات السياسية –الطائفية التي تظهر بشكل حاد في الشوارع والتقاطعات الرئيسية. نجد إحدى النتائج المثيرة في خريطة وضعتها ثريا فتح الله لمنطقة عائشة بكار، حيث تحدد المناطق الفرعية السنية والشيعية في الحي الذي تعيش فيه، عبر رسم خريطة لأصوات المفرقعات وإطلاق الرصاص الذي يسمع في الأقسام المختلفة كلما أطل أحد زعماء الأحزاب في خطاب متلفز، عادة يتم بثه عبر مكبرات للصوت من خلال جهاز بث موضوع مباشرة في الشارع. عبر العلامات الصوتية، تظهر الحدود والمناطق التي تحدد الحي وتقسمه إلى مناطق، وشوارع، ومبانٍ وتقاطعات مختلفة يعرفها السكان جيداً، ويتنقلون بينها بحذر استناداً إلى مستوى التوترات الطائفية.

في خريطتها لسوق المنصورية القديم (ص. 35)، ترسم لونا عيزراني خرائط لأسماء المتاجر على طول الشارع، كاشفة بشكل واضح عن هوية المكان المسيحية والغربية (مثلاً متاجر تحمل إسم نيقولا، رفائيل، إلفيس، إيلا، بولين، مارون، آنجيل، جوني، شربل، رونالد، إتنا، سيرج، جورج، مارسيل)، وكذلك الهوية المرتبطة بالعائلة بشكل كبير (مثلاً المتاجر التي تحمل أسماء ثلاث عائلات: الحاج، وواكيم وخوري). إلى جانب هذا الأساس الواضح للهوية المرتبط بالعائلة المسيحية، تبرهن عيزراني أنّ البلدة ليست محصنة ضد تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان منذ بداية الحرب السورية في عام 2011. هي بالتالي ترسم خريطة لحركة اللاجئين السوريين المشاة عبر شوارع السوق، طالبين المساعدة أو بحثاً عن عمل، وكذلك تظهر كل التقاطعات التي يتجمعون فيها. عبر رسم الطريق التي يسلكها اللاجئون والنقاط التي يتوقفون فيها، تمنحنا الخريطة من خلال علامات الحركة المتغيرة تلك قراءة أكثر دقة ومعقدة للبلدة تتعارض مع التجانس الذي توحي به لافتات المتاجر.

في الحازمية، وهي بلدة محاذية لبيروت، يكمّل مشروعا طالبين بعضهما البعض ليظهرا تعددية القراءات المحتملة لمكان واحد. من جهة، يرسم علي أبو طبيق خريطة للمسبحة التي تحمل صليباً، والتي يعلقها السكان داخل سياراتهم المركونة في الشارع. تظهر خريطته الهوية المسيحية المسيطرة في المنطقة، بما أنّ معظم السيارات تحمل هذه الإشارة. من جهة ثانية، ترسم سينثيا عطوي حركة بائعات الهوى اللواتي يتجولن في قسم معين من أحد شوارع المنطقة صباح كل أحد، بحثاً عن زبائن يمرون في المكان في سياراتهم. إنّ القراءة المتوازية لهذه الخرائط تظهر تعقيد الممارسات المكانية التي تتشكل منها الفضاءات والهويات.

خريطة أخرى وضعت للزعيترية تظهر لنا كيف يمكن لممارسات الناس المكانية أن تكون متعددة الأوجه. يظهر وليد حداد كيف تنقسم هذه المنطقة الشيعية إلى أراضٍ أصغر يتحكم في كل منها تاجر يشرف على توزيع المخدرات في منطقته، تحت حماية نظام أمني وعسكري خاص به. ترتبط المنطقة بطريقة معقدة ببلدة الفنار المسيحية، عبر خدمات التعليم والتجارة، وتنتج بالتالي جغرافية معقدة تكثر فيها مجموعة من التفاعلات الرسمية وغير الرسمية.

تعرف الرابية بأنّها منطقة راقية خارج بيروت. اختارت رومي الصياح وضع خريطة للسمات الراقية للبلدة عبر التركيز على المواد التي صنعت منها واجهات المباني، وكذلك علاقتها بالشارع (ص. 35). تحلل بالتالي وضع البلدة من خلال كلفة مواد البناء فيها، والعلاقات المختلفة للمباني مع الشارع العام. تظهر الخريطة كيف أن الرابية هي مجموعة من التجمعات المسوّرة الحصرية والخاصة بذوي الدخل العالي، حيث لا يتم استخدام الشوارع أو اختبارها.

في خريطتها عن الزلقا (ص. 35)، تبرهن لوري خربوطليان عن سيطرة الهوية الأرمنية في الحي عبر رسم خريطة عن عدد البيوت الأرمنية في كل مبنى. كذلك تضع خريطة للمتاجر التي يتكلم أصحابها اللغة الأرمنية. تظهر كيف أنّ شوارع الحي تستخدم بكثرة، ويتم اختبارها من قبل السكان الذين يمارسون رياضة المشي، أو ينزهون كلابهم، أو يرسمون على الجدران. تكشف خريطتها عن طبقات متعددة للممارسات المكانية في حي هو في العادة متجانس دينياً.

بشكل عام، تتوافق هذه التجربة الأخيرة في وضع خرائط للهويات في الفضاءات العامة للمدينة بشكل أفضل مع قراءتنا وتحليلنا لمدنية بيروت المتفاوض حولها والمتنازع عليها. وبالطبع، لكل طالب في الجامعة الأميركية في بيروت شخصيته الخاصة التي تدفع الخريطة التي يضعها باتجاه أو آخر، وهو أمر يجب أخذه بعين الاعتبار عند الاطلاع على تصوراتهم عن الأحياء التي يعيشون فيها.

منى حرب؛ إستاذة مساعدة للدراسات المدينية والسياسة في الجامعة الأميركية في بيروت، ومحررة مساعدة لمجلة «جدلية» الإلكترونية. كتبت وشاركت في كتابة مؤلفين عن نظام حزب الله الخدماتي وعن التسلية الأخلاقية في ضاحية بيروت الجنوبية. تعمل حالياً على الحوكمة البلدية واستراتيجيات المدن في لبنان. http://aub.academia.edu/MonaHarb

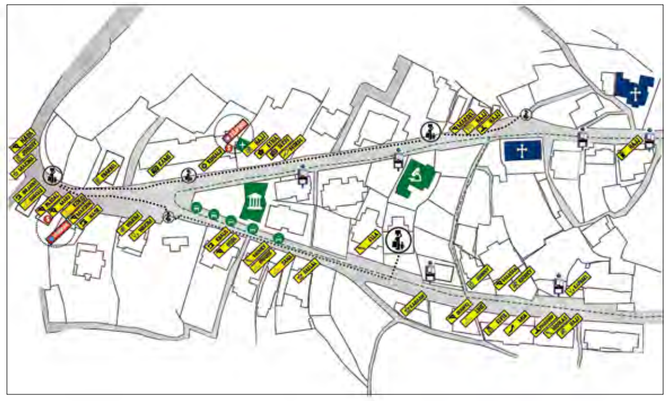

سوق المنصورية القديم

لونا عيزراني/خريف 2014

ملك خاص / وظائف المتاجر / أسماء وفق المالكين
- تصفيف شعر
- هواتف خلوية
- محاسبة
- تصوير
- قرطاسية
- متجر
- تسلية
- جزار
- أزهار
- ثياب
- عيادة
- خياط
- مقاول
- صحية
- ألعاب
- أحذية
- وقود

حكومي
- سيارات دوريات الشرطة البلدية
- مسار سيارات الدوريات
- بلدية
- الجمهورية اللبنانية : المجلس الوطني للبحوث العلمية
- عيادة المنصورية
- ألواح وضعتها البلدية للإعلانات العامة

نشاطات غير لبنانيين
- متجر فلبيني
- متجر إثيوبي
- استراحة في الطبقة الثانية
- وسترن يونيون / مونيغرام

ديني
- الكنيسة الأورثوذكسية

لاجئون سوريون
- لاجئون سوريون
- أكبر وفق حجم المجموعة

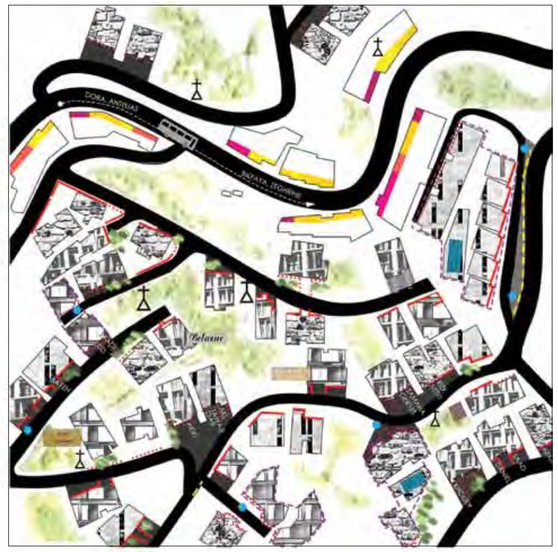

السمات الراقية في منطقة الرّابية

رومي الصّياح/خريف 2014

علامات دائمة
- مواد المباني السكنية
- طوب و / أو حجر كلسي
- خرسانة و / أو جص إسمنتي
- تلبيس بحجر كلسي حديث أو معالج
- ألواح أو تلبيس من الألومينيوم أو زجاج مجمع

علامات مؤقتة
- أسماء مسيحية في المواقف (KHOURY)
- أسماء المباني
- بواب

العلاقة مع الشارع
- طبقة أرضية غير شفافة ومغلقة
- طبقة أرضية غير شفافة مع مدخل
- طبقة أرضية نصف مسامية
- طبقة أرضية نصف مسامية مع مدخل
- موقف سكني ملاصق للطريق
- نباتات مضافة لمزيد من الخصوصية
- سياج من الحواجز الخرسانية

علامات غير مرئية
- باص عمومي على طريق بكفيا

علامات بيئية
- مزار

التصنيف العملي
- طعام
- أثاث
- ثياب
- أدوات تجميل
- إلكترونيات
- مبنى حكومي، دفاع مدني
- مبنى إداري

الضاحية الأرمنية لبيروت

لوري خربوطليان / الزلقا، لبنان / خريف 2014

استخدام المبنى
- سكني
- تجاري
- تعليمي / ديني / كشفي
- زراعي
- صناعي

استخدام قطع الأرض الفارغة
- مخزن للسيارات المستعملة
- مخزن للسيارات الجديدة
- تحوّلت إلى مخزن للسيارات منذ 0 - 5 سنوات
- تحوّلت إلى مخزن للسيارات منذ 6 - 10 سنوات

حدود
- طبيعية
- من صنع الإنسان

أنواع الغرافيتي
- غرافيتي أرمني
- غرافيتي
- غرافيتي سياسي (التيار الوطني الحر)
- غرافيتي أرمني سياسي (الطاشناق)

ضجة
- ضجة دائمة من الطريق
- ضجة في نهاية الأسبوع: كشافة – كنيسة
- محادثات عبر المباني بين العمال الأجانب
- ضجة صباحية: مشاة – ملاجئ

تعريفات إضافية
- قرى الأطفال SOS
- الكنيسة الأرمنية
- المدرسة الأرمنية / مركز
- مزار
- مركز تجمع للعمال الأجانب – وسترن يونيون
- حانة قديمة – مكان لقاء كبار في السن
- عدد الأرمن – عدد السياسيين الأرمن
- العدد الإجمالي للسكان – المتاجر التي تعترف بالأرمن وتتحدث معهم

مسارات وإشارات ملاحظة
- أشخاص ينزهون الكلاب صباحاً (6 - 8 صباحاً) (أصحاب الكلاب)
- أشخاص ينزهون الكلاب بعد الظهر (عمال أجانب)
- إشارة «نظف نفايات كلبك»
- طريق المشاة والأماكن التي يتوقفون فيها
- طريق الحافلات المدرسية (6:45 - 7:00 صباحاً) وأماكن توقفها

اللّعب والمَدينة: مجهود جماعي لِصُنع مَلاعب كرة القَدم الشعبيّة

نادين بكداش وعبير سقسوق

«في سنّ الحادية عشرة بدأت بلعب كرة القدم. كانت كل مغامراتي تدور حول اللعب. كنا نقصد البحر وقتما شئنا، ونلتقط قنافذ البحر. وقتذاك، كان شارع التنّوخيين (في الحمرا) هو ملعبنا. كان الشارع طريقاً ترابيةً، وهناك تعلّمنا ولعبنا كرة القدم. كنا نلعب وقتما شئنا. كان الناس يشاهدوننا من الشرفات ويرَون فينا طاقات واعدةً، وهكذا انتهى بنا الأمر في نادي النجمة...هناك مبنىً شاهق اليوم، كان ملعباً لي في ما مضى... كانت كل تلك المساحة ملعباً لي». من مقابلة مع السيد تميم في 13 كانون الثاني، 2013، «مشروع التاريخ الشفهي لرأس بيروت»، «مبادرة حسن الجوار» في الجامعة الأميركية في بيروت.

بهذه الكلمات، وصف أحد سكّان رأس بيروت منذ أمد طويل، تجربتَه في اللعب في المدينة. مستعيداً أيام الصّبا، استذكر السيد تميم الحيّ بكامله حيث كان يعيش، على أنه «ملعبه». كذلك استحضر كيف شكّل اللعب خارج المنزل مغامرات طفولته، وخطوته الأولى نحو الانضمام إلى فريق لكرة القدم.

يتيح لنا التفكير في «اللعب»، طريقةً جديدةً لرؤية مساحات المدينة. فاللعب هو شكل من أشكال المعرفة بهذه المساحات، حيث تحدث النشاطات من خلال الإبداع والتلقائية المقترنة بالتفاعلات اليوميّة. ومن خلال هذا المنظار، بإمكاننا فهم كرة القدم – وأي نوع آخر من اللعب في الشارع – كممارسة حيويّة ومرِحة تعيد إنتاج المساحات المدينية واستعادة الحق فيها. إذاً، تستجيب هذه الممارسات لطموح الفيلسوف هنري لوفيبفر بأن يمتدّ اللعب ليتجاوز قيود الزمان والمكان المحدّدة في الحدائق أو الملاعب الرسمية، ليفيض عنها مجسّداً بذلك لعباً حرّاً من الحدود في المدينة. لماذا، يسأل لوفيبفر، لا يمكن للملعب أن يشتمل على المدينة بكاملها؟ (Lefebvre 2003). لقد رأى لوفيبفر في العفوية المتجسّدة في اللعب، إمكانيّة لتفكيك نظام الأشياء، وزعزعة البنى الصّلبة لما اسماه المساحة المجرّدة، وبمزيد من التحديد، مساحة الرأسمالية الحديثة المتعنّتة. بدلاً من ذلك، يتيح إمكانيات جديدة في النظام المديني الجامد القائم. بالتأكيد، هذا الملف البحثي هو دعوة لمتابعة مخيّلة لوفيبفر السياسية من أجل تجاوز قواعد التخطيط، وتخيّل إمكانيّة، بل فرصة مدّ اللعب على كامل المدينة، وإن كان على امتداد هذا المقال.

مستلهِمين أفكار لوفيبفر عن القدرة التغييرية أو الثورية للعب، بدأنا هذا التحقيق بسؤال بسيط: أين يلعب الناس في بيروت؟ ونظراً لجاذبية لعبة كرة القدم، كان من الطبيعي أن نركّز بحثنا عليها باعتبارها على الأرجح، الممارسة العامة الأكثر شعبيّة واستمراريّة. كذلك آثرنا تحرّي الملاعب المفتوحة والناتجة عن مجهودات إبداعية ذاتية أو جماعية ، لأننا وجدنا فيها الإمكانيات الأنسب والأكثر إلهاماً لقراءة «المساحات العامة» من وجهة نظر مستخدميها، بدلاً من مؤسسات الدولة أو السلطة.

في خلال عملنا، والتزاماً بفكرة «المدينة من وجهة نظر مستخدميها»، لم نقارِب كرة القدم كـ«رياضة حديثة» مربوطة بنظام من المؤسسات (العامة أو الخاصة) والوكلاء الذين يمثّلون مصالح الرياضة ويدافعون عنها، والذين ينتجون السلع الرياضية (المعدّات، الملابس، القمصان قصيرة الأكمام) (Bourdieu 1978). على العكس من ذلك، كمن اهتمامنا في «الممارسة البسيطة للألعاب» التي ميّز بورديو (1978) بينها وبين الرياضة الحديثة. وبالانطلاق من هذا، بحثنا عن ملاعب لكرة القدم (غير رسمية) يمكن للشباب دخولها بحريّة أفراداً أو جماعات، من دون دعم مؤسّسي، ببساطة للاستمتاع باللعب ولقضاء الوقت معاً، بعفوية وتلقائية.

وبما أننا اخترنا توثيق كرة القدم، لا بدّ لنا من الإشارة إلى أن خيارنا يعكس تحيّزاً جندرياً لكون معظم اللاعبين الذين صادفناهم من الذكور. بمعنىً ما، نحن ندرك بأن هذا الشكل من اللعب يظلّ محصوراً بقيود الممارسات الاجتماعية الذكورية التي تسمح للفتيان بالوجود خارج المنزل في أوقات أكثر وبسهولة أكبر من الفتيات، وتتيح لهم بأن يزاولوا هذا الشكل من اللعب باستمرار.

ومن خلال توثيق الممارسات الجماعية المتّسمة بتخطّي الحدود وتثبيت الأحقّيّة في هذه المساحات، نهدف إلى تسليط الضوء على أهميّة توسيع الفهم المرتكِز على الملكيّة للمساحة، من أجل دعم أحقّيّة الاستخدام السابق للمكان، كشكل تاريخي ومعاصر مهمّ في إدارة استخدامات المساحة المدينية (Fawaz & Moumtaz 2013, Blomley 2004).

الحق في مساحات اللعب يطمس الفصل بين العام والخاص

كما في كثير من السياقات المدينية، حيث المساحات العامة المخصّصة للعب نادرة، بينما تظلّ تلك المتروكة أو الهامشية متاحة بالفعل، يستذكر كثير من سكّان بيروت بشغف، لعب كرة القدم في ما يصفونه «بُقعاً خاليةً». فلطالما كانت كرة القدم في الشارع أو كرة القدم الشعبية، ممارسة شائعة في كثير من الأحياء. فبُقع الأرض ذات الملكيّة الخاصة غير المبني عليها، والساحات والشوارع غير النافذة، كلها تشكّل مواقع للعب كرة القدم. فعلى سبيل المثال، كان لاعبو نادي الأنصار الشهير الذي تأسس في حيّ الطريق الجديدة، يلعبون في حرش بيروت المجاور، وفي كثير من البُقع الخالية في الطريق الجديدة. وكذلك الأمر بالنسبة لآخرين، فلاعبو نادي النجمة كانوا يتدرّبون باللعب حفاة الأقدام على رمال الأوزاعي. لكن مع ارتفاع الكثافة السكانية في المدينة وانتشار البناء فوق كلّ بُقعة خالية تقريباً، بقيت قلّة من المساحات المفتوحة مُتاحةً للاعبي كرة القدم.

قمنا بتحديد ملاعب كرة القدم على خريطة جوية لبيروت تعود إلى العام 2003، ومن ثمّ توجّهنا إلى الميدان لتحرّي وضعها الحالي. في المحصّلة، قمنا برسم خريطة لستّين ملعباً في بيروت الإدارية ومحيطها القريب، لم تعد تُستخدَم بين عامَي 2003 و2013 كملاعب لكرة القدم. وتوصّلنا إلى استنتاج بأن 85% من ملاعب كرة القدم غير الرسمية التي كانت موجودة في عام 2003، تحوّلت اليوم إلى مواقف للسيارات، أو مبانٍ أو ورشات بناء.

لكن من خلال بحث أعمق، وجدنا أن عدداً من ملاعب كرة القدم غير الرسمية لا تزال محفوظة في المدينة من خلال الممارسة الجماعية، فيما تنشأ في الوقت عينه ملاعب أخرى جديدة. وفي ضوء هذا، اخترنا تسعة ملاعب غير رسمية في بيروت وضواحيها، صنعها واهتمّ بصيانتها شباب الأحياء، وخدمت مجموعةً واسعةً ومتنوّعةً من اللاعبين، مثل الفتيات والفتيان الذين يمارسون ألعاباً مختلفة، أو العائلات التي تقصدها للتنزّه.

كيف يمكن لنا تحليل وفهم ملاعب كرة القدم هذه كمساحات للعب في بيروت؟ نوجز مسارات تسعة ملاعب لكرة القدم قمنا بمسحها خلال عام 2014. وفي كل ملعب منها، نوجز مسار بقعة الأرض منذ جرى تحويلها لأول مرة إلى ملعب لكرة القدم، فيما ننظر في وضع كل من هذه الأراضي منذ ستينات القرن الماضي، ونصِف المراحل التي مرّت فيها. وفيما ينظر القراء والقارئات إلى السلسلة، ويرصدون خريطة التحولات المساحية والمواجهات التي لطالما خاضها الشباب في وجه مالكي العقارات أو مدراء أعمالهم، من المفيد تذكّر ما يلي:

- إن ملاعب كرة القدم التسعة هي ملكيّات خاصة. ويتفاوت سلوك المالكين بين عدم التدخّل، والتقبّل، وفي العادة المعارضة العلنية لاستخدام الأرض من قبل اللاعبين.

- إن اكتساب هذه المساحات كـ«مناطق مفتوحة للعب» على الرغم من مقاومة المالكين، يستلزم قدراً عالياً من التنظيم والالتزام من جانب الشباب.

- إن اكتساب المساحة يتمّ في العادة، وإن ليس دائماً، بشكل سلمي. فعندما يرصد الفتيان بقعة يمكنهم الاستيلاء عليها، يبدؤون في العادة بـ«اختبار» الوضع وصولاً إلى الاستئثار بها في النهاية. لكن عندما يفقد هؤلاء الفتيان البقعة بتحوّلها إلى موقف للسيارات أو إلى أيّ مرفق آخر، عندها، تعتمد إعادة اكتسابها على استخدام القوة، كما في ملعب رأس النبع (ص. 40) و ملعب أرض جلول (ص. 42).

- إن إمكانية الدخول إلى بقعة الأرض هي العنصر الرئيس في اكتسابها. فالشبان يضعون السلالم المؤقتة والدّرج لتيسير القفز فوق الجدران، أو يستخدمون أجسادهم لتجاوز البوابات (ص. 38).

- إن «صيانة» الملعب والحفاظ على تماسكه يتطلّبان نوعاً آخر من الاستثمار الذي يستلزم، إلى جانب الممارسة المعتادة، خلق «وقائع على الأرض»، من خلال ترك الآثار الماديّة مثل إحضار مرام لكرة القدم، ووضع الإشارات على الأرض، واستخدام الغرافيتي، وتركيب الإضاءة والمقاعد للجماهير، إلخ. (ص. 39).

في كلا الحالتَين، تسمح هذه الممارسات والإجراءات الجماعية بإمكانية المُطالبة بالمساحة، وبواقع يتحدّى هيمنة الملكيّة العقارية على المدينة، بما أن اللعب يتمّ رغماً عن مالكي العقار. بمعنىً آخر، من خلال التجاوز الجماعي، والتدخّل والاستئثار بأراضٍ ذات ملكيّات خاصّة في المدينة، ينجح هؤلاء الفتيان المراهقون والشبان والأطفال بتسليط الضوء على الاستحقاق بالاستخدام / الممارسة في العقار الخاص وفي المدينة بشكل عام.

قراءة الأحياء: قصص من الملعب

قمنا بمعاينة ملاعب كرة القدم التسعة التي تشكّلت بمبادرات من أهالي الحيّ بغرض لعب كرة القدم، وهي تقع في المناطق التالية: حرش القتيل، أرض جلول، الكولا، الكرنتينا، خندق الغميق، رأس النبع، مخيّم مار الياس وملعبان في منطقة الجناح. وتتيح قراءة الأحياء التي تقع فيها الملاعب بمَوَضعة أحقيّة الشباب في السياق التاريخي والمديني. وتتوفّر قراءة مفصّلة لكل ملعب في الشريط الزمني في الصفحة (ص. 40 – 43). وفي ما يلي، نورد مُقتطفات موسّعة:

الكرنتينا، آثار الحرب

يثبت مثال الكرنتينا جهداً جماعياً شاباً لصنع ملعب لكرة القدم، في حيّ يصارع لتخطّي آثار الحرب الأهليّة القاسية. ففي عام 1994، قرّرت مجموعة من شبّان «حيّ الخضر» تحويل بقعة أرض خالية، هي موقع سابق لحيّ أرمني هدمته الميليشات بالكامل في عام 1976،إلى ملعب لكرة القدم. جمع اللاعبون اليافعون المال من السكان لتركيب الشِباك، وبات الملعب يُستخدم منذ ذلك الحين لإقامة المباريات والدورات.

يتيح مثال الكرنتينا رؤىً جديدةً للمساحات المدينية المُجنَدَرة. فعلى الرغم من أن معظم اللاعبين والفرق تتألّف من الفتيان والرجال، صادفنا في الكرنتينا فريقاً لكرة القدم من الفتيات قيد التأسيس. كذلك رصدنا تعاوناً حثيثاً بين الفتيان والفتيات في تشكيل الملعب، وهو عامل يقوّي الاستحقاق الجَمعيّ للملعب، ويمكن اقتفاء أثره في العناصر المعقّدة للاندماج. إن حضور النساء في المساحة العامة، وإن كان في الحدّ الأدنى كما في حال كرة القدم في جميع أنحاء العالم، يشكّل عاملاً مهمّاً في إعادة تشكيل المساحة المدينية.

الملاعب والأحياء غير الرسمية

أما ملاعب أخرى مثل حرش القتيل والجناح، فكانت ثمرة تخطيط القاطنين في إطار العلاقة بالعمران غير الرسمي في المنطقة. فملعب حرش القتيل على سبيل المثال، مرتبط بشدّة بتاريخ تشكّل منطقة حرش القتيل غير الرسمية. فقبل عام 1982، كان سكّان حرش القتيل يلعبون كغيرهم في ملعب التضامن في طريق المطار القديمة. لكن عندما استُبدل ملعب التضامن بمبنىً جديد في عام 1982، تحوّل اللاعبون إلى اللعب في ملعب حرش القتيل. ونشأت هذه الفرق في كل من أحياء حرش القتيل، وبالتحديد في حيّ صالحة (الذي نزح سكّانه من قرية صالحة، إحدى القرى السبع)، والحيّ التحتاني (الذي جاء معظم سكانه من شبعا وبعلبك)، والحيّ الكردي. وبحلول أواخر الثمانينيات، كانت المنطقة غير الرسمية في طور التوسّع من خلال الامتداد العمراني السريع الناجم عن وصول أفواج جديدة من المهاجرين / ات. وعلى الرغم من ذلك، رفض أعضاء فريق كرة القدم أن يتمدّد الحيّ على حساب الملعب، واتفقوا من خلال مفاوضات مع الفاعليات الرئيسة في المنطقة، على الحدّ من المدّ المديني بما يحفظ وجود الملعب.

الصراع للابقاء على الملعب

يُبرز كثير من ملاعب كرة القدم صراعاً حول المدينة كما نريدها. فموقع الخندق الغميق الذي استمرّ لأربعين عاماً كملعب لكرة القدم ومساحة رئيسة لاجتماع الأهالي في الحي، فُقِد مؤخراً لمصلحة شركة عقاريّة. وعلى الرغم من أن المشروع توقّف بعد البدء بأعمال البناء بسبب تكشُف موقع أثري تحته، إلا أن الأرض دُمّرت كملعب لكرة القدم.

أما ملعب أرض جلول، وهو موقع محفور في الذاكرة الجماعية للطريق الجديدة – فقرّر مالكه مؤخراً تشييد جدار حول الأرض، بهدف تثبيت ملكيّته. كذلك دُمّر الجدار مرّات عدّة خلال عملية بنائه، وما زال الشبان والأطفال يقفزون فوقه، أو يعبرون إلى الداخل عبر فتحة بالقرب من كومة القمامة.

أما في رأس النبع، فتصارع مجموعة من الأصدقاء الشباب والجيران باستمرار للحفاظ على ملعب كرة القدم في حيّهم، محبَطين نتيجةً لتضاؤل البقع الخالية المتاحة للعب فيها، بسبب نشاط البناء الكثيف في منطقتهم خلال الأعوام العشرة الماضية، ما جعل من هذا الملعب خيارهم الأخير. وقام هؤلاء بتجهيز الملعب من خلال إحراق العشب والإبقاء على الرمال للعب عليها. وفي أحد الأيام، زُفّتت الأرض وأُغلقت ببوابة جديدة، وحُوّلت إلى موقف للسيارات، وبُنيت فيها غرفة صغيرة لحارس الموقع. وفي ردّ على هذا، أخذ الفتية يرشقون السيارات بالأحجار والزجاجات الفارغة بشكل يومي، مرغمين بذلك أصحاب الموقف على إيقاف مشروعهم بعد أشهر عدّة. ولعلّ ما سمح لهذه المجموعة بالإقدام على هذه التدخّلات المباشرة، هي الصداقة التي تجمع بينهم ومبدأ المعاملة بالمثل: فجميعهم وُلدوا ونشأوا في الحيّ، وارتادوا المدرسة ذاتها، باستثناء قلّة من المتسرّبين.

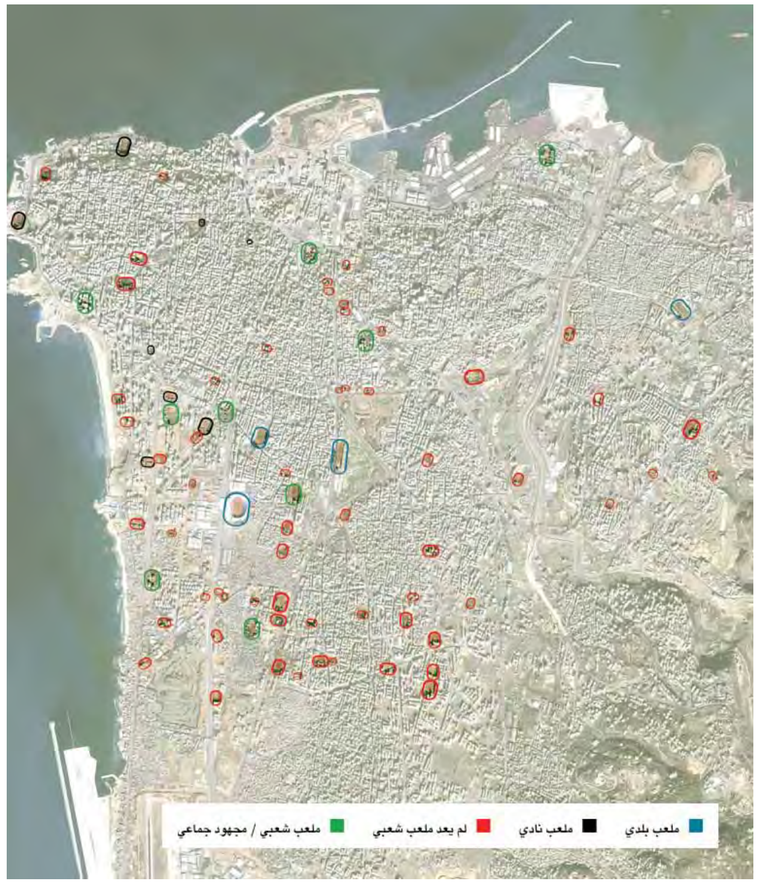

كيف نفهم ممارسات الشباب؟

يثبت هذا البحث أن ممارسات الشباب المساحية المختلفة في هذه الملاعب، تتحدى خطاب الملكيّة السائد، بهدف حماية حقهم في لعب كرة القدم بحريّة في الخارج وبالقرب من مساكنهم. وتتّسم أحقيّة هؤلاء بآثار ماديّة غير ملحوظة، على شكل شِباك، وكتابات على الجدران، ومعالم حدود الملعب المرشوشة على الأرض بالغرافيتي، وغيرها من الممارسات التجاوزيّة العديدة (راجع / ي الخريطة). وتسعى هذه الممارسات الفرديّة، الهادئة والمباشرة، إلى إعادة توزيع الفرص على شكل حيازة المساحات للعب فيها.

وفي المقابلات، عبّر كثير من الشباب عن الإحباط نتيجةً لاضطرارهم إلى حجز الملاعب الرسمية، والخضوع لقواعد تحدّد ما يجب فعله أو عدم فعله في الملاعب الخاصّة. وفي سعيهم إلى ممارسة عفوية وتلقائية في المساحة الخارجية، يبني هؤلاء الشباب تصرّفاتهم وممارساتهم على مبدأ المعامَلة بالمثل والتفاوض، بدلاً من العقود والقواعد الثابتة.

كذلك يتحدّى الشباب ممارسات السيطرة والتحكّم في الملاعب البلديّة، والتدابير المستخدَمة للحدّ من الدخول اليها. وتتضمّن هذه التدابير تشييد جدران أكثر ارتفاعاً وسياجات لضبط التجاوز، وكما يُروى في بعض الحالات، إتاحة الدخول لحاملي تصاريح خاصّة إلى مناطق محدودة وفي إطارات زمنية معيّنة. هناك ثلاثة ملاعب بلديّة احترافيّة في بيروت وضواحيها المجاورة (الملعب البلدي، المدينة الرياضية وملعب برج حمّود)، كانت جميعها قواعد عسكرية خلال الحرب الأهلية، وهي تخضع اليوم لسيطرة مشدّدة من قبل الجيش اللبناني. وحالياً، تُقام مباريات ودورات احترافية محدودة جداً في هذه الملاعب. لكن الملعب البلدي وملعب برج حمّود الواقعين في منطقتين بكثافة سكانية عالية، لطالما كانا متاحَين للدخول إما من خلال التفاوض أو التجاوز من قبل الأهالي القاطنين في الجوار. كذلك يقفز الأطفال فوق السياجات، ويحدثون فجوات في الجدران من أجل الدخول، أو يلعبون على أطراف الملعب الأساسي.

التأثير على التخطيط المديني

على الرغم من مواظبة هذه المساحات على تأدية دورها كمساحات اجتماعية للعب، فإن بعضاً منها مُهدّد باستمرار. هناك تناقض واضح بين أنظمة الحَوكَمة المدينية (مثل حقوق الملكيّة وقوانين التخطيط) من جهة، وبين الممارسات التعطيليّة والمقاومة التي تحدث في هذه المواقع من جهة أخرى. وتتيح قصصُ كلٍّ من الملاعب المذكورة قراءات ذات دلالات مهمّة على كيفيّة فهمنا للمجال العام، وبالتالي بلورة السياسات التي يجري إقرارها لتأمين استمرارية هذه المساحات وغيرها من المساحات الاجتماعية في المدينة. وتدفعنا هذه القراءات إلى الاعتراف بوجود ما يسمّيها بلوملي «أحقيّة في الملكيّة البديلة» ذات النطاق الجماعي (Blomley 2004). فالشباب – لاعبو كرة القدم هؤلاء – يتمتّعون بأحقيّة مشروعة في هذه المواقع، مدفوعين بالمصلحة الجماعيّة. وترتكز مصلحتهم الجماعيّة بالملكيّة على الاستخدام والحاجة المتأصّلة، وهي مصلحة محلّية (متجذّرة في المجتمع المحلّي). ولعلّ دور اللعب يكمن هنا. فمن خلال ممارسة رغبتهم غير المقيّدة باللعب، يتحدّى الشباب إحدى الممارسات الأكثر رسوخاً في مدن اليوم: وَسم المناطق إما عامّةً أو خاصّةً، بحسب ملكيّة العقار، وبالتالي إغلاق كثير من المساحات نتيجةً لتعليمها ملكيّةً خاصّةً. إذاً، الدعوة موجّهة اليوم إلى المخطّطين / ات ومديري المدينة لاتّباع مثال الشباب، ولإدراك أن الأحقيّة في المساحة لا تحتاج أن تتجاوز المخيّلة المرتكزة على التملّك وحسب، بل توجِب ذلك.

الهوامش:

Lefebvre, H. 2003. *The Urban Revolution.* Minesotta: University of Minesotta Press.

Blomley, N. 2004. *Unsettling the City: Urban Land and the Politics of Property.* London: Routledge

Bourdieu, P. 1978. Sport and Social Class. *In: Rethinking Popular Culture*, edited by Mukerji and Schudson, University of California Press, 1991

Fawaz, M. and N. Moumtaz. 2013. "Property and Planning, an Introduction." Introductory notes given in City Debates 2013, American University of Beirut.

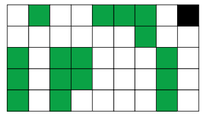

اختراق

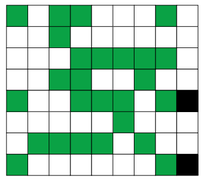

تنسيب الملعب

ترسيم الملعب

منصة الجمهور

الإضاءة

الملابس

ملعب الباشورة

كانت هذه الأرض (العقار 1114) موقعاً لمستشفى «قلب يسوع» الذي بُنِيَ في عام 1862 وعُرف باسم «المستشفى الفرنسي».

في عام 1970، انتقل المستشفى إلى منطقةٍ أخرى في بيروت، وبقي المبنى القديم خالياً. يحكي سكان الباشورة أن الجيش اللبناني أراد التمركز في المبنى وتحويله إلى ثكنةٍ عسكريةٍ، فرفض الأهالي وقاموا بهدم المبنى بأكمله.

بعد أن أصبح الموقع خالياً، تحوّلت الأرض سريعاً ملعباً لكرة القدم ومساحةً مشتركةً يقضي فيها الناس وقتهم. كذلك، لعبت في الملعب فرقٌ غير رسميةٍ مثل الخندق، المصيطبة، الرسالة وبرج أبي حيدر، وأُقيمت فيه دوراتٌ عدّة.

في عام 2006، انتقلت ملكيّة العقار 1114 – كما العقارات المحيطة به – من عائلاتٍ محليّةٍ إلى شركةٍ عقاريةٍ باسم «العالية».

بقي الموقع ملعباً ومكاناً عاماً لسكان الباشورة وغيرها من الأحياء، حتى باشرت الجرافات الحفر فيه تمهيداً لورشة بناءٍ جديدة. وبعد تدمير مساحةٍ عامةٍ بعمر أربعين عاماً، اصطدمت الجرافات بوجود آثارٍ تحت الأرض، فقامت مديرية الآثار بإيقاف الحفر، لكن الجرافات ما زالت تحوم حول الموقع.

قام مالكو الشّركة بإغلاق مداخل الموقع، بعد أن كان الأولاد يتسلّلون اليه للّعب.

ملعب رأس النبع

كان شباب الحيّ من الأصدقاء يلعبون كرة القدم في ملاعب كثيرةٍ في رأس النبع، وذلك لوفرة الأراضي الخالية. لكنهم خسروا هذه الملاعب تدريجياً بسبب أعمال البناء عليها.

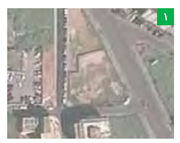

عثرت مجموعةٌ من الصبية الأصدقاء على أرضٍ ملائمةٍ للّعب، فأحرقوا العشب فيها وجهّزوها لتكون ملعباً لهم.

قام أصحاب الأرض بتزفيتها ووضع سورٍ حولها، محوّلينها إلى معرضٍ للسيارات، كما بُنِيت فيها غرفةٌ للحارس.

قاوم الصّبية الواقع الجديد من خلال رمي الزجاجات على السيارات بشكلٍ منتظم يومياً، حتى نجحوا في إيقاف عمل المعرض. هكذا، استعاد الصّبية اللأرض وكسروا قفل البوابة، ثم رسموا خطوط الملعب وحدّدوا المرمى، وصاروا يستخدمون غرفة الحارس لحفظ ملابسهم.

بعد ذلك، قام الصّبية بهدم غرفة الحارس كي يكسبوا ملعباً موازياً أصغر حجماً للأولاد الأصغر سناً، وكذلك رسموا خطوطه وحدّدوا مرماه.

ملعب مخيم مار الياس

كان شباب المخيم يلعبون كرة القدم في أرض قريبةٍ من المخيم قبل أن يتمّ البناء عليها.

في عام 1997، قرّر لاعبو كرة القدم في المخيم – وعددهم عشرون شاباً –تجهيز الأرض الكبيرة المجاورة لمخيمهم. جمع هؤلاء مبلغاً من المال من أهل المخيم، وأتوا بجرافةٍ لتسوية الأرض، وأقنعوا حدّاداً من المخيم بصنع العارضات وتركيبها.

استُخدم الملعب لسنواتٍ، وأُقيمت فيه دوراتٌ لكرة القدم خلال شهر رمضان، جمعت فرقاً من سائر مخيمات لبنان، وكذلك من الطريق الجديدة ونادي الصفا. وشكّل الموقع لعائلات المخيم مكاناً للتنزّه وقضاء الوقت مع الأطفال، فوضعوا سلّماً حديدياً ليسهّل دخول الأطفال إليه.

مؤخّراً، يبدو الملعب مهملاً بسبب الأمطار وسحل التربة. يقول اللاعبون إنهم بحاجةٍ إلى مبلغٍ كبيرٍ من المال لإصلاحه، لكنّ الجمعيّات ترفض دعمهم لكون الأرض ملكيّةً خاصّة. يصرّ الشباب باستمرارٍ أن ليس لدى مالكة الأرض مانعاً في أن يلعبوا كرة القدم فيها، بشرط ألّا يتمّ البناء عليها.

ملعب الكرنتينا

تضمّ منطقة الكرنتينا عقاراتٍ تقع فيها أبنيةٌ مؤلفةٌ من طابقين، تملكها وتقطنها عائلاتٌ مثل دونيكيان وشالوارجيان وغيرها، منذ ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي.

بعدالمجازر الأرمنية التي ارتكبتها القوات العثمانية في عام 1915، قدم آلاف الأرمن إلى منطقة المدوّر في بيروت في أوائلال العشرينيات. وقتذاك، برز مخيم الكرنتينا للأرمن، ثم صار يسكنه فقراءٌ من مناطق أخرى، كالأكراد والفلسطينيين والسوريين واللبنانيين الذين نزحوا إلى العاصمة، فيما انتقل بعض الأرمن واستقرّوا في منطقة الخضر (في الجزء الشرقي من الكرنتينا)، حيث اشتروا أراضي وبنوا فيها بيوتاً. حالياً، لا يتفاعل سكان منطقة الخضر كثيراً مع باقي المدينة، إذ فصلهم أوتوستراد الشمال في عام 1956 عن «العالم الخارجي»، بحسب وصف أحد السكان. اليوم، عددٌ كبيرٌ من سكان المنطقة عاطل من العمل، فيما لم يكمل العدد الأكبر من المتعلّمين تعليمهم الرسمي.

خلال الحرب الأهلية اللبنانية، هُدِم وجُرِف حيّ بأكمله في منطقة الخضر على يد الميليشيات. آنذاك، نزح سكان الحيّ (المكوّن من نحو أربعين عقاراً صغيراً) إلى مناطق أخرى، وهاجر معظمهم إلى الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول.

بقيت العقارات فارغةً حتى نهاية الحرب الأهلية وعودة بعض سكان منطقة الخضر إلى بيوتهم. وبعدما استعادت المنطقة حياتها، أراد بعض سكان الحيّ من الشباب إنشاء ملعبٍ لكرة القدم، فاستخدموا الأرض الفارغة المقابلة لحيّهم، وجمعوا المال من السكان، وفرشوا الأرض بالرمال وركّبوا العارضات.

طيلة سنواتٍ، لعب أولاد الحيّ في الملعب، ونظّمت الفرق المحليّة دوراتٍ لكرة القدم فيه. لكن في أوائل عام 2014، ركّبت شركة «ألفا» عاموداً للإرسال الهاتفي في وسط الملعب (باعتبارها أرضاً مهجورةً)، ما عطّل نشاطاته وعرقل لعب كرة القدم فيه.

في أواخر عام 2014، وردت شكاوى تفيد بأن عامود «ألفا» يشكّل خطراً على سكان المنطقة، وخاصّة في موسم الشتاء، إذ يلعب حوله الأطفال ويتسلّقونه. عندها، تراجعت الشركة عن «عملتها» ونقلت العامود إلى موقعٍ آخر. هكذا، استرجع الشباب والأولاد الملعب وقاموا بتأهيله من خلال تجديد العارضات، عائدين إليه بحماسٍ أكبر. حالياً، ينوي المدرّب الشاب تأسيس فريق كرة قدمٍ للبنات، وتدريبهنّ كما يدرّب الصبية.

ملعب حرش القتيل

في بداية الخمسينيات، نمت منطقة حرش القتيل بشكلٍ غير رسميٍّ على أراضٍ متنازعٍ على ملكيّتها،كامتدادٍ لمخيم بئر حسن للاجئين الفلسطينيين. هي منطقةٌ سكنيةٌ بامتيازٍ، وتختلف بذلك عن باقي التجمعات غير الرسمية في بيروت وضواحيها.

قبل الاجتياح الإسرائيلي لبيروت، لعب شباب حرش القتيل في ملعب نادي التضامن على طريق المطار القديمة. لكن خلال الاجتياح، تم البناء على هذه الأرض، فانتقلوا في عام 1982 ليلعبوا في أرضٍ بورٍ ملاصقةٍ لحرش القتيل.

في عام 1984، أراد لاعبو كرة القدم تحسين الملعب. وتألّف هؤلاء تحديداً من شباب حيّ صالحة (المتحدّرين من قرية صالحة، إحدى القرى السبع)، وشباب الحيّ الكردي، وشباب الحيّ التحتاني (المتحدّرين من شبعا وبعلبك). فرش هؤلاء الرمل فوق الحصى، وجمعوا مبلغاً من المال من السكان لشراء العارضات، والطابة والطبشور لرسم حدود الملعب.

في أواخر الثمانينيات، أخذت منطقة حرش القتيل غير الرسمية تتمدّد من خلال عمليات البناء المتزايدة استجابةً لقدوم مزيدٍ من النازحين إلى المنطقة، حتى بات الامتداد العمراني يهدّد الملعب. رفض اللاعبون الواقع المستجدّ، واتفقوا من خلال المفاوضات مع النافذين في المنطقة – من حزبيين وغيرهم – أن يحافظوا على الملعب.

منذ ذلك الحين، بات الملعب جزءاً أساسياً من المنطقة، يقصده اللاعبون من مناطق مختلفةٍ مثل الجناح والأوزاعي والغبيري وحيّ التنك وغيرها، وتُنَظّم فيه دوراتٌ لكرة القدم.

ملعب أرض جلّول

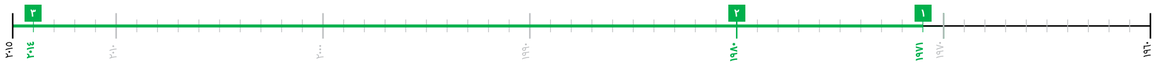

١

٢

٣

في عام 1971، ومع سيطرة الفصائل الفلسطينية على المنطقة، قامت منظّمة الصّاعقة بتحويل أرض بورٍ تعود ملكيّتها إلى عائلة جلّول، إلى ملعبٍ لكرة القدم. وقتذاك، بنت المنظّمة مدرّجاً من أربع درجاتٍ، وجهّزت الملعب بعارضاتٍ للمرمى.

في بداية الثمانينيات، استعاد المالك الأرض، وعيّن حارساً لها خوفاً عليها من التنظيمات المسلحة. أحمد، الذي كان مدرّباً سابقاً في نادي النجمة وتوقّف عن ممارسة شغفه بعد خسارة يده اليمنى، حَرَس الملعب وعزّز مكانته كمساحةٍ للعب كرة القدم. كان أحمد يدير الملعب، وينسّق الدورات، ولا يمنع أحداً من الدخول بحريّةٍ، لكنه كان يطلب رسماً قدره عشرة آلاف ليرةٍ من الفرق المحترفة حصراً، ويستخدم المبلغ لتنظيف الملعب وصيانته. كانت لأحمد غرفةٌ صغيرةٌ يضع فيها ثيابه وثياب اللاعبين، وكان يعيش في بيتٍ على مقربةٍ من الملعب.

بقي الملعب مساحةً أساسيةً مفتوحةً لسنواتٍ، له تاريخٌ وأثرٌ في حياة المنطقة ونشاطاتها، وهي منطقةٌ ذات كثافةٍ سكانيةٍ عاليةٍ في مقابل سوق صبرا، ومخيم شاتيلا والطريق الجديدة التحتا. كان يفِد إلى الملعب يومياً عشرات الأولاد الفلسطينيين لممارسة اللعبة بمشاركة رفاقٍ لبنانيين، وكانوا يتوزّعون في فرقٍ تحمل أسماء مدنٍ وقرىً فلسطينيةٍ، كجباليا، مجد الكروم، جنين، أريحا والكرمل.

في عام 2014، قرّر مالك الأرض إغلاق الملعب في وجه العامّة. كذلك قام ببناء سورٍ حول الموقع، وهدم المدرّج وغرفة أحمد، وباع العارضات للكسر.

أبدى شباب المنطقة مقاومةً من خلال هدم السور، لكن المالك أعاد بناءه، فهدموه مجدداً، فأعاد بناءه مرةً جديدة. اليوم، يتسلّل البعض من فوق السّور لقضاء الوقت، لكن الموقع توقّف عن العمل كملعبٍ لكرة القدم، وكمساحةٍ مشتركةٍ أساسيّةٍ لأهالي المنطقة.

ملعب الكرنتينا خلال تدريب الفريق. تشرين الثاني عام 2011. تصوير دانا أبو رحمة.

ملعب الجناح

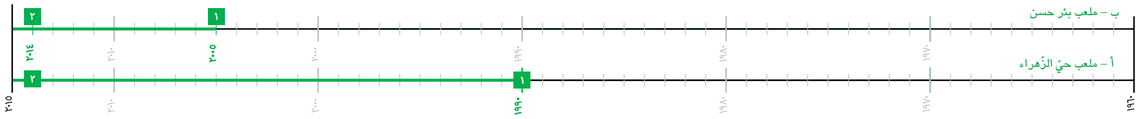

كان حيّ الزهراء من الأحياء السكنية غير الرسمية التي نشأت خلال الحرب الأهلية، وتحديداً في عام 1976، على أراضٍ عامّةٍ في مقابل منطقة الجناح. امتدّ الحيّ جنوباً حتى حدود العقارات الخاصّة التي يُقال إنها مُلكٌ لدولة قطر. وبعد انتهاء الحرب الأهلية في بداية التسعينيات، عمل شباب الحيّ على إنشاء ملعبٍ لكرة القدم، وشكّلت أراضي البور التابعة لدولة قطر مكاناً مناسباً لهم لالتصاقها بالحيّ.

جهّز الشباب الملعب بالمرمى والإضاءة، وهو لا يزال مفتوحاً حتى الآن، وتُقام فيه دوراتٌ لكرة القدم خلال شهر رمضان من كلّ عام. كذلك يستخدم الملعب سكان الجناح، والأوزاعي وغيرهما من المناطق.

حالياً، تسيطر الوحدة الرياضية في حركة أمل على الملعب (وقد رُفِعَت أعلام الحركة عند حدود الملعب كافّة)، فتنظّم فيه الدورات وتختار المشاركين فيها. ولعلّ هذا ما دفع بحزب الله إلى إنشاء ملعبٍ شعبيٍّ آخر في مقابل هذا الملعب.

على الطرف الآخرمن الطريق في مقابل ملعب حيّ الزهراء، تقع بقعة أرضٍ بورٍ في منطقة بئر حسن الرّاقية، كان الجيش السوري يتمركز فيها حتى عام 2005. ويقول بعض سكان الحيّ إنها أيضاً مُلكٌ لدولة قطر.

بعد خروج الجيش السوري من لبنان، بادر النادي الرياضي في حزب الله إلى تجهيز الأرض لتصبح ملعباً يستضيف الدورات التي ينظّمها النادي. قام النادي بتسوية الأرض الترابية، وتركيب عارضاتٍ للمرمى، ورسم حدود الملعب بالطبشور الأبيض.

الملعب اليوم مفتوحٌ للجميع، وتتدرّب فيه فرقٌ من حارة حريك، وبرج البراجنة وغيرهما من المناطق.

ملعب وطى المصيطبة

نشأ حيّ وطى المصيطبة كمنطقة سكنية غير رسمية منذ عام 1940، وكان نتيجة لخلافات حول ملكية الأرض، مما سمح لعدد كبير من القادمين إلى المدينة بالسكن في هذا الموقع. يعتبر الحيّ اليوم أحد أشدّ الأحياء فقراً في بيروت.

مقابل وطى المصيطبة يقع حيّ السكر، والذي احتوى عدداً من الأراضي الشاغرة التي لعب فيها كرة القدم كل من أولاد الوطى وأولاد حيّ السكر. مع مرور الزمن، تقلصت هذه المساحات بسبب عمليات البناء المستمرة.

في عام 2004، قام الداعوق، مالك أحد الأراضي البور، بتأجير قطعة أرضه إلى مؤسسة قدموس التي قامت بتزفيتها لاستخدامها كموقف للسيارات، حصراً في أوقات الأعياد عندما يتضاعف عدد زوار المتجر.

عندها، اغتنم أولاد الوطى وحيّ السكر الفرصة ونقلوا لعبة كرة القدم إلى هذه الارض. رسموا عليها العارضات وحدود الملعب، وتخطوا جدارها للدخول إليها. اللاعبون في هذه المنطقة أكثرهم من الأولاد التي لا تتخطى أعمارهم الست عشرة عاماً.

على أبواب ملاعب كرة القدم

مزنه المصري

لنبدأ بثلاثة مشاهد من ملاعب لبنان الرياضية، الأول مركّب بناءً على ذكريات وقصص مشجعي كرة القدم، والاثنان الآخران شهدتهما بنفسي.

ملعب بيروت البلدي، في أواخر التسعينيات

إنها المباراة النهائية لنادي النجمة الرياضي في مواجهة غريمه التقليدي، «الأنصار». وصل عشرات الآلاف من جمهور «النجمة» قبل ساعات من بدء المباراة، واصطفوا للحصول على بطاقات الدخول. كان بعضهم قد جاء سيراً على الأقدام من الضواحي الجنوبية وأحياء أخرى من بيروت. وفيما تبدأ المباراة، يملأ هؤلاء معظم مدرجات الملعب. لقد وفّروا بعضاً من القليل الذي يمتلكون لشراء أعلام وصناعة لافتات كبيرة لفريقهم المفضّل، وما إن تبدأ المباراة، حتى يموج الملعب بكامله تحت هتافاتهم المرتفعة والحماسية. يطلق المعلقون ملاحظات ملأى بالإعجاب بالحشد الجماهيري المفعم بالحياة، فيما تجول الكاميرا عبر مدرجات الملعب المكتظة. يخسر «النجمة» المباراة، وفيما يغادر مشجعوه الملعب في طريق العودة إلى منازلهم، يدخلون في مشادات ومشاجرات في منطقة الطريق الجديدة، معقل «الأنصار»، محققين بذلك جزءاً من هوية مثيري الشغب المنسوبة إليهم[2].

ملعب صيدا البلدي، نيسان 2009

إنها المباراة النهائية في بطولة الاتحاد اللبناني لكرة القدم للعام 2009. يلعب «النجمة» ضد «الأنصار»، وأحضر أنا هناك مع ما لا يزيد على مئة متفرّج / ة، بمن فيهم أعضاء الاتحاد اللبناني لكرة القدم، ومديرو الناديين، وعناصر الجيش، وطواقم وسائل الإعلام. يمكن لي سماع اللاعبين يتحدثون إلى بعضهم البعض، وتولد أصواتهم الأصداء في الملعب الضخم والفارغ. يمكنني كذلك سماع صوت حركة أسنان أحد إداريي الناديين وهو يفصفص البذر فيما يشاهد الأداء دون المتوسط للفريقين. وفي الخارج، يتجادل مع عناصر الأمن مشجعو «النجمة» الذين حضروا إلى صيدا من بيروت مع أعلام فريقهم، على أمل أن يتمكنوا من دخول الملعب.

ملعب نادي النجمة، أيار 2009

يطغى على الملعب مزاج احتفالي. يمتلئ ميدان الملعب بالرجال، والنساء والأطفال الذين يلوّحون بأعلام تيار المستقبل، ويهتفون لزعيمه سعد الحريري، فيما يعلن عن لائحة المرشحين للانتخابات النيابية عن دائرتي بيروت الثانية والثالثة. يفصل بين المنصة والناس / المتفرّجين عناصرُ الأمن، فيما تنقل شاشات عملاقة منصوبة في مختلف أرجاء الملعب، خطاب الزعيم إلى المناصرين الكثر الموجودين فوق العشب.

لقد مثّلت الملاعب خلال القرن الماضي أنصاباً للحداثة ولممارسة العام، كما الثقافة العالمية. وفي الوقت عينه، تقوم مباريات كرة القدم في الملعب بتكثيف ومَسرَحة القيم والعلاقات الاجتماعية والثقافية ضمن مجتمع معين[3]، و«تلخص علاقات القوة وسياسات الاختلاف والإقصاء»[4].

إن معظم استادات لبنان، من حيث ملكيتها وطبيعة الاستخدام المحدد لها، هي مساحات عامة. وعلى الرغم من ذلك، ظلّ استخدام الملاعب في لبنان ولمدّة خمس سنوات، امتيازاً خاصاً بقلّة مختارة. مُنع المشجعون من دخول الملاعب باسم الحفاظ على الأمن والاستقرار بعد سلسلة من المشادات التي شهدتها مباريات كرة القدم، في وقت كان لبنان يختبر فيه تصعيداً في الصراع الداخلي هو الأكثر حدّة في فترة ما بعد الطائف، وباتت فيه الصدامات في شوارع بيروت أحداثاً روتينية. ومع ذلك، وبتناقض بارز، كانت النخب السياسية تسلّح مناصريها وتدعوهم إلى التظاهر بمئات الآلاف. غير أن ما عناه قرار منع الجمهور من دخول الملاعب، كان أنه وبشكل مفاجئ، وبقرار أمني، كفّت المساحات العامة رسمياً عن أن تكون عامّة. ويجد المنطق الكامن خلف هذا القرار جذوره في نمط الحكم الذي يصوّر المستخدم / ة اللبناني / ة للمساحة العامة على أنه / ا «غير متحضّر / ة»، ومفتقد / ة للمعرفة بكيفية «العيش المديني»، وبالتالي، غير جدير / ة بدخول المساحة العامة.

ومع ذلك، ظلت القدرة السياسية على اختطاف المساحة العام مشرَّعة بشكل كبير من خلال القبول الشعبي بالخصخصة – بمعنى جَمعي–طائفي وليس تجارياً – للمساحة العامة. وفي هذا المقال، أحاول أن أبيّن كيف أن تعريف المساحة ومستخدميها بصفتهم ملكيّة أو أتباعاً لزعيم أو مجموعة طائفية واحدة، يسبق بوقت طويل أي قرار أمني يصدر حول استخدام المساحة العامة. إذ على الرغم من توقهم إلى الهتاف لفرقهم في الملاعب، فإن معظم المشجعين لا ينظرون إلى مساحات كرة القدم، أو حتى إلى الفرق التي يشجعون، على أنها تعود لهم بشكل كامل. هذا الأمر، كما أقترح، هو نتيجة لوجود ثقافة اجتماعية–سياسية طائفية عامة ذات جذور عميقة. لفترة من الزمن، تمكنّ «النجمة» من كسر هذا القالب، لكن خلال السنوات العشر الماضية، أُعيدَ النادي مباشرةً إلى المشهد الرياضي الجَمعي–الطائفي.

مزنه المصري: باحثة مستقلة ومرشحة لنيل شهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من غولدسميث، جامعة لندن. تعمل حالياً كمستشارة للعديد من المنظمات المحلية والدولية في تقييم البرامج التنموية وتحليل النزاع والتدريب والتيسير.

الطائفية في الرياضة اللبنانية: تقليد راسخ

لقد أظهرت دراسات العلوم الاجتماعية أهمية المساحة العامة في المجتمعات الديموقراطية[5]. كذلك دُرِسَت الملاعب الرياضية بشكل واسع كمساحات للتعبير عن الاحتجاج السياسي والعمل الجماعي. وفي معظم الدول العربية، شكّلت رياضة كرة القدم مساحة للهيمنة والتحكم بالنسبة إلى القوى الاستعمارية والكثير من الأنظمة الأوتوقراطية في مرحلة ما بعد الاستقلال، وكذلك كمساحة للمقاومة والعصيان بالنسبة إلى حركات التحرر والمعارضة السياسية[6]. ومؤخراً، بدأ التوثيق يبرز الكثير من الأمثلة التي استُخدِمَت فيها الملاعب الرياضية كمساحات للمعارضة التي غذت الثورات في تونس، ومصر والبحرين.[7]

أما في لبنان، فاتخذت الرياضة المنظمة مساراً مختلفاً، وعكست بذلك طبيعة المشهد السياسي في البلاد. في لبنان، عُرِفَت كرة القدم على يد الجماعات الإرسالية، وتحديداً الكلية البروتستانتية السورية (التي باتت لاحقاً الجامعة الأميركية في بيروت)[8]. وقد مثّل تكوين هذه اللعبة دافعاً لتطوّرها التنافسي ضمن سياقات جَمعية وإرسالية أخرى، مثل جامعة القديس يوسف ومدارس مؤسسة المقاصد الخيرية الإسلامية، كما دمغتها بدمغة طائفية وجَمعية لا تزال تُعرَف بها حتى اليوم.

اليوم، يبدو مستغرباً وجودُ أي فريق لكرة القدم من دون راعٍ سياسي–طائفي وهوية طائفية واضحة المعالم في المشهد الرياضي اللبناني. قانونياً، تُسجَّل أندية كرة القدم في لبنان كجمعيات، تحكمها جمعية عمومية ولجنة إدارية منتخبة. وعلى الرغم من ذلك، يتحدث الإداريون والمشجعون عن معظم الأندية وكأنها «عائدة» إلى أو «ملكية» لسياسي أو حزب ما، ما يعكس مفهوماً معيّناً للأندية الرياضية كـ«ملكية خاصة». وبقليل من التمويل والدعم من وزارة الشباب والرياضية، وسيطرة من النخبة السياسية والجَمعية – الطائفية على المشهد السياسي اللبناني، تتبع غالبية الأندية الرياضية الانقسامات ذاتها التي تطبع الحياة السياسية اللبنانية، والتي تقودها هذه النخب. وإذا ما أردنا رسم صورة كاريكاتورية للمشهد الرياضي اللبناني – مع الاعتراف بأن في ذلك مبالغة في تبسيط طبيعة النظام الطائفي – يمكن تصوير كل نادٍ على أنه ذو تبعية طائفية واضحة، وانتماء إلى فريق أو زعيم سياسي معيّن، وارتباط بجسم تمويلي من القطاع الخاص، يرتبط بدوره بذلك الزعيم. وبذلك، عندما تهتف / ين لفريقك المفضل، فإنك تهتف / ين استطراداً لطائفة معيّنة، وللزعامة السياسية الخاصة بها. وعندما تحضر / ين في ملعب أحد الأندية، فإنك تحضر / ين في منطقة تابعة لذلك الزعيم. كمشجّع / ة، عليك أن تكون / ي ممتنة لإحسان الزعيم، وللفرصة التي منحها لفريقك للبقاء، ولاستضافته لك في هذه المساحة التي تتيح لك تشجيع الفريق.

«النجمة»: الحالة الاستثنائية

من خلال تضافر سلسلة من الأحداث السياسية، والتغيرات الديموغرافية، والقيادة الاستثنائية، تمكّن نادي «النجمة» من أن يجمع حوله جسماً ضخماً ومتنوعاً من المشجعين، منهم المهاجرون الجدد من الريف المهمش إلى المدينة، والذين وجدوا في النادي مأوى وبيتاً بديلاً عن قراهم. إن هؤلاء المشجعين الذين يقال إن عددهم فاق عدد مشجعي كل الفرق الباقية مجموعةً، والذين أطلق عليهم المعلّقون ألقاباً مثل «عصب كرة القدم اللبنانية»، و«شعب النجمة العظيم»، منحوا كرة القدم في لبنان نكهة خاصةً خلال التسعينيات. ففيما ملأوا الملاعب، عرّف مشجعو «النجمة» معنى الملعب العام، وكيف يمكن لجماعة من المشجعين استخدامه. وعلى الرغم من أنهم كأفراد كانوا أعضاء في طوائف ومجتمعات معيّنة، وإن متنوعة، وعلى الأرجح أتباعاً لهذا الزعيم أو ذاك، فإنهم كانوا في الملعب، مشجّعي كرة القدم بإرادتهم الخاصة، متبّعين قواعد خاصة بهم. لقد تكلموا بصوتهم الخاص، واختاروا هتافاتهم الخاصة، حتى إنهم اختاروا من بينهم أشخاصاً مسؤولين عن الانضباط في الملعب.

كان «النجمة» النادي الذي انتصر على الانقسامات الداخلية الطائفية لأكثر من عقدين من الزمن، وتمكن من مقارعة منطق المحاصصة السياسية–الطائفية الذي حكم المشهد اللبناني العام. هذا النجاح، ناجم بشكل كبير عن جهود أعضاء اللجنة الإدارية المنتمين إلى الطبقات المتوسطة والعليا. وفيما يسهل إن ترى النادي كنموذج رومنسي لانتصار الإرادة الحرة للمشجعين وللسيطرة الشعبية على النادي، فإن الرواية الداخلية تُظهر أن دور الجمهور كان مدعوماً، وفي بعض الأحيان، منسقاً من قبل الإدارة. لم تكن الإدارة تفرض على المشجعين أن ينتموا إلى طائفة أو جماعة سياسية معينة لكي ينضموا إلى «النجمة». لقد شرّع النادي أبوابه للجميع، وكان يمكن لأي محبّ / ة للرياضة ممن لم يجدوا لهم بيتاً في أي مكان، أن يعتبر / تعتبر «النجمة» ملكاً له / ا. لكن فعلياً، لم يكن «النجمة» يوماً حقاً خارج النُظُم الطبقية والزبائنية التي أبقته تحت سيطرة النخبة، وإن كانت هذه النخب رحيمة وموقّرة.

وخلال تلك الفترة، اتّهم مشجعو «النجمة» بأنهم «زعران»، على الأرجح بسبب أعدادهم الكبيرة وحماستهم، وكذلك موقعهم خارج سيطرة رعاة الوضع السياسي القائم، في تماشٍ نموذجي مع نزعة عالمية تصوّر مشجعي كرة القدم الشباب من الذكور على أنهم مثيرون للشغب. بات اسم «النجمة» مرادفاً للفوضى والهمجية. يعترف الكثير من المشجعين بالخراب الذي تسبب به الجمهور أثناء الخروج من ملعب بيروت البلدي، ولكنهم ينتقدون أيضاً الاستراتيجيات المعتمدة من قبل أجهزة الأمن لتنظيم الأمكنة الرياضية. وناقش هؤلاء الصعوبة التي تمثلها الكثافة العمرانية المدينية في الطريق الجديدة حيث يقع الملعب، وكذلك الطريق ذو الكثافة السكانية المرتفعة الذي لا بد للمشجعين من سلوكه في طريق العودة، متسائلين عن السبب وراء عدم تنظيم عملية خروج الجمهور من الملعب. وفي حوادث عدة، طالب الإعلام الرياضي والمشجعون المخضرمون باجراءات أمنية خاصة، مطلقين تحذيرات استباقية من امكان وقوع اضطرابات أثناء المباراة، إما بسبب طبيعة المباراة أو السياق السياسي الذي تحدث فيه، لكن قلّما كانت هذه المطالبات تلقى الاهتمام اللازم. وبدلاً من تبنّي مقاربة وقائية مبنية على الحاجات، اعتمد ردّ الأجهزة الأمنية واتحاد كرة القدم اللبناني على الحظر والعقاب. وتمّ في معظم الأحيان منع الجمهور من حضور المباريات وتغريم النادي.

إعادة «النجمة» إلى «أسرة كرة القدم»

شهدت بداية القرن الواحد والعشرين تغيراً في النادي، وفي جماهيرية كرة القدم بشكل عام. وكانت الثقافة الرياضية العالمية منهمكة في تسليع الرياضة عبر تحويل جمهور رياضة كرة القدم من قاعدة شعبية مكوّنة من الطبقة الدنيا – وغالباً ما تتهم بالشغب – إلى جمهور من الطبقة المتوسطة «حسن السلوك». بمعنى آخر، كان تحولاً نحو رياضات تتمحور حول متفرجين مستهلكين. وكان المشهد الرياضي اللبناني يختبر هذه التغييرات بنكهة محلية. وقد استلزم التغيير في السياق الاقتصادي تغييراً في إدارة «النجمة»، وبات النادي تحت رعاية آل الحريري، في ظل اعتراض خفيف في البداية من قبل بعض أعضاء إدارته وجمهوره، ما ضمن أن يؤمن الراعي الجديد استقراراً مادياً للنادي. وأعاد هذا التحول تشكيل النادي الاستثنائي – ليس من دون مقاومة على أي حال – وحرم نادي «النجمة» وجمهوره من عموميتهم، إذ جرى اختزالهم هم أيضاً في الهوية الجَمعية المحدودة عبر طريقتين.

أولاً، سمح هذا التحول باستيلاء الراعي–المموّل على النادي. قبل بدء الحفل الانتخابي في استاد «النجمة» في عام 2009، سألت عضوين في النادي عن الضرر المحتمل الذي قد يتسبب به الحفل لعشب الملعب، وبالتحديد لجهة قيام الناس بالتدخين هناك. أثناء قيامي بالبحث الميداني، كانت تطبق بجديّة سياسة منع التدخين على العشب الصناعي باهظ الثمن، والذي كان تم تركيبه حديثاً، مع الإشارة إلى أنه يمكن لسيجارة محترقة أن تتسبب بأضرار جسيمة. أحد العضوين، متنبهاً إلى إمكانية وقوع ضرر كهذا، ونظراً إلى شدة حرصه على مختلف الأمور التي قد تضر بالنادي، فكر لبرهة بإمكانية طلب تغطية العشب، والتي بالطبع لم تكن ممكنة. أما زميله فقد أوضح بشكل وافٍ أن العشب «يعود لهم» – في إشارة إلى راعي النادي – مستطرداً أن «هم» ركّبوه وهم أحرار أن يفعلوا به ما يرونه مناسباً. ومن المشترك بين النظام الجَمعي الطائفي والسياسة الحكومية في عملية الاستيلاء على المكان العام، هو أن تأمين المساحة العامة والعناية بها لا يُعامل بصفته حقاً، بل يُقدّم على أنه فعل إحسان. وهذا يغيّر في كيفية فهم الناس واستخدامهم للمساحة العامة، وكذلك في حس الاستحقاق لديهم ناحيتها.

وثانياً، أعاد هذا التحول تعريف هوية النادي، منظماً إياها ضمن حدود الرعاية الطائفية، ومهذباً السلوك العام لـ«زعران» «النجمة». وقد اكتسبت وصمة «زعران» معنى آخر في خلال هذه المرحلة، وباتت تستخدم لوصف أولئك المشجعين الذين لا يعلنون الولاء لراعي النادي. ويمكن إيراد مثال عن مشجع لـ«نجمة» قديم العهد ويأتي من ضاحية بيروت الجنوبية، بهدف إيضاح هذه العملية. في مقابلة في عام 2009، أخبرني هذا المشجع عن شعوره بأنه «غير مرغوب فيه» في استاد «النجمة»، ذلك المكان الذي كان – كغيره من مشجعي «النجمة» المخلصين – يزوره باستمرار. وكانت اللحظة الحاسمة في علاقته بالنادي، والتي انقطع من بعدها عن الزيارة، لحظة صدور بيان صحافي عن إدارة النادي في عام 2006، تعلن فيه فخرها بالانتماء إلى «أسرة تيار المستقبل»، وتحيّد نفسها عمّن سمتهم «الغوغائيين المشبوهين والمندسين» الذين تسببوا بمشكلة في إحدى المباريات، مرددين هتافات معادية لسياسات راعي النادي. ويمثل هذا البيان جزءاً من سياق أوسع في كرة القدم اللبنانية، يتوقع من جمهور النادي أن يقدم الولاء السياسي للزعيم السياسي للنادي. وفي مقابلة أخرى مع أحد إداريي النادي في العام عينه، أخبرني بأنه ليس من حق الجمهور أن يقوم بشتم الراعي الذي يقدم المال للنادي في الملعب. وفي مرات نادرة حين يُمنح بعض المشجعين بطاقات دعوة خاصة، يجري إبلاغهم بأن يشملوا بالدعوة «الأوادم»، أي «المشجعين ذوي السلوك الحسن» (أو بتعبير آخر المخلصين لراعي النادي)، والذين يستحقون مشاهدة المباراة، على عكس «الزعران». بهذا المعنى، يغدو دخول الجمهور إلى الملعب مشروطاً بقواعد السلوك التي تتناسب وتقسيم الجمهور اللبناني العام ضمن جماعات طائفية. ولا بد للمشجع من أن يرضى بالتصرف في ذلك المكان العام كمؤيد سياسي، وليس كمستخدم للمكان العام، مستحقاً حرية الاستخدام والتعبير في داخله.

الانتظار عند البوابات

في المشاهد الثلاثة المستعادة في بداية هذا المقال، يقيم الناس – أو لا يتمكنون من الإقامة – في ثلاث مساحات رياضية بطرق مختلفة. في المشهد الأحدث، أي في الحفل الانتخابي في استاد «النجمة»، يحضر الناس جسدياً بالآلاف، ولكن بهدف أن يظهروا كمؤيدين فقط. هم هناك ليتم تصويرهم كحشد جماهيري باستخدام كاميرات الزاوية الواسعة كما بات التقليد في الإعلام اللبناني المسيّس منذ عام 2005. يمكن لهم أن يكونوا على العشب فقط حين يسمح الزعيم بذلك أو يريد.

أما الجمهور خارج الملعب في صيدا، فيقدّم مثالاً مختلفاً؛ إنه شذوذ يأبى أن يُكبح. وعلى مدى سنوات الآن، وفي كل مرة يصدر فيها اتحاد كرة القدم اللبناني أو قوى الأمن قراراً يمنع جمهور «النجمة» من حضور مباريات فريقهم وتشجيعه، يتوجه بعض المشجعين للانتظار عند البوابات، محاولين التفاوض مع قوى الأمن للدخول، أو حتى للنظر لبرهة عبر الجدران. وفيما يقومون بذلك، هم لا يشكّلون الملاعب الرياضية كمساحات عامة فحسب، بل يؤكدون استحقاقهم المكان بغض النظر عن الطائفة، والانتماء السياسي والطبقي. ومن بين جماهير كرة القدم، وعلى الرغم من وجودهم في خارج الملعب، فإنهم هم على الأرجح القلة التي «تمارس العام» حقاً.

ملاحظات ختامية:

1 المقال هو جزء من بحث ميداني حول نادي النجمة والتحولات في ادارته وجمهوره في فترة ما بعد اتفاق الطائف في اطار الإعداد لرسالة الدكتوراه في الانثروبولوجيا. البحث تم دعمه من قبل: المعهد الألماني للدراسات الشرقية، الفدرالية البريطانية للنساء الخريجات، وجامعة لندن – صندوق البحث المركزي، وبرنامج منح أبحاث الطلاب الأجانب (ORSAS)

2 أنظر / ي جوليانوتي، ر. (1999). كرة القدم: سوسيولوجيا اللعبة العالمية. كامبريدج: بوليتي (بالإنجليزية).

3 المصدر السابق.

4 آرمسترونغ، ج ومیتشل، ج (2008). كرة القدم المحلية والعالمية: سياسات وأوربة على هوامش الاتحاد الأوروبي، ص 12 (بالإنجليزية).

5 لو، سيثام. (2010). في الساحة العامة: سياسات المساحة العامة والثقافة. يونيفيرسيتي أوف تكساس برس (بالإنجليزية).

6 عمارة، محفوظ. (2008) «مقدمة في دراسة الرياضة في العالم الاسلامي»، في الرياضة والمجتمع: مقدمة طالبية (الطبعة الثانية)، ب. هوليهان (تحرير)، ساج، لندن، 532–553 (بالإنجليزية).

7 أنظر / ي على سبيل المثال، الشريف، أشرف (2012) سياسات الألترَاس للمرح تتحدى الطغيان، و شميك، لاريسا. http://www.jadaliyya.com/pages/index/4243/the-ultras-politics-of-fun-confront-tyranny. مشاهد القوة: تحديد موقع المقاومة في تونس بن علي، البوابة 9، عدد 3 (ربيع 2013). http://portal9journal.org/articles.aspx?id=102.

8 ماكليناهان، و. (2007). الرياضة اللبنانية من منظار كرة السلة. أطروحة الماجستير (لم تنشر بعد – بالإنجليزية). https://scholarworks.aub.edu.lb/handle/10938/7377.

9 للاطلاع على البيان الصحافي كاملاً بالعربية، راجع / ي السفير، 21 أيلول، 2006.

7 أيار 2009: مهرجان انتخابي إقامه «تيار المستقبل» في ملعب نادي النجمة تحضيراً للانتخابات النيابية. بمناسبة المهرجان تم تغيير لون المدرجات من النبيذي إلى اللون الأزرق وإقفال الملعب أمام اللاعبين والعاملين في النادي لمدة أسبوع. تظهر في الخلفية بعض شعارات الحملة الانتخابية كما صورة النائب وليد عيدو وولده خالد اللذين اغتيلا على مقربة من الملعب.

المَساحاتُ العامّةُ والمُمارساتُ المساحيّةُ: مُطالباتٌ من بيروت

منى حرب

بات موضوع المساحة العامة رائجاً في هذه الأيام، لا سيما بعد الاحتجاجات الاجتماعية التي تحدث في ساحات المدن وعلى طول الشوارع الرئيسة، وفي ضوء احتلال المساحات والمطالبة بها، غالباً باستخدام العنف. لماذا تكتسب المساحات العامة أهميةً في المدينة؟ هل يرتبط غياب أو وجود المساحات العامة في المدن، بصعود الحركات السياسية والاجتماعية؟ هل يمكن للاحتجاجات أن تحدث في مدينةٍ تخلو من المساحات العامة؟ هل تؤدي المساحات العامة إلى سياساتٍ مساحيةٍ راديكالية؟ هل تُعد المساحات العامة وسائل للتغيير السياسي والاجتماعي؟ يجادل مفكرون / ات كثرٌ أن المدن الخالية من مساحاتٍ عامةٍ تفاعليةٍ ديناميةٍ وحيوية، لا تُنتج نشاطاً جماعياً، إذ إنها لا تسمح للناس بالتلاقي، والتبادل، والاختلاف في الرأي، والنقاش والمطالبة (Ghorra-Gobin 2001, Low & Smith 2006, Mitchell 2003). ويؤكد هنري لوفيبفر (1992) أن على الناس امتلاك المدينة، والمشاركة في آليات إنتاج المساحة والمطالبة بها كحق لهم / ن، من خلال ممارساتهم / ن وتجاربهم / ن، لا سيما في المساحات المفتوحة فيها. ويخبرنا كيف أدّت خسارة هذه الملكية – نتيجةً لاستيلاء السلطات التي تتصوّر المدينة وتديرها بحسب مصالحها القائمة على رأس المال – إلى فك ارتباط معظم الناس بمساحات المدينة، وتخليهم / ن عن حقهم / ن في ممارسة المجال العام. ويذكّرنا مصطفى ديكيش (2002) كيف تُطوّر السلطات الحاكمة سردياتٍ واستراتيجياتٍ وآلياتٍ بغرض تطبيع هيمنتها على المدينة ومساحاتها العامة، وإقصاء السكان العاديين / ات، لا سيما الجماعات الفقيرة والمهمشة منهم / ن. فمن خلال التقنيات المدروسة، تعمد السلطات الحاكمة ووكالات التخطيط ووسائل الإعلام، إلى تجريم الجماعات التي تصنّفها تهديداً للأنظمة السياسية، والاجتماعية، والمدينية والأخلاقية للطبقات الميسورة، وتشرعِن ضرورة تأمين وتحصين وتقييد المساحات العامة، والتحكم فيها بغرض الاستخدام الخاص (Caldeira 2000, Coaffee 2004). هكذا، تغدو الشوارع والساحات مغلقة، تحت مراقبةٍ دائمةٍ ومشددة، ويصبح السلوك فيها خاضعاً للسيطرة. أما احتمالات التجارب والممارسات المساحية المتعددة والمتنوعة في هذه المساحات، فتصبح مقيدةً ومشروطة. تتحول المساحات العامة والساحات إلى مناطق جماليةٍ وأماكن للاستهلاك تحت وصاية الأثرياء. وتحرص السلطات المحلية على تأكيد هذا الطابع للمساحات، من خلال تنظيفها وتجميلها وتعزيز ملامحها البصرية والرسمية (Deeb & Harb 2013, Kaviraj 1997, Taraki 2008). يصبح السلوك ضمن قيود هذ المساحات متوقعاً، منضبطاً ومنظماً، وتُمنع احتمالات المفاجأة والفوضى والتمرد والنشاز. إذاً، تغدو المساحات العامة في المدن غير مسيّسة (Amin 2006, Mitchell 2003).

لكن كما يذكّر علماء وعالمات الأنثروبولوجيا، يلجأ الناس إلى أشكالٍ متعددةٍ من المقاومة للتغلّب على تقنيات الهيمنة والاخضاع هذه، تتراوح بين المخالفة الصامتة، والاستيلاء الخجول والاحتجاجات العنيفة (Bayat 1997, Keith & Pile 1997). ليس هذا بجديد، إذ لطالما شكّلت المدن تاريخياً مواقع للعديد من الاحتجاجات المدينية والتعبئة الاجتماعية. لكن المستجد، أن الاحتجاجات المدينية في مدن عالمَي الجنوب والشمال، باتت تتزامن مع بعضها البعض تقريباً، وتتقاطع عند مسائل متشابهةٍ تتعلّق بمستوياتٍ لا تُطاق من اللامساواة الاقتصادية – الاجتماعية، وتفاقُم الظلم الاجتماعي والمساحي. فمن المجتمعات المنظمة ذاتياً في برشلونة، إلى حركات «الاحتلال» Occupy في نيويورك، مروراً بالاحتجاجات المدينية في ريو دي جانيرو، واستعادة حقوق السكن في أمستردام، ووصولاً إلى الانتفاضات في بلدان الشرق الأوسط، تتزايد أنواع النشاطات الجماعية المنظمة التي تستخدم المساحة العامة للمطالبة بالحق في المدينة، وفي آليات إنتاج المساحة. وتبقى الحاجة إلى مزيدٍ من البحث لمعرفة كيف تفهم هذه الأشكال المتنوعة من النشاط الجماعي المكانَ، وكيف تستخدمه استراتيجياً وتستغلّه في نشاطاتها السياسية وجهود التعبئة العامة.

مؤخراً، بتّ مهتمةً بتحرّي هذه الأسئلة في بيروت، وهي مدينةٌ تُعرَف بالاحتجاجات السياسية التي ملأت الساحات العامة [...]. في عام 2005 بعد اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري، واستمرّت بشكلٍ متقطعٍ حتى عام 2008. وفي ربيع عام 2013، عادت الاحتجاجات السياسية بقيادة النقابات العمالية التي طالبت بتصحيح الأجور. لست مهتمةً هنا بالاحتجاجات السياسية والاقتصادية – الاجتماعية واسعة النطاق، بل بالممارسات المساحية المحلية في المدينة، وبالتحديد تلك ذات الطبيعة «الإجرائية»، كما يسمّيها آيفسون (2007). والمساحات العامة الإجرائية هي تلك التي تُمارَس وتُختَبر، بينما يظلّ تصنيفها القانوني كمساحات عامة ملتبساً، أو غير محقّق. وتختلف هذه المساحات عن المساحات العامة «الطوبوغرافية» التي تُصنّف كذلك، وتكون في غالب الأحيان (وليس دائماً) ذات ملكية وإدارة عامة. تحتفي المساحات العامة الإجرائية بالعفوية والتناقضات والفوضوية وغياب النظام (Iveson 1992, Sennett 1992). حتماً، كلما كانت المساحة العامة أقل تنظيماً وتصنيفاً كمساحةٍ مجردةٍ تنتج أنواعاً معينةً من الممارسات المساحية – الاجتماعية، زادت إمكانية تمرّدها السياسي – بمعنى إمكانية أن يتمّ الاستيلاء عليها والمطالبة بها من خلال الممارسات والتجارب المساحية بالمفهوم اللوفيبفري. كيف تختبر بيروت المساحات العامة الإجرائية؟ وإلى أي مدى هي عرضةٌ للسياسات المساحية الراديكالية؟ للإجابة عن هذه الأسئلة، أبدأ بمسحٍ موجزٍ للمساحات العامة الطوبوغرافية والإجرائية في بيروت، وأشير إلى النوع الأول بالمساحات العامة، وإلى النوع الثاني بالممارسات المساحية (spatial practice). بعدها، أنتقل إلى توثيق النشاطات الحديثة نسبياً التي أقدمت عليها مجموعات المجتمع المدني بهدف مناقشة واستعادة المساحة العامة في المدينة – والمعرّفة هنا بمفهومها الواسع المتضمّن البُعدَين المذكورَين، والبحث في إمكانية تراكم هذه المبادرات باتجاه عملٍ جماعي مرتكزٍ على حركةٍ جماهيريةٍ عامة. ويمثّل هذا المقال باكورةَ مشروع بحثٍ يثير الأسئلة أكثر مما يقدّم الاجابات، ويدعو إلى تحقيقٍ معمّقٍ في هذه المسائل من قبل طلاب / طالبات وعلماء / عالمات الدراسات المدينية، بما يتجاوز الاهتمام النمطي الآني بوسط المدينة وأطرافها.

المساحات العامة والممارسات المساحية في بيروت

بيروت مدينةٌ بمساحاتٍ عامةٍ قليلةٍ ومجالٍ عامٍ متضائل، تستولي عليه بانتظام السلطات الحاكمة دونما مقاومةٍ تُذكَر. بعد انتهاء الحرب الأهلية (1975 - 1990)، منح مسؤولو الحكومة والمخططون / ات في بيروت بشكلٍ ممنهجٍ الأولوية للتطوير المديني المُنقاد للبنى التحتية تحت عناوين إعادة الإعمار، والحداثة، والفاعلية، والنمو الاقتصادي والأمن. فشطرت الطرق السريعة الأحياء، وحجبت الأطراف الفقيرة، وكرّست الانقسامات الطائفية. بالطبع، استفادت النخب الحاكمة وشركاؤها من الحصص العقارية الهامة التي نتجت عن هذه التطورات. وبعكس ذلك، لم يستفِد السكان على الإطلاق، بل جرى تهجيرهم / ن من منازلهم / ن. حتى المساحات المفتوحة التي نشأت عن هذه الطرق السريعة والجسور والأنفاق، لم تُصمّم بطرقٍ تخدم حاجات أولئك الذين / اللواتي بقوا في الأحياء المجاورة – على الرغم من استطاعة بلدية بيروت الثرية اعتماد هذه الخيارات بسهولة. أكثر من ذلك، لم تُقم هذه التدخلات اعتباراً لخطط النقل العام، أو لحلول الحركيّة المرنة، تاركةً الناس العاديين / ات يعتمدون على السيارات الخاصة للتحرك في المدينة، وممعنةً في حبسهم / ن في داخل أحيائهم / ن، ومرسّخةً الفصل الاجتماعي – المساحي في المدينة. وبمعزلٍ عن تخطيط البنى التحتية، منح مسؤولو الحكومة الأولوية للمشاريع العامة واسعة النطاق في المدينة، والمسخّرة بمعظمها للخدمات الاجتماعية (مستشفيات ومدارس) والأحداث العابرة (الاستادات الرياضية على سبيل المثال)، بالإضافة إلى قلةٍ من المشاريع الثقافية والعامة. أما المشاريع القليلة التي أُنشئت، مثل شبكة المكتبات العامة (السبيل)، فكانت بجهود جماعات المجتمع المدني. ولعلّنا نجد أبلغ تعبيرٍ عن هذه السياسات في قرار بلدية بيروت الإبقاء على حرش بيروت – المنتزه العام الأكبر في المدينة – مقفلاً في وجه العامة لحججٍ تراوح بين التهديد المحتمل بالفتنة الطائفية، والقلق من الإخلال بالأخلاق العامة، وانعدام حسّ التحضر لدى الناس.

إذاً، ما هي المساحات العامة الموجودة في بيروت؟ طبعاً، هناك الكورنيش البحري الشهير الذي يشكّل قطاعاً حيوياً ونشيطاً تتجاور فيه الجماهير والإيقاعات والأزمنة المتنوعة، بما يسمح للمجموعات المتعددة والمختلفة بالتفاعل مع بعضها البعض. مؤخراً، أُضيف إلى الكورنيش مشروع الواجهة البحرية المجاور (waterfront)، عند الحرف البحري لمطمر النفايات المحاذي لوسط بيروت التجاري المُعاد إعماره. منذ بضع سنواتٍ، كانت المنطقة مفتوحةً للاستخدام العام من قبل شركة سوليدير المسؤولة عن إعمار وتطوير الوسط التجاري. تدريجياً، استولى عليها خليطٌ من الناس، وباتت اليوم تؤدي وظيفةً مشابهةً لوظيفة الكورنيش. من جهةٍ أخرى، تؤوي بيروت قلةً من منتزهات الأحياء الصغيرة (الصنائع والسيوفي) التي يستخدمها سكان الجوار بكثافة، وتغدو شديدة الازدحام في عطلة نهاية الأسبوع، إذ يقصدها الناس من أحياء أخرى. وتستخدم هذه المساحات بشكلٍ رئيس، مجموعاتٌ من الطبقات العاملة والوسطى – الدنيا، من مختلف الفئات الجندرية والعمرية، وهي تتميّز بالممارسات الاجتماعية – المساحية الحيوية مثل المشي، والجلوس، والتفرّج، والتنزه فوق العشب الأخضر، وركوب الدراجات واللعب.

ويضمّ وسط بيروت التجاري عدة مساحاتٍ مفتوحةٍ ذات مناظر منسّقةٍ ومناطق مخصصةٍ للمشاة، تسمّيها شركة سوليدير مساحاتٍ عامة[1]. فالمراقبة الكثيفة وآليات التحكّم التي يشغّلها حراس الأمن، تقيّد بدرجةٍ عاليةٍ مجموعةً من الاستخدامات الممكنة في مثل هذه المساحات، مثل ركوب الدراجات والتزلج والتنزه. بالإضافة إلى ذلك، لا يُسمَح لجميع الناس بدخول هذه المساحات: فمن الممكن لحراس الأمن استجواب ذوي / ات المظهر «المريب» وطلب أوراقهم / ن الثبوتية، كما يمكن منعهم / ن من الدخول. كذلك الأمر بالنسبة للباعة المتجولين / ات والمتسولين / ات المنوعين / ات من الدخول من أجل الحفاظ على المكان آمناً، منظماً ونظيفاً[2]. ان الهدف الرئيس لهذه الأنظمة غير المكتوبة هو إنشاء جوّ ملائمٍ للاستثمار الرأسمالي والاستهلاك باهظ الثمن. هنا، تتمحور المساحات العامة حول رفع قيمة العقارات من خلال خصائصها الجمالية وتصميمها المديني (Carmona 2002). ولا يوجّه كثيرٌ من المخططين / ات وصانعي / ات القرار والنخب النقدَ لهذه الأنظمة. ففي مناسباتٍ كثيرة، سمعت أشخاصاً يمتدحون هذه السياسات ويبررونها بجملٍ مثل: «لا نريد لوسط بيروت أن يغدو مثل الضاحية وبرج حمود والكورنيش!»[3]. بالنسبة إليهم / ن، يجب أن تستمر المساحات العامة في وسط بيروت بإقصاء المجموعات ذات الدخل المحدود، التي لا يستسيغ هؤلاء ممارساتها من موقعهم / ن الاجتماعي.

وتكثر في بيروت المساحات التي لا تُصنّف ولا تُعد عامة، ولا تخضع بالضرورة لملكية السلطات العامة، لكنها مؤهلةٌ لتُعتبَر عامة – كما أجادل – من خلال تجارب مريديها وممارساتهم / ن المساحية. فالمساحات تحت الجسور يحتلّها في غالب الأحيان عمالٌ أجانب من الذكور الباحثين عن عمل، ويخدمها باعةٌ متجولون / ات يبيعون الأطعمة السريعة والقهوة الفورية والعصائر. أما سوق الأحد الذي يُنصَب في كل يوم أحدٍ على طول نهر بيروت، فيجمع الفقراء والأهالي المهتمين / ات والسواح الأجانب والمغتربين / ات، ليستمتعوا بشراء الأغراض زهيدة الثمن. بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم مرائب السيارات أيام الآحاد في غالب الأحيان، من قبل الأولاد والمراهقين / ات للعب كرة القدم والتزلج وركوب الدراجات. وفي العادة، تحتلّ الطاولات والكراسي الأرصفة وزوايا الشوارع، حيث يدخّن الشبان النرجيلة ويتفرّجون على الشارع. وتبسط مجموعاتٌ من الشباب سيطرتها على أجزاءٍ كثيرةٍ من الشوارع، حيث يدخّنون ويتناولون الطعام ويشربون، ويمضون الوقت معاً حتى ساعاتٍ متأخرةٍ من الليل. أما الأرصفة الواسعة المحيطة بالمربّعات السكنية التي تهيمن عليها الطبقة الوسطى، فيستخدمها أناسٌ في منتصف العمر لممارسة الرياضة في أوقات العشية. كذلك تجمع أسواق الطعام العضوي الأسبوعية الطبقات المدينية الوسطى والعليا في بعض المناطق. وإلى جانب ذلك، تستحلّ عائلاتٌ وأزواجٌ من الطبقة العاملة وكذلك العمال والعاملات الأجانب عدداً من البقع المهجورة التي اكتسحها الاخضرار، فيمضون فيها الوقت ويتنزهون ويلعبون.

الشاطئ العام الوحيد المتوفّر لسكان بيروت هو الرملة البيضاء، وهو قطاعٌ رمليٌ أخّاذ، مهملٌ ومتسخٌ بالنفايات، يرتاده في معظم الوقت رجالٌ من الطبقة العاملة، ونساءٌ (قليلاتٌ جداً) يقصدن الشاطئ مع أسرهنّ أو ضمن مجموعاتٍ في عطلة نهاية الأسبوع. كذلك يسبح بعض الشبان في المناطق الصخرية من الخط الساحلي بمحاذاة الكورنيش. بالإضافة إلى ذلك، يُختبر البحر مساحياً في الدالية أيضاً، وهي تلّة تشرف على صخرة الحمام (في الروشة)، وتوفّر للمدينة مساحةً مفتوحةً وواسعة، يشغلها مريدون / ات متنوعون / ات بمن فيهم / ن مجتمعاتٌ صغيرةٌ من الصيادين[4].

وفي هذه المساحات التي تتلاعب بحدّ العام / الخاص وتحوم حوله، تحدث تجارب وممارساتٌ مساحيةٌ جديرةٌ بالملاحظة، على الرغم من فوضويّتها واستمرارها لفتراتٍ زمنيةٍ مؤقتة، وهي تتميّز عن تلك الممارسات التي تحدث في المساحات العامة المركزية في المدينة أو في الكورنيش. وتجمع هذه الممارسات أناساً من بلدانٍ وإثنياتٍ وأماكن مختلفة وتسمح لهم / ن بالتفاعل مع بعضهم / ن البعض، من دون اهتمامٍ كبيرٍ باعتبارات الجندر أو الدين أو العمر أو الدخل أو السلوك الجنسي. وتجسّد هذه المساحات تفاعلاتٍ متينةٍ معينةٍ مع المدينة، وربما مؤقتة، مبنيةٍ على التبادل الناشط والحق بالمطالبة بالمساحة والاستيلاء عليها وامتلاكها. وعلى الرغم من حيويتها وثرائها الاجتماعي – المساحي، تتوفّر معلوماتٌ شحيحةٌ عن هذه الممارسات، ما يستدعي حتماً بحثاً إثنوغرافياً جديراً بالاهتمام.

مُطالبات المجتمع المدني بالمدينة

تُعرف مجموعات المجتمع المدني في لبنان باهتمامها وتركيزها على قضايا عامةٍ متعددة، مثل التعليم والصحة والبيئة. وحتى وقتٍ قريب، كانت مسائل المساحة العامة والقضايا المدينية نوعاً ما غائبةً بالكامل عن أجندات المنظمات غير الحكومية والناشطين / ات. فالناس بالأحرى غير مدركين / ات للتمدّن كممارسةٍ احترافية، وكذلك للمواضيع المتعلقة بالمدينة، مثل السكن والخدمات المدينية والنقل العام والأحياء غير الرسمية. لكن خلال العقد الماضي، ازداد النقاش في المسائل المدينية في المجال العام، ربما مدفوعاً بتكاثر برامج التخطيط المديني في جامعاتٍ عامةٍ وخاصةٍ عدة، وان ظلّ محصوراً بالدوائر الأكاديمية والمثقّفة. اليوم، يتزايد عدد المجموعات الشابة والناشطين / ات الناقدين / ات للأساليب التي تدير بها السلطاتُ السياسات المدينية، والمهتمين / ات بجعل المدينة مكاناً أكثر قابليةً للعيش، وهم / ن يعبّرون عن آرائهم / ن على المدوّنات ووسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك من خلال التعبئة الناشطة في المنظمات غير الحكومية أو في شبكاتٍ أخرى أكثر مرونة.

«نحنُ» هي منظمةٌ غير حكوميةٍ تعمل بفاعليةٍ لتمكين الشباب ودعم مشاركتهم / ن في المسائل العامة، من خلال تربية الحياة العامة في منتزهات المدينة التي تؤمّن في رأيهم / ن «منصّةً جديدةً للتغيير السلوكي والمواطَنة». أما «مشاع»، فتنشد استعادة الممتلكات العامة وتعمل من خلال استراتيجيةٍ خفيةٍ لنشر فهم راديكالي لحقوق الملكية، ومناصرة حقوق الناس في المشاعات العامة. من جهةٍ أخرى، تتحرّى «مجموعة دكتافون» المساحات العامة في لبنان من خلال تدخلاتٍ فنيةٍ مباشرةٍ للتعليق على المناظر المدينية، وهي تدخلاتٌ مبنيةٌ على التعاون والتشارك بين الناس. وتهدف المجموعة إلى «الاحتفاء بالمناظر الطبيعية العامة و«استخدامها»، ومنح الأولوية للمساحات الجماعية المشاع، في سياق المظالم السياسية والاجتماعية والمساحية في لبنان». بالإضافة إلى ذلك، تتألف منظمة Paint Up غير الحكومية من مصممين / ات يريدون «جعل بيروت أكثر إشراقاً وجمالاً من خلال الألوان»، وهم / ن يُعرَفون في المدينة بانجازهم / ن السلالم والمقاعد العامة المطليّة بالألوان الزاهية. أما «مشروع بيروت الخضراء» فيهدف إلى تأكيد «الحق في الحصول على مساحاتٍ [خضراء] في مدينتنا». وكان هؤلاء أطلقوا مبادرة «اجعل / ي غداءك أخضر»، داعين / ات الناس إلى تناول طعامهم / ن في منتزهات المدينة، كما أنهم / ن ينظّمون نشاطاتٍ أخرى في الحدائق العامة. كذلك تتوفّر مبادراتٌ هامةٌ أخرى أقل تركيزاً على المسائل المساحية، انما منسجمةٌ فكرياً مع تعزيز مفهوم الممارسات المساحية والحق في المدينة، ومن بينها مشاريع مثل «مانشن»، الذي احتلّ ناشطوه وناشطاته بيتاً خاصاً بالتنسيق مع المالكين / ات بغرض الاستخدام الجماعي، و«آوتبوست» Outpost – وهي مجلّة تروّج لفهمٍ متينٍ للمشاع وللعمل الجماعي.

بالإضافة إلى مجموعات المجتمع المدني، تشكّل المساحة العامة موضوعاً رئيساً للنقاش في العديد من المدوّنات والمنشورات على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، مثل مدوّنة Beirut the Fantastic، التي «تتخيّل الامكانيات المدينية لبيروت». وتتضمّن المبادرات والنشاطات الأخرى الفن البصري والغرافيتي الآخذ بالتكاثر في أحياء بيروت. ونذكر هنا أعمال كل من علي الرافعي، وأشكمان، وPGCrew وArofish من بين آخرين / أخريات، وهي أعمالٌ تنتشر بكثرةٍ على موقع انستغرام. ويساهم هؤلاء الفنانون / ات بشكلٍ أساسي في تفعيل المساحات العامة عبر المدينة، وفي تسييسها من خلال الوسم والاستملاك البصري[5].

وتكشف هذه المبادرات نشوء أصواتٍ شابةٍ جديدةٍ مهتمةٍ فعلاً بحقها في المدينة، وفي الممارسات والتجارب المساحية. بالطبع، تبقى هذه الأصوات مفرقةً وغير منسّقة، ويظلّ فهمها للمساحة العامة والحقوق متمايزاً إلى حدّ بعيد. ففيما يفضّل البعض في عملهم / ن الجماليات البصرية والتزيين، يركّز آخرون / أخريات على نشر الفهم النقدي للمساحة العامة، في الحدّ الأدنى بهدف المبادرة إلى نقاشٍ عن المساحة العامة، وفي الحدّ الأقصى بغرض استعادة المشاع. ويخبرنا آيفسون عن وجوب تحرّي وتقييمِ النشاط العام في المدينة من خلال «الطرق التي يجمع فيها العوامُ مجموعةً من المساحات العامة في نشاطهم / ن» (2007 : 13، التوكيد للكاتب). كذلك يحثّنا على تثمين «الطبيعة متعددة الأبعاد للتمييز بين العام / الخاص وتطبيقها المتنوع عبر المجالات المختلفة من الحياة الاجتماعية»، مشيراً إلى أن «المساحة العامة [لا يجوز] أن تُختزَل في مجموعةٍ ثابتةٍ من المواقع المحددة طوبوغرافياً في المدينة التي تشتغل نوعاً ما «كمسرح» (2007 : 11 - 14).

بالاستناد إلى ما تقدّم، ومن خلال هذا المقال، أدعو إلى تحرّي المساحات العامة في المدن بطريقةٍ تُوثّق ممارسات الناس المساحية عبر الأحياء، وتحدّد مبادرات المجتمع المدني الهادفة إلى التأثير في المدينة والمشاع، إما عملياً أو فكرياً. وتهدف هذه الدعوة إلى تشجيع التقاطعات بين التأمل والتدخل، من خلال فهم أفضل للأنواع المختلفة من المساحات العامة والممارسات المساحية، ولامكانية أن تقدّم احتمالاتٍ وفرصاً للعمل الجماعي (Staeheli & Mitchell 2008). ويمثّل هذا التحرّي تحدياً في مدنٍ مثل بيروت تحديداً، حيث الممارسات المساحية مقيدةٌ بدرجةٍ كبيرةٍ بالأنظمة والممارسات التي تولي الأولوية لحقوق الملكية الخاصة، على حساب الفهم الجوهري للمشاع. ويجدر التذكير بأن جماعات المصالح التي تهيمن على عملية الإنتاج المساحي النيوليبرالية في العاصمة اللبنانية، تستطيع أن تعطّل سريعاً احتمالات التعبئة والعمل الجماعي ضمن المساحات الاجرائية، وكذلك مبادرات المجتمع المدني كتلك المذكورة أعلاه. إذاً، كيف يمكننا افادة مبادرات المجتمع المدني ومناصري / ات التخطيط ليعيدوا التفكير في المساحات العامة والمفتوحة في المدن، وكذلك في أنظمة وسياسات التخطيط ذات الصّلة، بما يجعلها أكثر استجابةً للسياسات المساحية الراديكالية وتلك المؤقتة أيضاً؟ هذا السؤال يشكّل المرحلة التالية من مشروعي البحثي الذي يبتغي تحرّي الاستراتيجيات الممكنة لتزاوج هجينٍ بين مشاريع ومبادرات المجتمع المدني من جهة، والممارسات المساحية الأكثر تنوعاً في المدينة من جهةٍ أخرى.

[تتوجّه الكاتبة بالشكر إلى هبة بو عكر على تعليقاتها القيمة، وكلّ من فرح النقيب وايريك فيرديل على الملاحظات المفيدة. قُدّمت نسخةٌ أولى من هذا المقال في مؤتمر ACSP-AESOP الثالث عشر بعنوان «التخطيط من أجل مدن ومناطق مرنة»، دبلن، 15 - 19 تموز، 2013.]

المراجع:

Amin, A. 2006. "The Good City," *Urban Studies* 43 (5/6): 1009-1023.

Bayat, A. 1997. *Street Politics: Poor People's Movement in Iran*. New York: Columbia University Press.

Caldeira, T. 2000. *City of Walls. Crime, Segregation and Citizenship in Sao Paulo*. University of California Press.

Carmona, M. 2002. "Stakeholder Views on Value and Urban Design," *Journal of Urban Design* 7(2): 145-169.

Coaffee, J. 2004. "Rings of Steel, Rings of Concrete and Rings of Confidence: Designing out Terrorism in Central London pre and post September 11," *International Journal for Urban and Regional Research* 28(1): 201-211.

Deeb, L. and Harb, M. 2013. *Leisurely Islam. Negotiating Geography and Morality in Shi'ite South Beirut*. Princeton University Press.

Dikeç, M. 2002. "Police, politics and the right of the city" *GeoJournal* 58, pp. 91-98.

Ghorra-Gobin, C. 2001. (ed.) *Réinventer le Sens de la Ville: Les Espaces Publics à l'Heure Globale*. Paris: L'Harmattan.

Goss, J. 1996. "Disquiet on the Waterfront: Reflections on Nostalgia and Utopia in the Urban Archetypes of Festival Marketplaces" *Urban Geography* 17(3): 221-247.

Iveson, K. 2007. *Publics and the City*. Oxford: Wiley-Blackwell.

Kaviraj, S. 1997. "Filth and the Public Sphere: Concepts and Practices about Space in Calcutta" *Public Culture* 10(1): 83-113.

Keith, M. and Pile, S. 1997. (eds.), *Geographies of Resistance*. London: Routledge.

Lefebvre, H. 1992. *The Production of Space*. Oxford: Wiley-Blackwell.

Low, S. and Smith, N. 2006 (eds.), *The Politics of Public Space*. London: Routledge.

Mitchell, D. 2003. *The Right to the City. Social Justice and the Fight for Public Space*. Guilford Press.

Sennett, R. 1997. *The Uses of Disorder*. New Haven: Yale University Press.

Staeheli, L. and Mitchell, D. 2008., *The People's Property? Power, Politics and the Public*. London: Routledge.

Taraki, L. 2008. " Urban Modernity on the Periphery: A New Middle Class Reinvents the Palestinian City" *Social Text* 26(2) 61-81.

ملاحظات ختامية:

1 تتوفّر أنواعٌ كثيرةٌ من المساحات المفتوحة بدرجاتٍ متنوعةٍ من الاتاحة، ذات صلةٍ وثيقةٍ بملكيتها: بعضها يعود للبلدية والوكلاء العامين (لكنها ليست بالضرورة عامة)، وأخرى تعود للأوقاف، أما البعض الآخر فيعود لشركة سوليدير وغيرها من المالكين الخاصين. يمكن مراجعة لائحةٍ بالمساحات المفتوحة في سوليدير.

2 في الكورنيش وكذلك في شوارع أخرى ومنتزهاتٍ صغيرةٍ في المدينة، يتجوّل العديد من الباعة ليبيعوا بضائع متنوعةٍ للناس: الطعام مثل الكعك، والحلوى، والعصائر، والحبوب، والقهوة، وكذلك البالونات والأغراض الأخرى. ويشكّل هؤلاء عنصر جذبٍ للسواح وللسكان المحليين / ات كذلك، ويُعجب بهم / ن الأولاد بشكلٍ خاص. هؤلاء ممنوعون / ات من دخول محيط سوليدير، ما يُفاقم الطابع الرسمي للمساحات العامة المتوفرة في هذه الرقعة من المدينة.

3 تقع الضاحية في الجزء الجنوبي من بيروت وتقطنها غالبية شيعية. أما منطقة برج حمود، فتشكّل الحي الشمالي الشرقي من المدينة، وتقطنه غالبية أرمنية. ويوصَم الأرمن والشيعة في العادة بكونهم من النازحين / ات المتأخّرين الى المدينة، والمنتمين / ات الى الطبقة الدنيا، غير العارفين / ات بكيفية عيش الحياة المدينية، والمفتقرين / ات الى الذوق الرفيع. وتجسّد المنطقتان المذكورتان هذه الحياة البائسة، وتُصنّفان بالفوضوية، والبشاعة وانعدام القانون، وبكونهما غيتو الفقراء.

4 لطالما اعتُبرَت الدالية كمساحةٍ عامةٍ على الرغم من كونها ملكيةً خاصة، وهي ترزح في اللحظات التي أكتب فيها هذه السطور، تحت خطر تحوّلها الى موقعٍ لمشروعٍ منتجعٍ سياحي ضخم، مشابهٍ لفندق موفنبيك الواقع على بعد أمتارٍ قليلةٍ جنوباً.

5 راجع / ي مقال شون سلامة عن الموضوع، وكذلك تقرير الجزيرة وورلد Al-Jazeera World عن فن الشارع في لبنان.

لنرجع الداليةَ لبيروت

الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة

الدالية منطقة فريدة على ساحل بيروت، تجاور صخرة الروشة وتشكّل معها المشهد الصخري الذي يهيمن على منظر بيروت من البحر. وتعدّ من الرؤوس الساحلية النادرة نظراً لما تضمّه من ثروة غنية بالأنواع النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى الآثار. ولطالما شكّلت الدالية ملتقىً يحتضن نمطاً اقتصادياً عفوياً نابضاً بالحياة يجمع بين صيد الأسماك ومطاعم السمك غير الرسمية ونزهات القوارب والباعة المتجولين، وكذلك التصوير الفوتوغرافي. تمثل الدالية لمختلف المجموعات والعائلات وجهة معتادة لنزهات نهاية الأسبوع، ويعثر فيها العشاق على جو هادئ مثالي، ومرتادو الشواطئ على بقعة نموذجية للسباحة والصيد. أما المجموعات المختلفة فاتخذت منها موضعاً ملائماً لإحياء الاحتفالات.

ولعلّ أبرز ما يميّز الدالية هي طبيعتها الشعبية والعفوية التي تتيح ممارسة أنشطة شتى تتقاطع من دون أن تتصادم. فعلى مدى العقود الماضية، شكّلت المنطقة ساحة مشتركة مفتوحة للعامّة ذات وضع خاص نتج عن اتفاقات ضمنية خارج إطار قيود الدولة. فمن الناحية القانونية، لا تعدّ الدالية فضاءً عاماً، إذ إنها لا تقع ضمن الأملاك العامة ولا تخضع الأنشطة الجارية فيها إلى أي تنظيم من قبل المؤسسات الرسمية.

وحتى عهد قريب، لم تدرك سوى قلّة من مستخدمي/ات الدالية أنها ملكية خاصة. وقد ترددت الأجيال على المنطقة وانتفعت بها من دون أي اعتبار لملكية العقار أو حق إدارته. لكن منذ صيف عام 2014، بدأت تطرأ تحوّلات سريعة عطّلت فجأةً وتيرة الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، فطُرد منها الصيادون، وهُدمت أكشاكهم ومطاعمهم، واستُحدِث سياج يعرقل الدخول إلى المنطقة والوصول إلى البحر ويحجب الرؤية. وتشير أدلّة عديدة إلى تهديد يلوح في الأفق، ويتمثّل في مشروع استثماري لتطوير المنطقة على طراز فاخر، يلحقها بمشروعات أخرى مشابِهة تكاثرت في العقد الأخير على طول ساحل المدينة.

بهدف التصدّي لهذه التحوّلات، أُطلِقَت «الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة» في آذار 2013، للمناصرة من أجل الحفاظ على دور الدالية وتعزيزه كمساحة مشتركة لكافة سكّان المدينة وزائريها. و«الحملة الأهلية» هي ائتلاف مكوّن من منظمات غير حكومية وأفراد يجمعهم التزامهم/ن القوي بالحفاظ على المساحات المشتركة في بيروت، وكذلك حماية التنوّع البيئي والثقافي كأساس لإمكانية العيش في المدينة. منذ انطلاقها، عملت الحملة على توجيه رسائل رسمية إلى الوزارات المعنية، وتنظيم نشاطات في الدالية، وإعداد أبحاث قانونية وبيئية، وتصميم شعارات وصور، وكذلك العمل على مشروع مرسوم لتصنيف الدالية كموقع طبيعي محمي والطعن ببعض القوانين أمام مجلس شورى الدولة. كذلك، عملت الحملة على أرشفة الصور القديمة والتاريخية للمنطقة، ونشر البيانات الصحافية عند مفترقات تطوّر القضية، ومؤخراً كانت قد نظمت مسابقة «ألف دالية ودالية: دعوة لتصوّرات مستقبلية على شاطىء بيروت».

الرسومات الواردة في هذا القسم جرى اختيارها من المنتوجات البصرية العديدة للحملة. بالإضافة إلى خريطة «الممارسات الاجتماعية والثقافية» التي كان قد تم إنتاجها كجزء من مسابقة «ألف دالية ودالية».

الحملة ما زالت نشطة وتدعو الجميع إلى متابعة قضية الدالية والانضمام إليها.

وصلات خارجية:

www.dalieh.org
www.facebook.com/dalieh.org

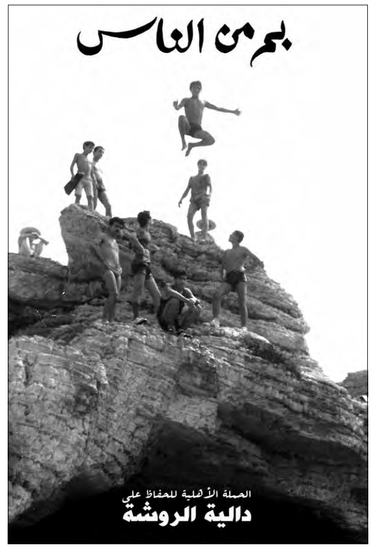

الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة هي ائتلاف مكوّن من أفراد وجمعيات اجتمعوا معاً منذ تشرين الثاني من عام 2013، للمناصرة من أجل الحفاظ على دور الدالية وتعزيزه كمساحة مشتركة ومتاحة لكافة سكّان المدينة وزائريها. ويجمع بين الشركاء التزامهم/ن القوي بالحفاظ على المساحات المشتركة في بيروت، وكذلك حماية التنوّع البيئي والثقافي كأساس لإمكانية العيش في المدينة.

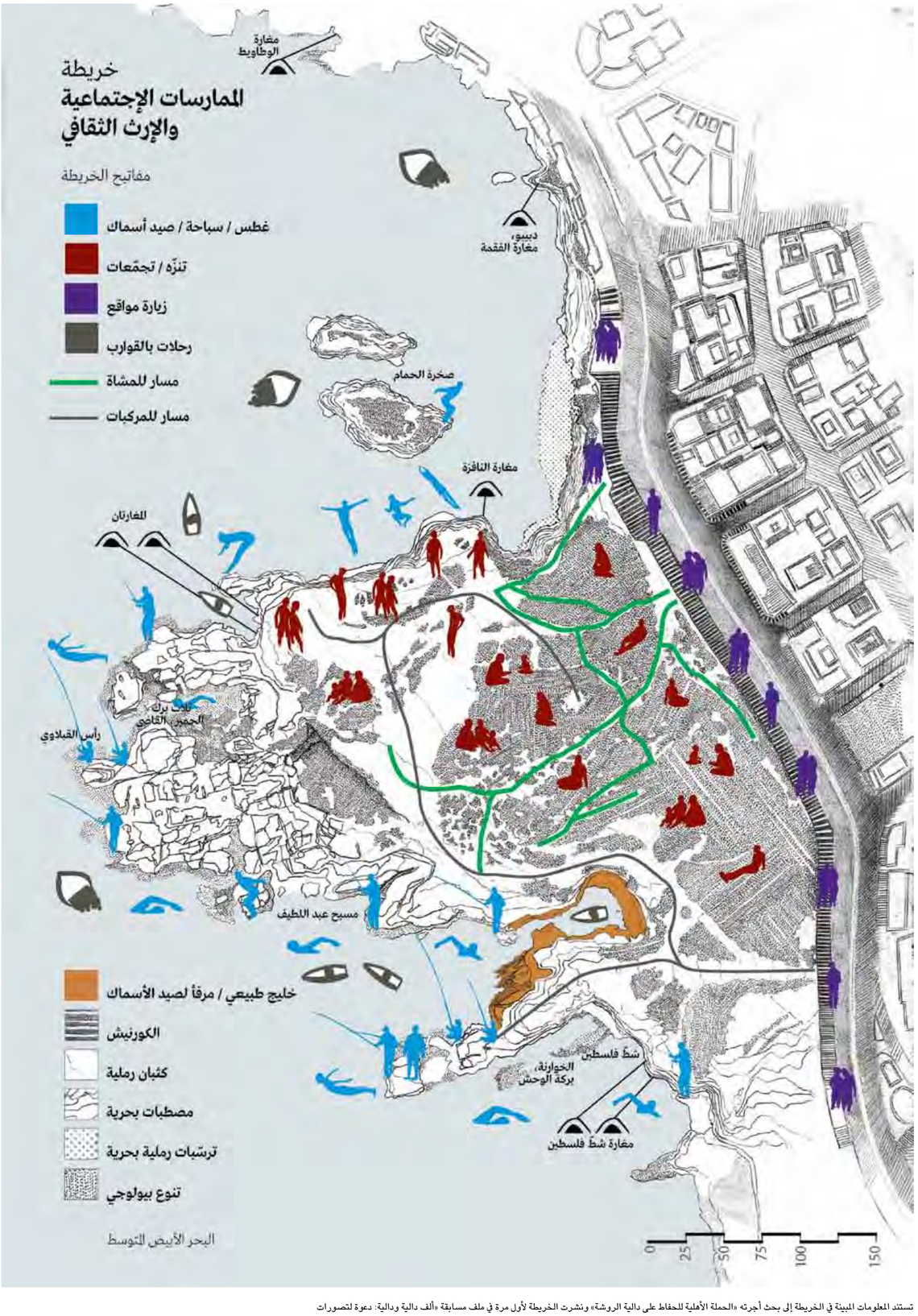

تستند المعلومات المبينة في الخريطة إلى بحث أجرته «الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة» ونشرت الخريطة لأول مرة في ملف مسابقة «ألف دالية ودالية: دعوة لتصورات مستقبلية على شاطئ بيروت» وفي كتاب صدر عن الحملة عام 2015.

المساحات العامة في لبنان، أكثر من عشرين عاماً من النضال المتواصل

علي درويش

خلال السنوات الأربع الماضية، برز موضوع تدهور وغياب المساحات العامة وأفردت له الوسائل الإعلامية مساحات لم تكن تعطى سابقاً. وقد برز انطباع لدى العامة أن وعي بعض الناشطين والمنظمات غير الحكومية لهذا الموضوع هو أمرٌ مستجد.

وقد يكون من المفيد الإضاءة على أن هناك سياقاً تاريخي، بعض الشيء، لهذا النضال عمره من عمر انتهاء الحرب الأهلية رسمياً عام 1991.

ففي ذلك العام، شغلت قضية لها أبعاد إنسانية أكثر منها بيئية أو اجتماعية إهتمام الناس ووسائل الإعلام. فقد بدأت شركة يملكها أحد المتمولين الجنوبيين بتركيب آلة لشفط رمال البحر على شاطئ صور الجنوبي المعروف اليوم بالشاطئ الشعبي والمحمية. وقد حظيت هذه الشركة بموافقة السلطات التي كانت حينها، كما اليوم، باستلام مباشر من قسم كبير من أمراء الحرب السابقين. هذا وقد بدأت الشركة بشفط الرمال من البحر مباشرة من عمق المياه على الشاطئ، بالإضافة إلى جرف كميات هائلة من الرمل من داخله. ونتيجة لذلك نشأت حفر كبيرة وعميقة جداً متاخمة للشاطئ ما تسبب ببعض حالات الغرق. ورغم نفي المسؤولين لتلك الحوادث، إلا أن وجود هذه «الأخاديد» في هذه الأمكنة شكل خطراً كبيراً على حياة الناس وبات يهدد وجود أكبر شاطئ رملي في لبنان بشكل كبير بعد تدمير العديد من الشواطئ الرملية، خصوصاً تلك القريبة من بيروت. ونتجة لذلك تداعى بعض الناشطين من مدينة صور وآخرين من بيروت وجوارها إلى تحرك لحماية المساحة العامة في مدينة صور بشقيها الاجتماعي والبيئي يبدأ بمحاضرة لإعلام الناس بهذه المشكلة ومخاطرها الطويلة الأمد.

إلا أن قوى الأمر الواقع، مستمدة نفوذها في السلطة عمدت إلى إرسال بعض أتباعها لتخريب المحاضرة. وقد تم ذلك بشكل عنيف وتخريبي كان يهدف إلى إسكات الناس في مرة واحدة. وفي الوقت عينه، عمدت تلك القوى إلى إيقاف عمل الشركة والإعلان عن النية بحماية شاطئ صور بكافة الوسائل. كان واضحاً أن هؤلاء الأشخاص أرادوا حصاد النتيجة التي هدفت إليها المحاضرة، فكان لهم ما أرادوا عبر التغطية الإعلامية الكثيفة لقرارهم بإيقاف شفط الرمال.

على الرغم من ذلك فتح اعتداء صور المجال لجمعية مناصرة وتمكين اجتماعي وبيئي اسمها الخط الأخضر بأن تنطلق بقوة في هذا المضمار. ما بدأ في صور آنذاك مع مجموعة لا يتجاوز عددها أصابع اليدين، تطور ليضم العشرات من الناشطين الذين عملوا بشكل دؤوب على حماية الحيز العام من صور إلى بيروت وغيرها. فكان اللقاء من أجل المساحات الخضراء الذي ضم أكثر من 17 جمعية عملت من أجل تحويل سباق الخيل وعقار آخر في منطقة فردان إلى مساحات عامة أسوة بحرج بيروت الذي كان قيد التأهيل حينها. والمعروف أن عقار ميدان سباق الخيل مؤجر بسعر بخس جداً لجمعية تحسين نسل الجواد العربي، والتي تعود بشكل أساس إلى نائبين ووزيرين من بيروت. للأسف لم تحقق تلك المعركة نجاحاً، فقد تمت خصخصة عقار فردان عبر تحويله إلى إحدى المؤسسات الدينية ضمن صفقة شملت ثلاثة عقارات أعطي كل منها إلى مؤسسة دينية، ومن ثم تم التنازل عنه إلى أحد المصارف إيفاء لدين! أما ميدان السباق، فلم يكن بالإمكان ابتلاعه، ما حدا بالسلطة المالية السياسية في حينه إلى الإبقاء على وضعه القديم إلى حين....

إلا أن الامتحان الأساس في نهاية التسعينيات مع بدء التحضيرات لمشروع كبير على منطقة الرملة البيضاء عرف باسم «مشروع ألفا». وهدف هذا المشروع إلى الاستيلاء على كامل الشاطئ الرملي في منطقة الرملة البيضاء وصولاً إلى آخر ما يعرف بالإيدن روك. ولغاية هذا المشروع، صدر مرسوم من مجلس الوزراء ألغى التخطيط القديم لكورنيش الرملة البيضاء، ما أعاد تحرير أربعة عقارات شملها التخطيط هي العقارات 2231 و2233 و4011 و4275 والمملوكة من شركتين عقاريتين اشترتهما قبل استصدار المرسوم. كذلك استصدر في نفس جلسة مجلس الوزراء مرسوماً ينقل هذه العقارات إلى القسم السادس من المنطقة العاشرة من بيروت، ما يرفع عامل الاستثمار فيها عشرات المرات. إلى ذلك، بدأت محاولة لمقايضة عقارين تملكهما بلدية بيروت هما العقاران 5069 و5070 رأس بيروت واللذان يشكلان رأس التلة من الجهة الشمالية لشاطئ الرملة البيضاء في أحد العقارات التي تملكها الشركات العقارية عينها بمحاذاة الكورنيش على الشاطئ. كان الهدف حينها هو إنشاء برجين على الجهتين الشمالية والجنوبية لشاطئ الرملة البيضاء يتوسطهما مرفأ يخوت ضخم يبتلع منطقة المسبح الشعبي والأملاك العامة فيها بشكل كامل. شكلت المراسيم تلك أبشع أوجه إساءة استخدام السلطة التي مارستها السلطة المالية السياسية حينها.

حينها قامت جمعية الخط الأخضر بمبادرة تعتبر رائدة وفريدة من نوعها في حينه، إذ جرى وضع ملف تقني، قانوني ومطلبي غطى كافة جوانب المشروع المفترض بالإضافة إلى نشر وثائق تتعلق بالمشروع المزمع إنشاؤه مع بعض الخرائط التفصيلية. كذلك ترافق هذا العمل مع نشاط إعلامي توثيقي مكثف وتنظيم ورش عمل متخصصة ضمت خبراء في التنظيم المدني والقانون وناشطين بيئيين واجتماعيين مع التركيز على علاقة هذه المنطقة تاريخياً بأهل العاصمة ومناسباتهم كـ«أربعة أيوب» والسيران والصيفية على الشاطئ. كما شملت الحملة لقاءات مع ممثلي العائلات البيروتية لإعلامهم بالخطر الذي يتهدد مدينتهم، ما ولّد حالة شعبية أدّت إلى وقف المشروع والإيعاز بترتيب وضع المسبح الشعبي كما هو قائم اليوم.

كان واضحاً منذ ذلك الحين أن عملية الإيقاف هذه هي مرحلية، تدوم فقط إلى حين يقرر مالكو العقارات استثمارها أو تسييلها. وهذا ما يجري الآن ضمن ترتيبات مشبوهة.

التزاماً بالموضوعية، لا بد من العودة إلى تاريخ تملك شاطئ الرملة البيضاء وغالبية الشواطئ الرملية في لبنان، خصوصاً تلك القريبة من بيروت، والتي تصنف وفقاً للقرار 144 / أ س كملك عام. فبالعودة إلى حقبة تأسيس دولة لبنان الكبير ومن ثم خمسينيات وستينيات القرن المنصرم، حين تم استصدار الأطر التشريعية والتنظيمية لاستثمار الأملاك العامة البحرية من قبل شركات عقارية تعود ملكيتها لنافذين وسياسيين حينها ورثتهم الطبقة السياسية الممثلة بأمراء الحرب والمال بعد عام 1991. فالعقار 2369 على شاطئ الرملة البيضاء كان موضوع نزاع قانوني بين لجنة تحديد الأملاك العامة البحرية وأحد النافذين الذي أصبح نائباً في فترة لاحقة. وعلى الرغم من خسارة هذا النافذ للدعوى وتقديمه استئنافاً مسجلاً على الصحيفة العقارية، فإن ليس هناك أي إشارة إلى نتيجة الاستئناف، ما يوحي بتدخل سياسي ما!

إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن طبيعة ترسيم العقارات في لبنان مع عمليات المسح العقاري كانت نادراً ما تنتج عقارات ذات شكل هندسي واضح، خلافاً لعقارات منطقة الرملة البيضاء ومنها الشاطئ التي تتميز بخطوط مستقيمة. والمريب أيضاً هو اهتمام الطبقة السياسية والنافذة بمنطقة رمال غير منتجة وفقاً للأعراف السائدة حينها. فنجد أن الصحف العقارية لعقارات الشاطئ مليئة بالانتقالات بين المجموعة نفسها في فترات مختلفة إلى أن رست على شركات عقارية وأصبح الانتقال يحدث عبر أسهم هذه الشركات.

بالخلاصة، تفيد هذه المراجعة المبسطة لموضوع شاطئ الرملة البيضاء أنه بالإمكان التأثير على الزعيم السياسي وإلزامه بتغيير مخططاته ولو مرحلياً وربما بشكل نهائي. كذلك تفيد أيضاً بأنّه بالإضافة إلى توثيق الوضع القانوني والتنظيمي، هناك حاجة لمواجهة على المستوى السياسي واستهداف الخصوم في النقاط الموجعة والحساسة التي تؤثر في شعبيتهم وفي صناديق الاقتراع يوماً ما.

إلا أن الأهم، وهو ما تظهره المراجعة القانونية والتنظيمية ووضع الملكية، أن هناك علامات استفهام وشكوكاً قانونية مشروعة وكبيرة جداً حول نظام وآليات التملك في لبنان خلال نهاية الانتداب الفرنسي وإنشاء الجمهورية اللبنانية. كذلك يظهر أن الفساد المستشري في الطبقة الاقتصادية والسياسية الحاكمة ليس حكراً على أمراء المال والحرب والمال بعد عام 1991، بل إن هذا الفساد انتقلت ملكيته من يد إقطاع ما قبل الحرب إلى إقطاع ما بعدها. وعليه، وجبت المطالبة بإعادة وضع اليد على كل ما يصنف قانوناً أنه ملك عام وتم الاستيلاء بأساليب «قانونية»!

علي درويش: حائز على دكتوراه في العلوم الزراعية من ألمانيا عام 1997. عمل وما زال كباحث ومستشار لعدد من المؤسسات الدولية والمحلية في مجالي الزراعة والتنمية المستدامة. ناشط اجتماعي وتنموي وبيئي منذ أكثر من عشرين عاماً. كانت له إسهامات مهمة في معظم نشاطات الحراك البيئي والاجتماعي في لبنان كقضية كشف ومتابعة إدخال النفايات السامة إلى لبنان في تسعينيات القرن الماضي، وحماية واسترجاع المساحات العامة، وإدخال مفهوم السيادة على الغذاء / الأمن الغذائي إلى العالم العربي، وكافة مجالات التنمية الريفية المستدامة من زراعة عضوية ومستدامة، ومكافحة تدهور الأراضي والحق في المياه وغيرها. له كتابات عديدة في هذا المجال وساهم في مراجعة النسخ الغربية من كتابين عن الزراعة العادلة والتغير المناخي.

لتقطت هذه الصور خلال تحركات نضاليّة لحماية الرّملة البيضاء خلال سنة 2003. من أرشيف Greenline.

جمعية نحن

بيروت... مدينة بلا منتزهات

«ألا يوجد عندكم منتزه عام نستطيع الذهاب إليه؟؟» سألني صديقي من إحدى الجنسيات الأجنبية مدهوشاً.

«بتذكرني إنت الحرش.. بسنين العوافي» تقول أغنية «يا حرش بيروت» التي كتبها الفنان عبيدو باشا ولحنها الفنان أحمد قعبور، بُعيد قيام الطائرات والمدفعية الإسرائيلية بالاعتداء على الحرش وإحراق جزء كبير منه، منعاً لانطلاق أي عمليات عسكرية منه خلال اجتياح عام 1982.

اليوم ترمم الحرش، ما تبقى منه حالياً 300 ألف متر مربع من المساحات الخضراء، تغطي معظمها أشجار الصنوبر، يتوزع الباقي على أشجار السنديان والأوراسيا والزيتون وأنواع أخرى، تؤلف بمجملها الحرش الأكبر في بيروت ورئتها الخضراء المتبقية، «حرش بيروت».

يعرفه أهل المناطق المحيطة به بـ«حرش العيد» أو «حرش الصنوبر»، كثير منهم يحمل في ذاكرته قصصاً وذكريات طفولية، يوم كان الحرش بهجتهم كأطفال في العيد وغيره، يجتمعون فيه، ويلعبون «المرجيحة»، دولاب العيد، واللقيطة والغميضة، ويأكلون «الكرابيش»، والترمس، وكبيس اللفت ويرمون المفرقعات.

«سنين العوافي» تلك، ما عادت متاحة لهم ولا لأطفالهم، وما عاد الجيل الجديد يستطيع الاستمتاع بالطبيعة الخلابة للحرش، ولا عاد الشباب يجدون البديل الطبيعي لإدمانهم على الهواتف والألواح الذكية، وما عاد يستطيع جدٌّ أن يشارك حفيده ذكرياتٍ حصلت معه تحت هذه الشجرة أو تلك.

«حرش بيروت مغلق، ولا يسمح الدخول إليه إلا بإذن المحافظ شخصياً» تقول اليافطة المزروعة على مدخل الحرش، وبالتالي الحرش ممنوع من الوصول إليه بقرار من بلدية بيروت.

لم يشفع تاريخ الحرش الممتد في الزمن والمرتبط بذاكرة اللبنانيين التاريخية، فالحرش كان مقدساً يوم كان مُلكاً للإله «عشتروت»، ومن أشجار الصنوبر التي تغطيه اشتقت كلمة «بيريت» الفينيقية التي تعني الصنوبر لتصبح لاحقاً «بيروت»، كذلك ذُكر الحرش في العديد من كتابات المستشرقين منهم هنري موديلر والكاتب والشاعر الفرنسي الشهير «لا مارتين» عام 1832، والذي قال :«هذه الغابة هي أجمل وأبدع ما وقعت عيني عليه في حياتي».

تعرض الحرش الذي كان يغطي ما يقارب المليون متر مربع، إلى إبادة تدريجية عبر الزمن، خاصة منها خلال الحكم العثماني الذي غض النظر عن السياسة المنهجة في قطع أشجار الحرش والمتاجرة بها، يضاف إليها الحرب العالمية الأولى، عندما استعملت أشجاره لبناء السفن.

أما في السنوات الخمسين الماضية، تسارعت عمليات الاعتداء وقضم مساحات الحرش، مثل إنشاء المقابر عليه، أو بناء دور العبادة والمساكن، مع غض الدولة النظر عما يحصل، ليأتي الاجتياح الإسرائيلي ويحرق جزءاً كبيراً منه.

بعد انتهاء الحرب الأهلية في لبنان عام 1990، بدأ العمل لترميم الحرش، وإعادة تصميمه من جديد، وزرع الأشجار فيه، مع الحفاظ على الأشجار المعمّرة، فوقّعت بلدية بيروت مع منطقة «إيل دو فرانس» Ile de France اتفاقاً تقوم بموجبه البلدية الفرنسية بترميم الحرش، على أن تقوم بلدية بيروت بوضع المواد الصلبة المطلوبة للحفاظ عليه (المقاعد، تمديدات المياه للري، الحمامات، مشاتل الورود، إشارات الاستدلال وغيرها)، وإدارته بعد افتتاحه، خاصة أن منطقة «إيل دو فرانس» وجدت في الحرش نموذجاً للمصالحة الوطنية، ومكاناً للقاء اللبنانيين المتناحرين، لأن الحرش يقع جغرافياً بين خطوط التماس السابقة، وهو نقطة الوصل بين المناطق التي تصارعت من قبل، فاستُحدثت للغاية أسوار حول الحرش، لمنع المواطنين من الدخول إليه إلى حين الانتهاء من ترميمه.

وبالفعل وفي عام 1995 أنهت منطقة «أيل دو فرانس» ترميم الحرش، لكن بلدية بيروت لم تف بتعهداتها بوضع المواد الصلبة فيه، ولا في وضع آلية لإدارة الحرش والمحافظة عليه، لذا استعاضت عن تقصيرها بمنع المواطنين من الدخول، والإبقاء على هذا القرار إلا ما ندر.

ثلاث وعشرون سنة مرت، والحرش مقفل، يسير حوله المواطنون كل يوم للوصول إلى عملهم، منزلهم، أو لممارسة بعض الرياضة، في حين يعمد البعضهم إلى محاولة القفز عن السور للتنعم بجنة الحرش، إلا أن رجال أمن الحرش هم بالمرصاد دائماً، حتى أضحى حرش بيروت خارج ذاكرة اللبنانيين.

إلا أن التغيرات التي حصلت في المجتمع اللبناني وفي المدينة نفسها، حوّلت الأنظار إلى الحرش من جديد، فالتلوث الذي غزا بيروت حتى فاق ثلاثة أضعاف المعيار المسموح به عالمياً في عام 2011 (قبل النزوح السوري إلى لبنان)، والإسمنت الذي يحاصر المدينة من كل جانب، أوجد حاجة ملحة لدى المواطنين إلى متنفس طبيعي ما، خاصة أن المساحات الخضراء في بيروت أضحت نادرة جداً، ومن هنا انطلقت جمعيات المجتمع المدني في حمل هذه القضية، لإيصالها إلى المعنيين، ومطالبتهم بفتح الحرش أمام المواطنين.

جمعية «نحن»، هي الجمعية التي أطلقت حملة «معاً لإعادة فتح وتفعيل حرش بيروت» متبنية هذا المطلب، فالحرش كما يقول المدير التنفيذي للجمعية الأستاذ محمد أيوب: «هو ملك عام وليس ملك خاص للبلدية، وإن كان مسجلاً في الدوائر العقارية باسم البلدية، فإن الدراسة القانونية التي أجراها فريق من القانونيين لصالح الجمعية، أثبتت أن القانون اللبناني يؤكد في مواده، أن الملك الخاص لسلطة حكومية يصبح عاماً إذا ما توافر فيه شرطان هما: وجود مصلحة عامة، وأن يكون صمم للاستفادة العامة، والحرش يلبي هذين الشرطين، وبالتالي فالحرش ملك عام لجميع اللبنانيين للاستفادة منه».

ومنذ عام 2010 قامت الجمعية بالعديد من النشاطات والمطالبات للضغط على بلدية بيروت لفتح الحرش، استطاعت خلالها الحصول، وخلال مناظرة عامة، على وعد بالصوت والصورة من رئيس بلدية بيروت الدكتور بلال حمد خلال عام 2012، يتعهد فيه بفتح الحرش أمام المواطنين في العام نفسه، إلا أن الوعد لم يتحقق، تبعه وعد آخر لفتح الحرش في عام 2013، ثم وعد الـ2014، ولم يتحقق منها شيء.

كذلك قامت البلدية ولعدم ثقتها وإيمانها بالمؤسسات العامة – كما تدعي – لإدارة الحرش، بطلب تقديم دفتر شروط لتلزيمه لشركة خاصة، فتقدمت «إيل دو فرانس» برسم خريطة طريق لفتح الحرش، ثم بتقديم دفتر شروط لاحقاً لإدارته بشكل كامل، إلا أن البلدية رفضت، وقدّمت وبشكل مثير للريبة، دفتر شروط خاصاً بها، الأمر الذي أدّى لطرح سؤال لدى المواطن، عن إن كان هناك خطة مبيّتة لتلزيم الحرش إلى شركات معينة. وقد عزّز هذا الطرح قيام بعض المولين بعدد من المبادرات لتقديم المواد الصلبة المطلوبة لافتتاح الحرش، والتي قبلتها البلدية.

هذا الأداء للبلدية طرح الكثير من علامات الاستفهام، خاصة أنه يترجم في العنصرية الممارسة ضد المواطنين في ملف الحرش، فاللبنانيون ممنوعون من دخول الحرش، بينما يمرح الأجانب فيه ذهاباً وإياباً، ويلفت قول رئيس بلدية بيروت في أحد النقاشات: «على الناس أن تمر بتجربة لتثبت كفاءتها، لأنها غير نظيفة، وهي غير مؤهلة لدخول الحرش»، وهنا نسأل: هل هو مؤهل من لا يؤمن بمواطنيه.. حُكمَهم؟

«حرش بيروت» لم يفتتح حتى الآن على الرغم من الوعود المتلاحقة لرئيس بلدية بيروت، والتي كان آخرها وعده بافتتاحه في صيف الـ2015، ولا يزال المواطنون اللبنانيون ينتظرون اليوم الذي يستعيدون فيه الحرش وذكرياتهم، مرددين كلمات أغنية «يا حرش بيروت»، «حابب أسمع كل الناس مرفوعة قاماتن.. حابب أسمع صوت الناس مرجحهن باصواتن»، لعلهم يوماً ما يعودون إلى الحرش و«سنين العوافي»، حتى لا يضطروا إلى «نشر البلدية على صنوبر بيروت»، خاتمين بكلمات الأغنية «واللي صبر متلك صبر.. يا صبر أيوب».

«نحن» هي جمعيّة شبابيّة تعمل من أجل استعادة وتفعيل الحيّز العام في المدينة.

كتب هذا المقال في أيّار 2015. منذ 5 أيلول 2015، أعلن محافظ مدينة بيروت عن فتح الحرش أمام الزوار كل يوم سبت من الساعة السابعة صباحاً إلى الساعة السابعة مساءً. تدعو جمعية نحن جميع أهالي بيروت إلى لقائها في الحرش يوم السبت إلى أن يتم فتح حرش بيروت كلّ أيّام الأسبوع قريباً جداً.

نماذج عن ملصقات أصدرتها جمعية «نحن».

هذا البحر لي

مجموعة الدكتافون

التقينا بـ«أبي حسين» مرةً عندما كنا جالسين في مقهى «أبو عضل» في الدالية في بيروت. أخبرَنا بأنه أحد الصيادين العشرة الذين طُردوا من غرفهم المطلّة على البحر، والتي كانت تقع تحت مقهى «جراند كافيه» على الساحل الجنوبي لبيروت. وكان الصيادون يستخدمون هذه الغرف على مدى السنوات الأربعين الماضية، وهي أيضاً مدة وجود المقهى هناك. لكن في حينها، لم يكن المقهى كما هو اليوم. فمنذ أن قرر أصحابه «ترقيته» في عام 2010، رأوا في وجود الصيادين أمراً غير مرغوب فيه، يشكّل مصدر إزعاج للصورة الجديدة التي يحاول المقهى الترويج لها. هكذا، تم إخلاء الصيادين بتعويض مالي لكل منهم، وجرى نقلهم إلى غرف جديدة في منطقة الدالية.

اليوم يواجه صيادو ميناء الدالية معركة مماثلة، إذ علموا بأن المشروع الخاص المنوي إقامته في الموقع سيلغي ميناء الصيادين، وبذلك سيتم إخلاؤهم مجدداً.

لكل موقع على ساحل بيروت قصة مختلفة. فمنذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية، تتعرض بيروت لأشكال متنوعة من السيطرة على المساحات العامة. وبالتحديد، شهدت المدينة الاختفاء التدريجي لأراضيها الساحلية التي كانت متاحةً للعامّة. في هذا السياق، جرى تصوّر مشروع «هذا البحر لي»، وهو عرض أدائي حيّ مبنيّ على بحث حول الموقع، نستكشف من خلاله مفاهيم الوصول إلى البحر والفضاء العام في جميع أنحاء المدينة، مرتكزين على واقع شاطىء بيروت. وخلال العرض، دُعي الجمهور إلى المشاركة في رحلة على متن قارب صيد من ميناء الصيادين في عين المريسة، وصولاً إلى الدالية وشاطئ الرملة البيضاء.

توقفنا أثناء الرحلة عند كل منتجع، وكشفنا عن وضع ملكيته والقوانين التي تحكمه وممارسات مستخدميه. واعتمد تطوير المشروع على البحث الميداني، والتعاون مع العديد من الصيادين، وجمع التاريخ الشفهي ودراسة النصوص القانونية. وبالإضافة إلى أداء العرض الحي في الموقع، قمنا بطبع ونشر كتيّب بحثي يتضمن نصوصاً وروايات شفوية وخرائط من نتاج البحث، ووزّعناه على الصيادين المحليين والجمهور والعديد من الأماكن العامة في بيروت، كذلك استخدمناه كأداة في خلال العرض.

عن القوانين وإغلاق الشاطئ

تشير الخريطة إلى الطرق المختلفة التي جرى من خلالها إغلاق الشاطئ وتحويل المساحات الموازية له إلى أماكن خاصة ومحدودة الاستخدام، على حساب الممارسات الاجتماعية.

وبعد تجميع كافة الإفادات العقارية العائدة لساحل بيروت، وجدنا من الضروري رسم خريطة تظهر ملكية الشاطئ، وتحاول إيضاح أنواع الملكية الموجودة إلى جانب شروط أنظمة التصميم التوجيهي العام لبيروت، من خلال التمييز بين الملكية الجماعية التي تعود إلى عائلات، والملكية التي تعود إلى الشركات العقارية.

كذلك ترسم الخريطة أشكالاً مختلفة لإشغال الساحل؛ أي أنها تحدد إما الإطار أو القانون الذي خوّل البناء، وإما بناء الإنشاءات أو إشغال الملك العام. وأمكن التوصل إلى أشكال الاستغلال المختلفة تلك عبر مقارنة المعلومات الواردة في التصميم التوجيهي والإطار القانوني من جهة، ووضع البناء الحالي على العقار في حال وجوده من جهة أخرى. كذلك تمكنّا من رسم المستويات المتعددة للمخالفات الواقعة على عقارات الشاطئ البيروتي.

وبالانطلاق من الخريطة، اخترنا بعض المواقع الساحلية لنسرد قصصها. فعلى سبيل المثال، اقتبسنا شكل وثيقة «الإفادة العقارية» لمواقع عجرم، الريفييرا، السبورتنغ، الحمام العسكري والموڤنبيك، واستخدمنا جزءاً من نصوصها لسرد معلومات عنها من دون الغوص في تحليلها. أما منطقتا الدالية والرملة البيضاء، فتم التركيز عليهما بسبب استمرار خلوّهما من الإنشاءات التي ضربت المساحات الأخرى المماثلة، فضلاً عن استمرار المحاولات للسيطرة عليهما. وفي ضوء ذلك، نروي قصة الدالية والرملة البيضاء من خلال تحليل تاريخهما العقاري والاجتماعي والقانوني، من أجل التفكير من خلالهما في مفهوم المكان العام في بيروت وتعريفه.

بالإشارة إلى الخريطة الرئيسة في الكتيّب، تبدأ الرحلة بالقرب من «خليج الزيتونة»، وهو جزء من الكورنيش البحري حيث تتم مراقبة العامّة عن كثب، وإملاء طرق التصرف في المكان عليهم من قبل جيش من الحرس الخاص وكاميرات المراقبة. و«خليج الزيتونة» هي مارينا جديدة جرى إنشاؤها على أنقاض ميناء تاريخي للصيادين، تحول الآن إلى أحد المشاريع العقارية الأعلى ثمناً في المنطقة.

يتوقف القارب عند منتجع «الريفييرا» الواقع في المنطقة التاسعة من مخطط بيروت الصادر في عام 1954، والذي يمنع كافة أشكال البناء على الشاطئ. وعلى الرغم من ذلك، تمكن منتجع «الريفييرا» من الاستفادة من المرسوم 4810 الصادر عام 1966، والذي يسمح بإشغال الأملاك العامة البحرية من قبل مالكي العقارات الموازية للشاطئ.

كذلك تمرّ رحلتنا بالقرب من «الحمام العسكري»، وهو منتجع ضخم على الشاطئ يتضمن بركاً للسباحة ومطاعم وملاعب وشاليهات. وتعود ملكية هذا المشروع إلى الجيش اللبناني الذي يستخدمه كنادٍ خاصٍ لضباط الجيش، مع الإشارة إلى أن جميع مباني هذا المنتجع أقيمت على أراضٍ عامة في عقار يحظرُ كافة أشكال البناء فيه.

تستمر الرحلة عبر مواقع عدّة ذات أوضاع مماثلة، ونعرض على الجمهور وضع فندق «موفنبيك» قبل الوصول إلى الوجهة الأخيرة. يقع هذا العقار في المنطقة العاشرة من الخطة الرئيسة لبيروت الصادرة في عام 1954، والتي تسمح بالبناء على 15٪ من العقار فقط بارتفاع أقصى لا يتجاوز تسعة أمتار. وعلى الرغم من ذلك، تمكن رجل من آل ضاهر من شراء هذا العقار خلال الحرب الأهلية في عام 1986 تحت اسم شركة «ميريلاند». ومن خلال علاقاته مع الطبقة السياسية في ذلك الوقت، استطاع تحصيل رخصة بناء لإنشاء فندق من عشرة طوابق يشغل بذلك غالب مساحة العقار. وفي عام 1988، تمكن الضاهر مجدداً من الحصول على رخصة بناء من خلال «مرسوم استثنائي»، مدعياً عدم استطاعته استشارة الجهات المختصة!

وتشير هذه التحقيقات إلى عوامل عدّة ساهمت في إغلاق الشاطئ في وجه العامة، من بينها تعدّيات وقعت في مرحلة ما قبل الحرب الأهلية، كمثال مسبح عجرم الذي تحوّل من تخشيبة غير رسمية ومقهى، إلى أحد أرقى المسابح الخاصة في ميناء الحصن. وحدث ذلك حين اشترى أفراد من آل عجرم الأرضَ، وتمكنوا من بناء المنتجع من خلال وساطة مع رئيس الحكومة آنذاك سامي الصلح. أما مطعم «لا بلاج» المشيّد على أملاك بحرية عامة بالقرب من مسبح عجرم، فتم إنشاؤه في مرحلة تعديات ما بعد الحرب الأهلية. وتشير روايات أخرى إلى أن القانون في حد ذاته يمثل أحد عوامل إغلاق الشاطئ، وفي قصة السبورتنغ مثالٌ على ذلك.

الفن الحي كوسيلة احتجاجية

تكمن الفكرة خلف العرض الحي، في قيام مجموعة مؤلفة من جمهور صغير، وصياد ومؤدّية، بالدخول معاً على متن قارب صيد إلى المنتجعات الخاصة الواقعة على شاطئ بيروت، آتين من البحر، في محاولة لممارسة السباحة هناك مجاناً.

متسلحين بقوانين قديمة توضح أن الشاطئ حيث تصل مياه البحر هو مجال عام، عبرنا الحدود التي أقامتها بعض المنتجعات الخاصة قي البحر، وسبحنا مجاناً حيث كان يسبح آخرون مقابل بطاقات دخول باهظة الثمن، تضمن للنخبة والأثرياء وحدهم القدرة على الاستمتاع بالبحر. ومن خلال مَوضَعة جسد المؤدّية وأجساد أفراد الجمهور في أماكن غير مرغوب بوجودهم فيها، تحوّل هذا العمل إلى فعل احتجاجي يهدف إلى استعادة البحر والأماكن العامة المسلوبة في المدينة.

لقد منح هذا العرض التفاعلي الجمهورَ الفرصةَ لإعادة بناء علاقة مفقودة مع البحر خارج التجربة المهيمنة للمنتجعات الخاصة، وللاستماع إلى قصص يسردها صياد مسنّ قضى حياته في البحر، بالإضافة إلى قصص حميمة عن صيادين آخرين، منهم من ولد على الشاطئ وعانى تهديدات مختلفة أجبرته وعائلته على إخلاء بيتهم. كذلك تَشارَكَ الجمهور قصصاً جديدةً مع فريق العمل، وأخذ نص العرض ينمو يومياً مع كل إضافة تدخل عليه من هذه القصص.

وتأثر كل من المشاركين في العرض بجوانب مختلفة منه. فبعضهم غضب عندما علم كيف تمكنت الشركات الخاصة والنخبة السياسية من استغلال شاطئ البحر تدريجياً، ومن خداع بعض الأسر لبيع أراضيها. أما البعض الآخر فأخذ يحلم بتفجير المباني الشاهقة التي تحجب منظر البحر. كذلك أعرب بعضهم عن فرحهم لرؤية المدينة للمرة الأولى من منظور مختلف، أي من البحر.

ومؤخراً، قمنا بتحويل تجربة العرض ونصّه إلى قطعة صوتية يمكن للجمهور تحميلها والاستماع إليها على الهاتف المحمول . لذلك، ندعو الجميع إلى تحميل هذه القطعة الصوتية والاستماع إليها في خلال رحلة بحرية على متن قارب صيد، أو أثناء نزهة على كورنيش بيروت البحري انطلاقاً من مرفأ الصيادين في عين المريسة، وصولاً إلى دالية الروشة.

لتحميل القطعة:

www.soundcloud.com/dictaphone-group/this-sea-is-mine-arabic

لمن يرغب / ترغب في الذهاب في رحلة على متن قارب الصياد عدنان العود، يمكن الاتصال به على الرقم 03-977870

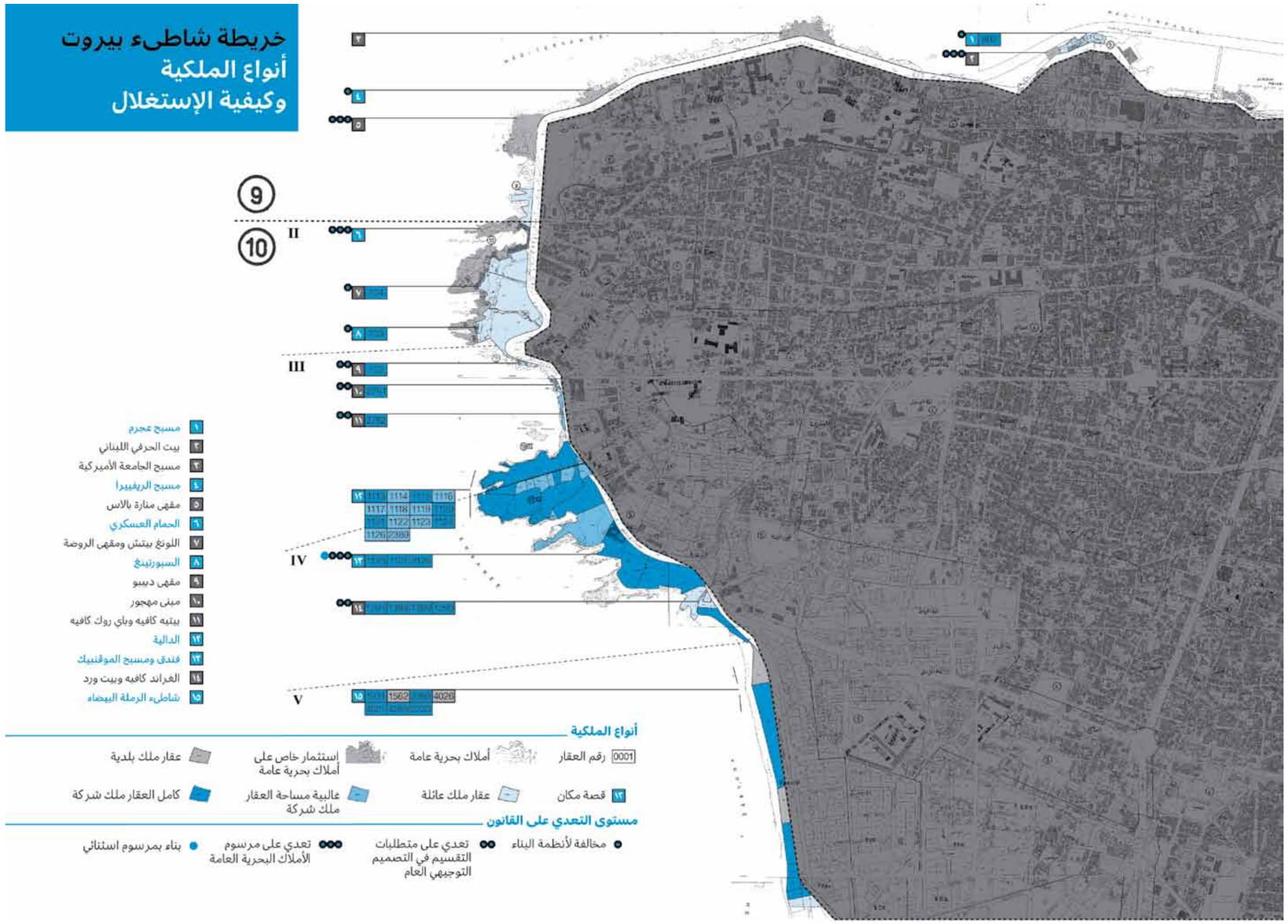

نشرت هذه الخريطة لأول مرة في كتاب «هذا البحر لي» لمجموعة الدكتافون عام 2012. تصميم الخريطة نادين بكداش.

تعمل مجموعة الدكتافون في حقلي البحث والفن الحيّ، فتخلق عروضاً فنية مرتكزة على دراسات مدينية. هو مشروع مشترك بدأته الفنانة تانيا الخوري مع المعمارية والباحثة عبير سقسوق في عام 2009. كلاهما، بالاشتراك مع آخرين كالمؤدية والمنتجة بترا سرحال، ويعمل على إنتاج عروض حيّة مُرتكزة على أبحاث تُعرض في أماكن متعددة مثل مقطورة تلفريك وباص نقل عام مهجور وقارب صيد.

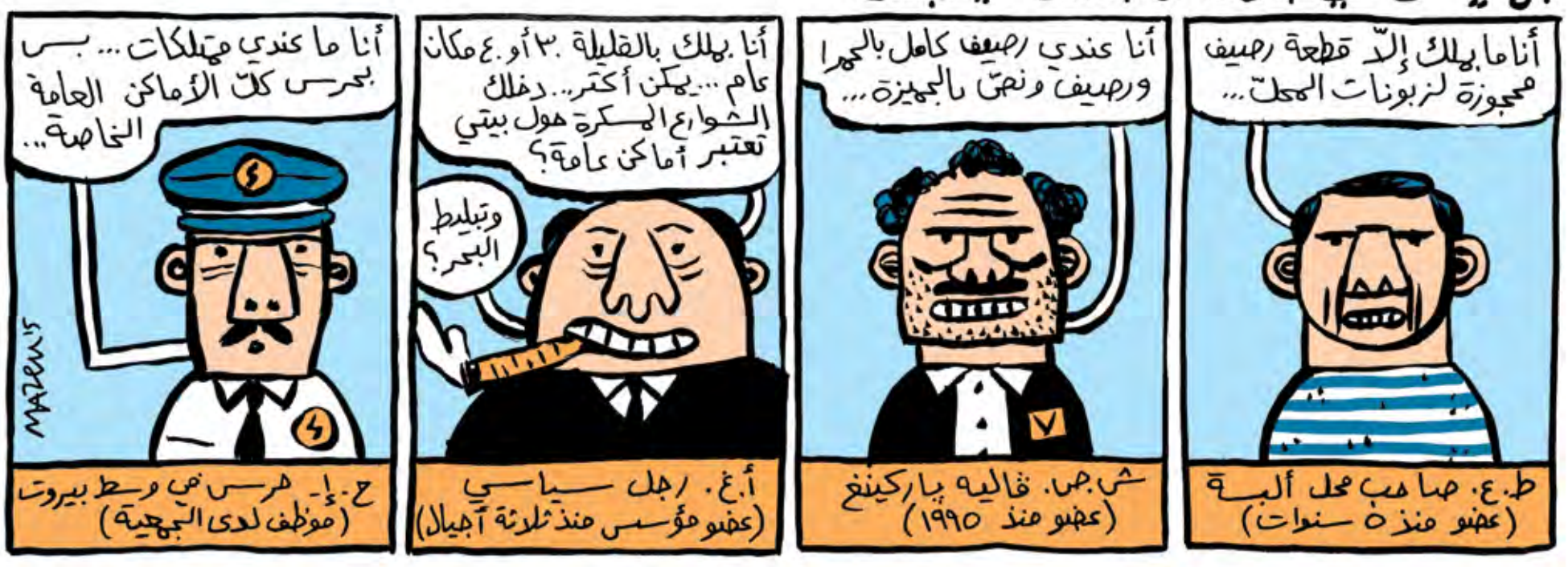

مازن كرباج فنان قصص مصوّرة لبناني وفنان تشكيلي وموسيقي. هو أُستاذ بدوام جزئي في الجامعة الأميركية في بيروت. له أكثر من خمسة عشر كتاباً، وتُرجمت أعماله إلى أكثر من عشر لغات. عرضت لوحاته ورسوماته وأشرطته، وكذلك عروضاته المباشرة وتجهيزاته الفنية لوحدها أو كأجزاء من معارض جماعية. هو لاعب أساسي على ساحة الموسيقى الارتجالية والتجريبية الحرة اللبنانية.

الخريطة: منهج ولغة

أحمد غربيّة

إنّ البحث المتعدد الأوجه الذي نقدمه في هذا المنشور اعتمد على التمثيل المرئي بشكل أساسي أثناء الإعداد. لقد كان وضع الخرائط ذات أهمية خاصة لنا في عملنا الجماعي والفردي السابق، وأثبت مرة تلو الأخرى أنّه منهجية بحث فعالة، تخدم في الوقت عينه الفهم والتعبير عن العلاقات بين الأمكنة ومن يستخدمها. في هذا البحث نعتمد مرة جديدة على مناهج العمل الميداني المرئية، مع الإثنوغرافيا ووثائق أرشيفية، وذلك من أجل إظهار الاعتماد المتبادل بين عامة بيروت وفضائها العام.

إنّ مساهمة «الخريطة – الصورة» في التفكير في هذا الجدل السوسيو – مكاني الخاص ليست محصورةً بقدرة الخريطة التقليدية على تنظيم المعلومات بشكل كمي، وفي بعض الحالات لا تتعلق بذلك أصلاً. نحن مهتمون بالقدر عينه بمسألة مساهمة الخرائط كمنهج بحث نوعي يستحضر «شعوراً بالمكان» ويذّكر بتجارب معيشة. إنّ بحثنا الميداني ينظر إلى الممارسة بوصفها البعد الأساسي لمفهوم المكان العام، وقد شجع ذلك اتخاذ قرارات تصميمية تستهدف مباشرة تظهير وتوضيح وتحليل الممارسات نفسها التي تسمح للمدينة بأن تكون فضاء لعوام متعددين ومتقاطعين مع بعضهم البعض. لكننا في المقابل لجأنا إلى تقنيات بصرية تسمح ببعض الإبهام، وليس فقط على شكل إخفاء مقصود للمعلومات التي يمكن أن تعرّض سرية من نتحدث عنهم إلى الكشف، لكن كصفة تجعل شراكات هذه الممارسات مع البيئة المادية أكثر ارتباطاً – وأكثر صدقاً من دون أي تركيز حقيقي على «الحقيقة» أيضاً. من أجل تطوير هذه الدراسة المرتكزة على الممارسة تمثيلياً وفكرياً، جرى اعتماد لغة بصرية ذات هدف محدد من أجل وصف الديناميات الخاصة داخل كل مكان من أماكن البحث، تأخذ بعين الاعتبار تنوّع سيناريوهات الوقت والمكان التي صادفناها في حالات البحث.

بقدر ما نرغب في فصل أنفسنا عن «الإحصائي غير الشغوف» – كما يصف كل من جيسكا هلفاند (2003) ووليم درنتل (2003) إدوارد تفتي في نقدهما له، هو الذي نصب نفسه خبيراً للخرائط – فإنّ قراراتنا المتعلقة باللغة البصرية ليست موجهة للتشويش على المبادئ التقليدية للخرائط أو اعتمادها بشكل أعمى. هي موجهة لتمثيل المكان كما هو متجسد، وتخطي الخريطة بوصفها أداة منهجية معنية بوضع القياسات، نحو خريطة تهدف لرواية قصة ما. كي نكون عادلين، فإنّ تفتي (1990) يحتفي غالباً بقدرة الخريطة أو المخطط أو الرسم البياني على رواية قصة ما. لكن تفتي مناصر شرس للادعاء القابل للنقاش الذي يقول بأنّ مبادئ التصميم الفعال عالمية، و«مُستمدة من مبادئ الفكر التحليلي» (2006، ص. 137)، و«لا ترتبط بأي لغة، أو ثقافة أو تصميم، أو قرن، أو جندر، أو تقنية عرض معلومات معيّنة» (2006، ص. 10).

إنّ النظر إلى الخرائط على أنّها نوع من أنواع التواصل البصري الذي يهدف إلى وصف العلاقات المكانية بشكل أكثر فعالية، يتطلب معرفة بالمبادئ الأساسية. لكن في المقابل لا تلغي هذه المعرفة لوحدها إمكانية أن يتعرض المرء لسوء فهم. أكثر من ذلك، إنّ الأبعاد الأسلوبية، أو الغطاء الجمالي الذي يتم انتقاده دوماً تحت حجة ما هو صحيح ويقين، تشكل بالنسبة لنا ممكناً مهمّاً للغة الخرائط. حتى لو لم يكن هذا الغطاء يؤمن أدلة بنفسه، فهو من دون شك يساهم في تحقيق المعنى.

«رسم خريطة مناطق التنزه في بيروت الخمسينيات» (ص. 5) تستخدم مرويات شفهية عن النشاطات التي تحصل في الهواء الطلق داخل وحول مدينة بيروت، من أجل وضع خريطة الممارسات التاريخية للتسلية، مثل السباحة والمشي والتنزه، مما يعطي فكرة عن كيفية استخدام الأماكن الطبيعية في المدينة في بداية الخمسينيات. الخريطة مرسومة باليد، وذلك ليس للإشارة إلى تقنيات رسم الخرائط القديمة فقط، كتلك المستخدمة في أولى الخرائط الفرنسية عن بيروت التي استخرجنا منها المميزات الطبيعية المصوّرة، لكن لتقدير الروايات الشخصية حين تأخذ شكلاً بصرياً أيضاً. إنّ روايات الأشخاص المستطلعين الذين يستعيدون الممارسات الخاصة بالتسلية تترجم في جغرافيّة الخريطة – الصخور، والشواطئ، والأنهر، والغابات والكثبان – وترسم صورة حقيقية لحلقة من تاريخ المدينة غالباً ما تكون ناقصة ومنسية.

«اللعب والمدينة» (ص. 36) ترسم خريطة لعدد من أمكنة اللعب المبتكرة – بشكل أساسي أراضٍ فارغة تحوّلت إلى ملاعب صغيرة لكرة القدم من قبل تجمعات الجيرة – وتقدمها في شكل جدول زمني لكشف الأمكنة بوصفها مناطق نزاع بين أصحاب الأملاك وشباب الأحياء. عبر استخدام التصوير الجوي، والمراقبة والشهادات، فإنّ طريقة الجدول الزمني في تقديم المرويات المتسلسلة خلال فترة معيّنة من الزمن تصبح أكثر تعبيراً عن درجة الخلاف والمقاومة التي من خلالها نفهم هذه الأماكن المتنازع عليها.

إنّ العناصر الثلاثة الجديدة في «الشوارع والعامة» (ص. 16 - 27)؛ أي «السكن في الشارع»، و«ضبط الشارع» و«تقسيم الشارع»، تعتمد على تقنيات تمثيلية مختلفة لتحديد النشاطات والعلامات والمفاوضات حول السلطة والسيطرة. لهذا البحث، اعتمدت مقاربة رسم الخرائط الخاصة بنا على مجموعة انتقائية من الاستراتيجيات تكونت بمعظمها من ملاحظات مباشرة من الموقع. تضمن ذلك زيارات متكررة للمواقع عينها، باستخدام التصوير الفوتوغرافي والاحتفاظ بملاحظات للتفاعلات مع المستخدمين المختلفين للشارع. إنّ إدماج الأرشيف الفوتوغرافي والشفهي في الأعمال المرئية يكشف أسلوبنا في الأرشفة، ويتعاطى مع مستخدمي الشارع بوصفهم غير قابلين للاختزال. في «تقسيم الشارع»، لا يكون سكان منطقة الدراسة موجودين بأنفسهم، لكن التجمعات التي يؤلفونها والمفاوضات التي يقومون بها واضحة عبر المقاربة مع التصاميم والوسائط والأهداف والترتيبات المختلفة للعلامات الموجودة على الخريطة، والتي تتحلى بها مختلف الشوارع الموجودة في منطقتي الشياح وعين الرمانة.

إنّ كل الخرائط تعنى في الوقت عينه بالناس والأماكن والأوقات المختلفة. لا نقول بأنّ كل خريطة لها تاريخ وموقع وصنعها شخص ما (أو من أجل شخص ما أو عنه)، لكن حتى عندما تتجنب الخريطة التمثيل المباشر لمستخدمي نطاقها فالإيحاء بوجودهم هو أمر أساسي من أجل فهم ماهية الخريطة (قبل أن نفهم ماذا تفعل الخريطة). إنّ بروزهم المتأصل في الخريطة، أي خريطة، هو نوع من الطيف الذي يفشي الكثير.

المراجع:

Tufte, E.R. 2006. *Beautiful Evidence*, Cheshire, CT: Graphics Press

Tufte, E.R. 1990. *Envisioning Information*, Cheshire, CT: Graphics Press

Helfand, J. September 2003. "Edward Tufte: The Dispassionate Statistician I", *Design Observer*

Drenttel, W. November 2003. "Edward Tufte: The Dispassionate Statistician II", *Design Observer*

فكرة: منى فوّاز وأحمد غربيّة

تحرير: منى فوّاز وأحمد غربية وعبير سقسوق ونادين بكداش

إخراج فنّي: أحمد غربية

دراسات و مقالات بقلم (وفق الترتيب الأبجدي): ماريلين أنطاكي، ريم الأيوبي، نادين بكداش، علي درويش، مجموعة الدكتافون، منى فوّاز، أحمد غربيّة، محمد حافضه، منى حرب، جاله المخزومي، مزنه المصري، جمعية نحن، الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة، عبير سقسوق، بترا سماحة

مشاركات فنّية: جنى طرابلسي وحاتم إمام ومازن كرباج

ترجمة وتحرير النصوص: لين هاشم وديما شريف

التّصميم الغرافيكي للمنشور: لين الحوت

خط العناوين: محمود بعيون

أمكن تنفيذ الأبحاث الخاصة بهذا العمل بمساهمات من:

Social Justice and the City at the Issam Fares Institute of Public Policy at the American University of Beirut (AUB)

FEA Dean's Fund at AUB

World Vision «الرؤية العالمية»

جريدة السفير

الآراء الواردة هنا تعبّر عن رأي المؤلّف وبالتالي لا تعكس بالضّرورة وجهة نظر محرّري هذا المنشور أو ناشريه.